إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

توازن القوى الدولية وأثره على الأزمة السورية

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name: اسم الطالب: رامي عبد الله عبد المحسن عبد القادر

Signature: التوقيع:

Date: التاريخ: 19-1-2015م

توازن القوى الدولية وأثره على الأزمة السورية

The Balance of International Powers and its Impact on the Syrian Crisis

إعداد الباحث

رامي عبدالله عبدالمحسن عبدالقادر

إشــراف

د. عبير عبدالرحمن ثابت

أستاذ العلوم السياسية بجامعة الأزهر

قدمت هذه الرسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية

في أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

2014م - 1436هـ

www.mpa.edu.ps
info@mpa.edu.ps

نتيجة الحكم على أطروحة الماجستير

بناءً على موافقة المجلس الأكاديمي بأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **رامي عبد الله عبد المحسن عبد القادر**، لنيل درجة الماجستير في تخصص **الدبلوماسية والعلاقات الدولية** وموضوعها:

" توازن القوى الدولية وأثره على الأزمة السورية"

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الخميس 3 ربيع الأول 1436 هـ، الموافق 2014/12/25 م الساعة الحادية عشر صباحاً، إجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. عبير عبد الرحمن ثابت	مشرفاً ورئيساً	.....
أ.د. عبد الناصر محمد سرور	مناقشاً خارجياً	.....
د. يوسف محمود صالح	مناقشاً خارجياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في تخصص **الدبلوماسية والعلاقات الدولية**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

رئيس الأكاديمية

د. محمد إبراهيم المدهون

أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا
رئاسة الأكاديمية

فلسطين - غزة - شارع جمال عبد الناصر(الثلاثيني)
دوار الصناعة - بناية رقم 2070/84 ✉ 1421
+970 8 2821838
+970 8 2844470
+970 8 2861245

﴿ فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾

(سورة طه : 114)

إهداء

على أعتاب فضلكما تتكسر الأقلام ... وتبكي لعجزها عن إيفائكما حقكما العظيم ... فلولاكما لم أكن أنا ... إليكما والدي.

يا من أعطيتم للأشياء معانيها، وأضأتم بوجودكم أجمل أيام حياتي ... إليكم يا من شاركتم فرحتي وأيامي ... إليكم أخوتي، زملائي، أصدقائي.

إلى من رحلوا عن حياتنا بإرادتهم أو لأن الأقدار شاءت ذلك ... ولم يزلوا في قلوبنا، نبضاً ونبراساً ... إليكم شهداء فلسطين.

إلى من رسموا طريق النجاح لي ... إلى أساتذتي الكرام.

شكر وتقدير

أتقدم بعميق الشكر والامتنان إلى كل من مدّ لي يد العون في إنجاز هذه الدراسة، من أساتذة كرام وأفاضل، حيث أتقدم بالشكر والعرفان للدكتورة/ عبير ثابت، والتي قامت بالإشراف والمتابعة وتزويدي بالتوجيهات والنصائح العلمية، ومنحتني الكثير من وقتها وجهدها في سبيل الخروج بدراسة علمية منهجية جادة قد تضيف شيئاً للمكتبة الفلسطينية والعربية.

كما أتقدم بعميق الشكر والامتنان لكافة أساتذتي في تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية بأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، وكذلك أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للسادة أعضاء لجنة المناقشة والحكم وهما: الدكتور/ يوسف محمود صالح، والأستاذ الدكتور/ عبدالناصر سرور على قبولهما مناقشة الرسالة.

كما أتقدم بعميق الشكر والامتنان لكل من ساعدني في إنجاز هذه الدراسة وأخص بالذكر السيد/ عامر عوض الله مدير الدائرة الثقافية في مكتبة بلدية البيرة، والأنسة/ رنا المدبوح محاسب شركة مجموعة مورجانتي، والأنسة إسعاد ملوح مدير مركز أكسفورد للغة الانجليزية، والدكتور خليل حماد على تدقيق الرسالة لغوياً.

للجميع جزيل الشكر والتقدير والامتنان

ملخص الدراسة

بحثت هذه الدراسة في توازن القوى الدولية، ومدى انعكاسه وتأثيره على الأزمة في سوريا، في الفترة الممتدة من 26 شباط (فبراير) 2011م، تاريخ اندلاع الأزمة، وحتى نهاية شهر نيسان (أبريل) 2014م، تاريخ الانتهاء من هذه الدراسة. وحددت هذه الدراسة مشكلتها في التساؤل الرئيسي الذي مفاده: ما هي المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية وأثرها على توازن القوى الإقليمي، والدولي، وأنعكاس ذلك على الأزمة السورية؟ ومن هذا التساؤل تفرعت تساؤلات أخرى، وذلك في محاولة لتحليل العلاقة بين توازن القوى الدولية والأزمة السورية، وذلك من خلال قراءة تحليلية لمجريات الأحداث.

وهدفت هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم وأبعاد توازن القوى الدولية، والتعرف إلى خلفيات وأسباب اندلاع الأزمة السورية، وتحليل دور القوى والأطراف الدولية المشاركة والفاعلة فيها، واستعراض أبعاد وتداعيات توازنات القوى الدولية على الأزمة في سوريا، واستشراف مستقبل توازن القوى الدولية في ضوء تطورات الأزمة السورية.

وقد اعتمدت الدراسة عدة مناهج بحثية: الأول منهج صنع القرار الذي يقوم على تحليل كل العوامل والمؤثرات التي تحيط بصانعي القرار في السياسة الخارجية. والثاني منهج تحليل النظم الذي يقوم بتحليل مجموعة من الأجزاء أو الأقسام تعمل مع بعضها البعض في توافق وتناسق، والثالث منهج نظرية اللعبة الذي يقوم على أن ما يحدث في سوريا هي لعبة دولية هدفها تحقيق مصالح القوى الفاعلة في الأزمة، والرابع منهج تحليل الأزمة حيث تم استخدامه لتحليل البيئة الداخلية والخارجية وسلوك القوى الفاعلة في الأزمة، والخامس المنهج الاستشرافي حيث تم وضع سيناريوهات متوقعة لكيفية انتهاء الأزمة السورية.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان أهمها: أنّ لتوازنات القوى الدولية انعكاساً وتأثيراً كبيراً تمثل في إطالة أمد الأزمة السورية، وأن النظام الدولي يشهد اليوم صراعاً بالوكالة في سوريا، وتحولاً في النظام الدولي من هيمنة القطب الواحد باتجاه نظام توازن قوى متعدد الأقطاب، في حين تحاول الولايات المتحدة الأمريكية تكريس هيمنتها أحادية القطب على العالم، والحيلولة دون صعود قوى أخرى تتقاسم النفوذ معها. وأوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها، البحث في مقاربة إقليمية دولية حيال تسوية الأزمة السورية تحظي بإجماع إقليمي ودولي يكون من شأنها التوجه نحو حل جذري وحقيقي للأزمة السورية، حل يحفظ وحدة سوريا وسلامة أراضيها.

Abstract

This study has researched into the balance of International powers and the reflection and influence of this balance on the Syrian crisis. The study explores into the period extended from 26th February 2011, the date the crisis broke out, up to the end of April 2014, the date the study ended. The problem was identified in the main questions of what internal, regional and international variables are there, and how have those influenced both the regional and international balances. A number of questions were derived in an attempt to analyse the relationship between the International power balances and the Syrian crisis through an analytical study of the events.

The aim of the study is to identify the notion and the dimensions of the International power balances and to examine the circumstances and the reasons that sparked the crisis. The study also aims to analyse the roles played by the powers involved in the crisis and to demonstrate the dimensions and the consequences of such balances on the Syrian crisis. It also aims to outlook the future of such balances considering the updates in the Syrian scene.

The Study is based on a number of research methods and approaches. First is the Decision-Making approach analysing all the factors surrounding decision-makers in terms of foreign policies. Second approach used is Organizational Analysis which involves the analysis of a number of segments and departments working together in compatibility and coherence. The third approach, the study used, is the Game Theory which holds that the Syrian crisis as an international game played by some dynamic parts with the purpose of achieving their own interests. The fourth approach is Crisis Analysis approach employed to analyze both internal and external environments and the behavior of the dynamic powers in the crisis. Finally, the Out-looking approach is employed in order to outline possible scenarios of how the Syrian crisis would be brought to an end.

The most important conclusions drawn from the study include that International power balances have a huge impact on the crisis manifested in how its lifespan was extended. In addition, the world is witnessing a proxy conflict in Syria and a transformation in the world unipolar system towards a new multipolar one, although the U.S.A. exerts efforts in order to maintain its unipolar domination on the world trying to prevent any other rising power to share its roles.

This research has come out with several recommendations, one of the main recommendations was research in the international regional approach towards the settlement of the Syrian crisis gaining the agreement of all the involved parts and thus could lead to a real and radical solution that would guarantee the security and unity of the Syrian territories.

قائمة المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
إهداء	ب
شكر وتقدير	ج
ملخص الدراسة	د
Abstract	هـ
قائمة المحتويات	و
الفصل الأول **الإطار المنهجي للدراسة**	**14-1**
أولاً- مقدمة الدراسة	2
ثانياً- مشكلة الدراسة	3
ثالثاً- فرضيات الدراسة	3
رابعاً- أهمية الدراسة	4
خامساً- أهداف الدراسة	4
سادساً- منهج الدراسة	4
سابعاً- حدود الدراسة	6
ثامناً- مصطلحات الدراسة	6
تاسعاً- الدراسات السابقة	8
عاشراً- التعقيب على الدراسات السابقة	14
حادي عشر- هيكلة الدراسة	14
الفصل الثاني **توازن القوى الدولية والنظام الدولي (تأصيل نظري)**	**59-15**
1.2 مقدمة	16
المبحث الأول مفهوم القوة وقياسها في العلاقات الدولية	17
1.2.2 ماهية القوة	17
2.2.2 عناصر القوة	17

المحتوى	رقم الصفحة
3.2.2 قياس القوة	18
4.2.2 حدود القوة	19
5.2.2 مفهوم توازن القوى	20
6.2.2 تعريف توازن القوى	21
7.2.2 أشكال توازن القوى	22
8.2.2 التوازن الإقليمي وأثره في التوازن الدولي	23
9.2.2 مكونات وعناصر توازن القوى	25
المبحث الثاني النظام الدولي والعلاقات الدولية	28
1.3.2 عناصر النظام الدولي	28
2.3.2 توازن النظام الدولي	29
3.3.2 عوامل اختلال توازن النسق الدولي	29
4.3.2 أهم الأسس النظرية للعلاقات الدولية	30
المبحث الثالث نظريات القوة وتوازناتها في العلاقات الدولية	36
1.4.2 النظرية الواقعية	36
2.4.2 النظرية الواقعية الجديدة	37
3.4.2 نظرية توازن القوى	38
4.4.2 نظرية التنظيم الدولي الإقليمي	38
5.4.2 نظرية الحكومة العالمية	39
6.4.2 نظرية المنظمات فوق القومية)	39
7.4.2 نظرية التقارب المذهبي	40
8.4.2 نظرية المباريات	40
9.4.2 نظرية توازن الرعب النووي	42
10.4.2 نظرية الأمن القومي	43
11.4.2 نظرية الحرب المحدودة	43
12.4.2 نظرية الحرب الوقائية	43
13.4.2 نظرية حرب الإحباط	44

المحتوى	رقم الصفحة
14.4.2 نظرية التصعيد	44
15.4.2 نظرية الانتقام الجسيم	45
16.4.2 نظرية الدومينو	45
17.4.2 نظرية مجتمعات الأمن	45
18.4.2 نظرية الحروب العادلة	46
19.4.2 نظرية التحالف	46
20.4.2 النظرية السياسية الجديدة	46
21.4.2 نظرية الأمن الجماعي	46
22.4.2 نظرية الردع	47
23.4.2 نظرية الاحتواء	47
المبحث الرابع توازن القوى الدولية الحالي	49
1.5.2 نظام أحادي القطبية	49
2.5.2 المتغيرات الدولية والإقليمية التي أثرت على نظام أحادي القطبية	50
3.5.2 الأطراف الفاعلة والمؤثرة في توازن القوى الدولية الراهن	54
4.5.2 صورة نسق توازن القوى الدولية الحالي	58
الفصل الثالث **الأزمة السورية**	**97-60**
1.3 مقدمة	61
المبحث الأول سوريا من الثورة إلى الأزمة	62
1.2.3 تقديم	62
2.2.3 خلفيات الأزمة السورية	63
3.2.3 أسباب اندلاع الأزمة السورية	76
المبحث الثاني القوى الداخلية الفاعلة في الأزمة السورية	80
1.3.3 أطراف الأزمة السورية	80
2.2.3 القوى العسكرية المشاركة في الأزمة السورية	89

المحتوى	رقم الصفحة
الفصل الرابع **أثر توازن القوى الدولية على الأزمة السورية**	**98-155**
1.4 مقدمة	99
المبحث الأول محددات السياسة الخارجية السورية	100
1.2.4 تقديم	100
2.2.4 المحددات الداخلية للسياسة الخارجية السورية	101
3.2.4 المحددات الخارجية للسياسة الخارجية السورية	103
المبحث الثاني مصالح وأهداف القوى الفاعلة في الأزمة السورية	120
1.3.4 مصالح وأهداف القوى الفاعلة في الأزم	120
1.1.3.4 مصالح وأهداف الولايات المتحدة الأمريكية في الأزمة السورية	120
2.1.3.4 مصالح وأهداف روسيا في الأزمة السورية	123
3.1.3.4 مصالح وأهداف الصين في الأزمة السورية	125
4.1.3.5 مصالح وأهداف الاتحاد الأوروبي في الأزمة السورية	127
5.1.3.5 مصالح وأهداف تركيا في الأزمة السورية	128
6.1.3.4 مصالح وأهداف إسرائيل في الأزمة السورية	129
7.1.3.4 مصالح وأهداف إيران في الأزمة السورية	130
8.1.3.4 مصالح وأهداف المملكة العربية السعودية في الأزمة السورية	130
9.1.3.4 مصالح وأهداف قطر في الأزمة السورية	131
المبحث الثالث المبادرات والجهود العربية والدولية لحل الأزمة السورية ومعوقات حلها	134
1.4.4 المبادرات والجهود العربية والدولية لحل الأزمة السورية	134
2.4.4 معوقات حل الأزمة السورية	148
المبحث الرابع السيناريوهات المتوقعة للأزمة السورية وتداعياتها المحتملة	149
1.5.4 في حالة عدم التدخل العسكري الخارجي	149
2.5.4 خيارات النظام في حالة التدخل العسكري الخارجي	152

المحتوى	رقم الصفحة
5. النتائج والتوصيات	156
1.5 نتائج الدراسة	156
2.5 توصيات الدراسة	159
6. المصادر والمراجع	161
7. الملاحق	175

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة

أولاً: مقدمة.

ثانياً: مشكلة الدراسة.

ثالثاً: فرضيات الدراسة.

رابعاً: أهمية الدراسة.

خامساً: أهداف الدراسة.

سادساً: منهج الدراسة.

سابعاً: حدود الدراسة.

ثامناً: مصطلحات الدراسة.

تاسعاً: الدراسات السابقة.

عاشراً: التعقيب على الدراسات السابقة.

حادي عشر: هيكلة الدراسة.

أولاً- مقدمة الدراسة:

يكتسب توازن القوى الدولية أهمية كبيرة لدى المهتمين في دراسة العلاقات السياسية الدولية أو السياسة الخارجية للدول، لما لها من دور هام في تحقيق الاستقرار على الساحة الدولية، ويعطي مدلولات على طبيعة التوجهات السياسية المسيطرة على العالم، كما يحدد طبيعة التحالفات السياسية بين الدول تبعاً للقوى المسيطرة. ويشترط في توازن القوى الدولية وجود عدد من الأطراف الدولية المتعادلة نسبياً في القوة، بحيث لا يقل عن طرفين في أي وقت، سواء اتخذ الطرفان شكل الدول أم التكتلات والتحالفات، فإذا أنحصرت عناصر القوة في قطب واحد، فإن حالة التوازن تنعدم تماماً لتحول النظام الدولي نحو الهيمنة من جانب ذلك القطب (أبوخزام، 1999: 84)، كنظام أحادي القطبية التي هيمنت فيه الولايات المتحدة الأمريكية على تسيير شؤون العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء مرحلة الثنائية القطبية.

وفي سياق تناول الأزمة السورية يظهر تأثير توازن القوى الدولية بشكل واضح وكبير على تطورات ومجريات الأزمة، وذلك للأهمية الجيوسياسية والإستراتيجية التي تكتسبها سوريا، والتي جعلتها محل أطماع الدول، وعرضة للصراع الدولي للسيطرة عليها، حيث تمثل سوريا موطِئ القدم الأكثر أهمية في المنطقة بالنسبة لقوى إقليمية ودولية أثرت بشكل فاعل في الأزمة، وأهمها الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، والصين، والاتحاد الأوروبي، وإسرائيل، وتركيا، وإيران، والمملكة العربية السعودية، وقطر، كما أنها تشكل عاملاً حيوياً في تحديد السياسة والصراع العربي الإسرائيلي.

لقد دخلت الأزمة السورية عامها الرابع دون ظهور بوادر في الأفق توحي بقرب انتهائها، الأمر الذي يدل على أن الأزمة لم تعد سورية فقط، بل هي أزمة إقليمية دولية بسبب تقاطع مصالح العديد من القوى الإقليمية والدولية المعنية بالأزمة، وبما أن سوريا ليست دولة نفطية لنفهم الصراع من زاوية محاولة الاستيلاء على النفط كما هو الحال في ليبيا، فإن الصراع في سوريا قد اتخذ مساراً آخر يتجه نحو إعادة ترتيب التوازنات الدولية والإقليمية (ناجي، 2012).

ومع استمرار الأزمة السورية، وارتفاع تكلفة استمرارها إقليمياً ودولياً، وفي محاولة لاستشراف مستقبل الأزمة السورية في ضوء توازنات القوى الدولية وتداعياتها على الأزمة السورية، جاءت هذه الدراسة لتبين أن الأزمة السورية قد تشكل حدثاً مؤثراً -إلى حد ما- على موازين القوى الدولية.

ثانياً- مشكلة الدراسة:

مع انهيار الإتحاد السوفيتي، واختفاء ما كان يسمى بالنظام الدولي ثنائي القطبية، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بالسعي نحو هيكلة النظام الدولي، على النحو الذي تتحكم فيه كقطب أوحد. ولكن في ظل التطورات السياسية العربية الراهنة -"ما يسمى بالربيع العربي" منذ عام 2011م- أخذت الولايات المتحدة الأمريكية باستثمار هذه التغيرات لتثبيت دورها كقطب احادي، إلا أن دخول كل من روسيا والصين بشكل قوي جداً في تطورات الأزمة السورية قد وضع محاولات الولايات المتحدة الأمريكية في سياسة القطب الواحد على المحك. في ضوء هذه المشكلة تم طرح التساؤل الرئيسي للدراسة ومفاده:

ما هي المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، وأثرها على توازن القوى الإقليمي والدولي، وانعكاس ذلك على الأزمة السورية؟

ويتفرع منه مجموعة التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما مفهوم توازن القوى الدولية؟
2. ما أسباب الأزمة السورية وتطوراتها ومراحلها؟
3. من هي الأطراف الفاعلة والمؤثرة في توازن القوى الدولية في الأزمة السورية؟
4. ما أبعاد وتداعيات توازن القوى الدولية على الأزمة السورية وكيف أثرت فيه؟

ثالثاً- فرضيات الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية مفادها: **أن صراع القوى الدولية هو العائق أمام حل الأزمة السورية**، ويتفرع منها فرضيتين فرعيتين هما:

1. توجد علاقة بين الأزمة السورية ورغبة روسيا للعودة كقوة فاعلة إلى المنطقة.
2. في حال نجاح الموقف الروسي، والصيني، في استمرارية بقاء النظام السوري وتخطي الأزمة، فإن ذلك سيكون مؤشراً على تراجع المساعي الأمريكية نحو القطب الواحد.
3. توجد علاقة بين الأزمة السورية والربيع العربي.

ويسعى الباحث إلى إثبات هذه الفرضيات أو نفيها من خلال دراسة وتحليل توازن القوى الدولية وأثره على الأزمة السورية.

رابعاً- أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية الدراسة في أنها تتناول الأزمة السورية في ضوء إعادة صياغة الحالة الشرق أوسطية ضمن تداخلات موازين القوى الإقليمية والدولية، وتتمثل هذه الأهمية في محاولة إفادة صانع القرار السياسي العربي في التعرف على جميع الاختلالات في توازن القوى الدولية وتأثيرها على منطقة الشرق الأوسط.

خامساً- أهداف الدراسة:

1. التعرف إلى مفهوم وأبعاد توازن القوى الدولية.
2. التعرف إلى نشأة وتطور الأزمة السورية ومراحلها.
3. تحليل دور القوى والأطراف الدولية المشاركة، والفاعلة في الأزمة السورية.
4. استعراض أبعاد وتداعيات توازن القوى الدولية على الأزمة السورية.
5. استشراف مستقبل توازن القوى الدولية في ضوء تطورات الأزمة السورية.

سادساً- منهج الدراسة:

وفقاً لأهداف الدراسة وأهميتها استخدم الباحث المناهج العلمية التالية:

1.6.1 منهج صنع القرار:

يقوم منهج صنع القرار على أساس افتراض مؤداه: أن السياسة تعني في النهاية سلسلة من صنع القرارات، ومن ثم يمكن من خلال هذا المنهج دراسة السياسة وما تشهده من مواقف لصنع القرارات (القصبي، 2007: 219)، كما يهتم هذا المنهج بتحليل كل المعاملات والعوامل والمؤثرات التي تحيط بصانعي القرارات في السياسات الخارجية، حيث تأخذ بعين الاعتبار مراحل صنع القرار، والعوامل المؤثرة في صنع القرار، ودوافع صنع القرار، فمضمون القرار هو ترجمة للسياسات العامة للدولة وتحديداً أسلوب تحقيق الهدف، أي يمكن فهم السياسات الخارجية للدول من خلال صناع قراراتها (حسين، 2011 : 401).

وقد استخدم الباحث هذا المنهج لفهم وتحديد السياسة الخارجية السورية، وتحديد تأثير المحددات الداخلية والخارجية على صنع القرار في السياسة الخارجية السورية، وانعكاسها على علاقاتها الخارجية لا سيما مع القوى الفاعلة والمؤثرة في الأزمة.

2.6.1 منهج تحليل النظم:

يعود الفضل في وضع أسس ومبادئ هذا المنهج إلى ديفيد إيستون، الذي يقوم على تبسيط الحياة السياسية المعقدة والمركبة بالنظر إليها على أنها مجموعة من التفاعلات التي تتم في إطار النظام السياسي من ناحية، وبينه وبين بيئته من ناحية أخرى، بحيث يبدو النظام كدائرة متكاملة تبدأ بالمدخلات التي تتفاعل مع النظام من خلال عملية التحويل لتنتهي بالمخرجات حيث تربط بينها التغذية الاسترجاعية (أبوصلاح، 2011: 6).

وقد استخدم الباحث هذا المنهج في تحليل البيئة الداخلية والإقليمية والدولية للأزمة السورية.

3.6.1 منهج نظرية اللعبة (المباريات):

الصراع والمساومة هو جوهر هذه النظرية، حيث تفترض هذه النظرية أن ثمة موقف صراعي ناجم عن وجود علاقات ومصالح متضاربة أملاً في الحصول على مكاسب سواء أكانت كلية "لعبة صفرية" أم اقتساماً "لعبة غير صفرية"، ويجري تصور الصراع على شكل مباراه بين طرفين أو محورين يريد كل منهم تحقيق الفوز في هذه المباراه (حسين، 2011: 210).

وقد استخدم الباحث هذا المنهج لأن الأزمة السورية أصبحت ساحة حرب بالوكالة بين أطراف متصارعة إقليمية ودولية تريد تحقيق مصالحا ونفوذها، حيث قام الباحث بتحديد أهداف القوى الإقليمية والدولية في الأزمة، ومن ثم وضع سيناريوهات تصور مخرجات لذلك الصراع سواء أكانت النتيجة صفرية أم غير صفرية.

4.6.1 منهج تحليل الأزمة:

استخدم الباحث هذا المنهج لتحليل البيئة الداخلية والخارجية للأزمة السورية، لمعرفة خلفياتها وأسباب اندلاعها، بالإضافة لتحليل مراحل تطوراتها واتجاهاتها، وتحليل سلوك القوى الداخلة والفاعلة في الأزمة وأصحاب المصالح في محاولة لمعرفة نتائجها المحتملة وتأثيرها على النظام الإقليمي والدولي.

5.6.1 المنهج الاستشرافي:

كما أعتمد الباحث على الأسلوب الاستشرافي بهدف استشراف سيناريوهات متوقعة لانتهاء الأزمة السورية وتداعياتها المحتملة. وهي المهمة التي يطلع بها الأسلوب الاستشرافي، أي الأسلوب المبني على إدراك ديناميكية المسار الفعلي للظاهرة من خلال دراسة مقدماتها الواقعية واستشراف

آفاقها. وبالتالي المساهمة الضرورية للتخطيط المستقبلي، واقتراح الحلول العملية الواقعية والبدائل العقلانية.

سابعاً- حدود الدراسة:

تنقسم حدود الدراسة إلى ثلاثة أقسام أساسية:

1.7.1 الحدود الزمنية: وتمتد من 26 شباط (فبراير) 2011م، وهو تاريخ اندلاع الأزمة السورية وحتى نهاية شهر نيسان (أبريل) 2014م، فترة إعداد هذه الدراسة.

2.7.1 الحدود المكانية: وتشمل الجمهورية العربية السورية، كون الظاهرة المرصودة محل الدراسة ضمن الحدود المكانية والجغرافية للجمهورية العربية السورية.

3.7.1 الحدود الموضوعية: حيث اقتصرت الدراسة على توازن القوى الدولية وأثره على الأزمة السورية.

ثامناً- مصطلحات الدراسة:

1.8.1 الأزمة (Crisis):

"هي موقف معقد ومتشابك يتضمن درجة عالية من السخونة، وتتضارب ضمن هذا الموقف مجموعة من العناصر المتعارضة والمتناقضة بصورة عالية، وتزداد درجة التعقيد والتضارب بتصاعد الأزمة وتفاعل صناع القرار معها ومع تفاعلاتها وانعكاساتها المستقبلية" (الحملاوي، 1993: 42).

ويُعرف الباحث الأزمة بأنها نقطة تحول مصيرية تحدث بشكل مفاجئ، وتؤثر على كافة أركان النظام وبشكل جوهري، وتتداخل فيها أطراف الأزمة مع أصحاب المصالح، حيث يحاول كل منهم تحويل مجرى الأزمة لصالحه.

2.8.1 الأزمة السورية (Syrian Crisis):

هي الأحداث التي بدأت شرارتها في مدينة درعا حيث قام الأمن باعتقال خمسة عشر طفلاً إثر كتابتهم شعارات تنادي بالحرية على جدار مدرستهم بتاريخ 26 شباط (فبراير) 2011م، والإهانة التي تعرض لها أهاليهم، وخروج مظاهرات منددة لما حصل، ما لبثت أن امتدت لتشمل كافة المدن والقرى السورية (المصطفى، 2012: 40).

ويُعرف الباحث الأزمة السورية بأنها الأزمة التي نتجت عن أحداث درعا في شباط (فبراير) 2011م، عند دخول الفاعلين الإقليميين والدوليين وتأثيرهم على مجريات وتطورات الأحداث حتى أصبحت سوريا ساحة صراع دولي بالوكالة عن أولئك الفاعلين.

3.8.1 توازن القوى (Balance of Power):

يعرف المفهوم الشامل لتوازنات القوى بأنه "الحالة التي تتعادل وتتكافأ عندها المقدرات البنائية والسلوكية الإقليمية لدولة ما منفردة أو مجموعة من الدول المتحالفة مع غيرها من الوحدات السياسية المتنافسة معها، بحيث تضمن هذه الحالة للدولة أو لمجموعة الدول المتحالفة ردع أو مجابهة التهديدات الموجهة ضدها من دولة أخرى أو أكثر، وبما يمكنها أيضا من التحرك السريع وحرية العمل في جميع المجالات للعودة إلى هذه الحالة عند حدوث أي خلل فيها بما يحقق الاستقرار" (حسين، 2011: 143).

ويُعرف الباحث توازن القوى بأنه حالة من التكافؤ أو التعادل النسبي بين مجموعة من المتغيرات المترابطة في النسق الدولي تتميز بدرجة من المرونة في التفاعلات مع تفاوت في الرضا النسبي بين مختلف الوحدات عن واقع هذا التعادل.

4.8.1 النظام العالمي الجديد (New World Order):

يُعرف صالح النظام العالمي الجديد بأنه النظام الدولي بعد إعادة ترتيب العلاقات الدولية بعد تفكيك المعسكر الشيوعي وفق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ليتحول من الصراع بين الشرق والغرب إلى الصراع بين الشمال والجنوب، وتحولت فيه المنظمات الدولية إلى أدوات لتكريسه (صالح، 2003: 34-37).

ويُعرف الباحث النظام العالمي الجديد بأنه نظام العولمة التي تهدف لتحويل العالم إلى دول مركز أو دول مسيطرة، ودول هامشية تكون تابعة لدول المركز.

5.8.1 النظام الدولي (International System):

هو نمط التفاعلات بين متغيرات العلاقات السياسية الدولية في إطار من القواعد والأسس المتفق عليها (توفيق، 2000: 37-39).

ويُعرف الباحث النظام الدولي بأنه البيئة التي تتفاعل فيها وحدات القانون الدولي وفي مقدمتها الدول بصورة منتظمة ومتكررة.

6.8.1 القوى الدولية (International Powers):

هي الدول القادرة على توظيف مصادر القوة المتاحة لديها في التأثير على النسق الدولي لتحقيق مصالحها وأهدافها (مقبل، 2012).

ويُعرف الباحث القوى الدولية بأنها الدول/ مجموعة الدول التي تمارس النشاط وتمتلك تأثيراً واضحاً على المستوى الدولي، ويعني الباحث بالقوى الدولية المؤثرة في الأزمة السورية هي الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، والصين، والاتحاد الأوروبي، وإسرائيل، وإيران، وتركيا، والمملكة العربية السعودية، وقطر.

7.8.1 المعارضة السورية (Syrian Opposition):

مصطلح يشمل جميع الأفراد والهيئات والمجموعات باختلاف أيديولوجياتها الذين يعارضون حكم حزب البعث العربي الاشتراكي، والذين يسعون لإسقاط نظام الرئيس السوري بشار الأسد (غنيم، 2011: 306-307).

ويُعرف الباحث المعارضة السورية بأنها تشمل جميع الأفراد والهيئات والمجموعات المشاركة في الأزمة وتُعد أحد أطرافها، والتي تسعى لإسقاط نظام الرئيس بشار الأسد.

تاسعاً- الدراسات السابقة:

1.9.1 الدراسات العربية

1.1.9.1 دراسة مروان قبلان (2013م)، المعارضة المسلحة السورية: وضوح الهدف وغياب الرؤية.

تستعرض هذه الدراسة التنظيمات العسكرية السورية المختلفة التي تنشط ضد النظام السوري، وناقشت الظروف التي أدت إلى تشكيلها إضافة إلى طبيعتها الفكرية والسياسية، وارتباطاتها، والجهات التي تمولها. وهدفت هذه الدراسة إلى تقديم إسهام في الدراسات الأكاديمية، المكتوبة باللغة العربية، حول المعارضة السورية المسلحة.

وخلصت الدراسة إلى أن هذه التنظيمات تنقسم إلى تيارين رئيسين: تيار ذو توجهات علمانية، وآخر ذو توجهات إسلامية، وترى الدراسة أن العفوية قد لازمت نشأة هذه التشكيلات العسكرية المختلفة، كما أن تشكيلها جاء ردّة فعلٍ على عنف النظام، أكثر منه فعلاً سياسيًّا مقصودا.

2.1.9.1 دراسة محمود خليل يوسف القدرة (2013م)، تطور العلاقات السياسية التركية – السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية : 2007– 2012.

تناولت هذه الدراسة موضوع العلاقات السياسية بين تركيا وسوريا منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا خلال فترته الثانية التي بدأت في العام 2007م، وهي الفترة التي جمعت تناقضات في العلاقات بين البلدين، حيث كانت في بداية فترة الدراسة علاقات إيجابية، ومن ثم بدأت في التراجع والتحول السلبي مع بداية الأزمة السورية مطلع العام 2011م. وهدفت الدراسة إلى استعراض تطور العلاقات التركية–السورية سياسياً من 2007م–2012م، وتوضيح دور وأثر المتغيرات الإقليمية في تطور العلاقات السياسية بين البلدين، بالإضافة إلى تحليل الدور الذي تلعبه تركيا في الأحداث الجارية في سوريا.

وخلصت الدراسة إلي أن تركيا تسعي للعب دور إقليمي في المنطقة عبر البوابة السورية، من خلال تأييد المعارضة السورية ضد النظام القائم، بغية تأكيد دورها ومكانتها في رسم معالم المنطقة في مرحلة ما بعد الرئيس بشار الأسد.

3.1.9.1 دراسة غازي التوبة (2012م)، الثورة السورية: الأسباب والتطورات.

تناولت هذه الدراسة الأسباب التي أدت إلى اشتعال الثورة السورية، وتطوراتها وآثارها على الشعب السوري وسوريا، ومن ثم تناولت المبادرات العربية لحل الأزمة السورية، وتطرقت إلى أسباب وقدرة النظام السوري على الصمود والاستمرار في التصدي للاحتجاجات الشعبية، كما ألقت الضوء على الأطراف التي تدعم النظام السوري. وهدفت الدراسة إلى تقديم تقرير عن الأزمة السورية إلى "مؤتمر الأمة الإسلامية" الذي انعقد في أسطنبول في 1 تموز (يوليو) 2012م.

وخلصت الدراسة إلى أن الثورة انطلقت في سوريا بسبب القمع من جانب النظام، وغياب الحياة السياسية، والأوضاع الاقتصادية الصعبة التي كان يعيشها الشعب السوري، وبأن النظام السوري قد أفشل كل الجهود والمبادرات لحل الأزمة، وبأن حل الأزمة لن يكون إلا برحيل النظام السوري.

4.1.9.1 دراسة عقيل محفوظ (2012م)، الحدث السوري: مقاربة تفكيكيّة.

تناولت هذه الدراسة الأزمة السورية في مستويين، الأول هو التمييز بين الحدث من جهة، والمعرفة به أو التعبير عنه من جهة أخرى، والثاني هو عملية معكوسة، وتتمثل في إعادة الارتباط بين الحدث والمعرفة به أو التعبير عنه، أي بين الواقع من جهة وارتداداتها ونتائجها السياسية

والثقافية من جهة أخرى. وهدفت هذه الدراسة إلى تقديم مقاربة نظرية وتفكيكية، واقتراح إطار مفاهيمي للنظر في "الحدث" بما يساعد في إجلاء الأمور، والخروج من نمطية الاصطفافات المتوترة والعنيفة.

وخلصت الدراسة إلى أن تناول الحدث السوري، هو نوع من مقاربة تفكيكية لأبعاد المشهد السوري، تطال أيضاً خلفياته والإمكانات أو الاحتمالات النشطة لتطوره، وأن الخطاب السياسي عن الحدث مشدود لما يأمله الخطاب، وأصحابه بأكثر مما يقتضيه الواقع، وإن ما يجري في المشهد السوري هو نتيجة توافق موضوعي بين عوامل وفواعل عديدة، داخلية وخارجية، واقعية وافتراضية، حيث تناولت الدراسة الحدث، بعيداً عن أي خلفية أيديولوجية.

5.1.9.1 دراسة عقيل محفوظ (2012م)، سورية وتركيا: نقطة تحول أم رهان تاريخي.

صدرت عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (الدوحة)، وتناولت العلاقات السورية–التركية التي شهدت تحولات نوعية خلال السنوات الأخيرة، وحاولت الدراسة الإجابة علن السؤال التالي: هل تشهد العلاقات البينية "نقطة تحول" بنيوية ومفاهيمية حاسمة، أم أن ذلك هو جزء من "رهان تاريخي" مفتوح على أفق غير محدد؟ وهدفت هذة الدراسة إلى وضع نموذج للتحوّلات التي تطرأ على التّفاعلات السياسيّة في منطقة الشّرق الأوسط، بكلّ رهاناتها.

وخلصت الدراسة إلى أنّ سوريا وتركيا اللتين اجتهدتا في بناء "تحالفهما" خلال العقد الماضي، تتجهان اليوم للعمل على تقويضه، انطلاقاً من قيام تركيا بمراجعة نشطة لأولوياتها وسياساتها، بكل ما يقتضيه ذلك من استعدادات وقابليات للتراجع والالتفاف على ما جرى لصالح رهانات جديدة. ولا بد أن تقوم سوريا، من باب رد الفعل بعمل مماثل. ممايعني بأن العلاقات السورية–التركية تقف أمام "نقطة تحول" حرجة و"رهانات تاريخية" نشطة، ربما تتجاوز كثيرا أزمة تشرين الأول (أكتوبر) 1998م.

6.1.9.1 دراسة حسام القطلبي وآخرون (2011م)، عام على الثورة السورية: غياب إستراتيجية إسقاط النظام وفشل الرهان على الخارج.

تناولت هذه الدراسة الأزمة السورية بعد عام من اندلاعها، وركزت على نقاط القوة والضعف لدى كل من النظام السوري وقوى الثورة، بالإضافة للتعاطي مع الثورة إقليمياً ودولياً. وهدفت هذه الدراسة لتقديم رصد إجمالي بأبرز النقاط والمفاصل الأساسية للثورة السورية بعد عام من بدايتها.

وخلصت الدراسة إلى أنّ النقطة الأساسية التي يجب الانطلاق منها لتفعيل الحراك وتفكيك النظام هي بناء إستراتيجية عامة للثورة السورية وضبط حراكها في حركة شعبية منظمة وإعادة بناء التكتيكات المستخدمة. وتؤكد على أهمية ضبط عمل الجيش الحر وهيكلته، وتقدم العديد من الاقتراحات التي يرى الباحث أنها ستؤدي لتفكيك النظام.

7.1.9.1 دراسة مالك أحمد حربا (2011م)، الثورة السورية (ثورة الكرامة والحرية): الأسباب، والتطورات والتداعيات، والآفاق المستقبلية.

تناولت هذه الدراسة أسباب اندلاع الأزمة السورية وتطوراتها، بالإضافة إلى تداعياتها وآفاقها المستقبلية. وقد هدفت هذه الدراسة إلى تقديم رؤية مستقبلية للثورة السورية، في ظل أسباب اندلاعها، وتطوراتها، وتداعياتها، وتقديمها إلى المؤتمر العلمي الثاني للخريجين الذي انعقد في القاهرة 26–27 تشرين ثاني (نوفمبر) 2011م.

وخلصت الدراسة إلى أنّ أسباب الثورة هي أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية، وأنّ هناك ثلاثة سيناريوهات للآفاق المستقبلية للثورة السورية، يتمثل السيناريو الأول: في وأد الحركة الاحتجاجية، والسيناريو الثاني: في انتصار الثورة بالطرق السلمية، والسيناريو الثالث: في انتصار الثورة بالطرق العسكرية. ورأى الباحث أن الثورة السورية، قد وصلت إلى نقطة اللاعودة، وأن النظام وجد نفسه مضطراً أن يختار ما بين المواجهة الشاملة والإصلاح الشامل، واختار النظام السوري المواجهة الشاملة داخلياً وإقليماً ودولياً.

8.1.9.1 دراسة علي حسين باكير (2011م)، محددات الموقف التركي من الأزمة السورية: الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية.

صدرت عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (الدوحة)، وقد تناولت الاعتبارات والمحددات التركية ومواقفها من التدخل في الأزمة السورية وأبعادها، وآفاقها المستقبلية، وعلى نتائجها في حل الأزمة. وهدفت الدراسة لتقديم سيناريوهات للموقف التركي في التعامل مع الأزمة السورية في ضوء المحددات والتحول التدريجي في الموقف التركي.

وخلصت الدراسة إلى أنّ تركيا تعتقد أن علاقتها مع سورية ورصيدها لدى الأسد قد يخولانها إقناعه بالاستجابة لمطالب شعبه، سواء عن طريق النصيحة أو عبر الضغط بما ينهي الأزمة الداخلية ويجنب الدولة السورية وتركيا مأزقاً كبيراً وانزلاق الأحداث إلى ما هو أسوأ لاسيما وأنها مستعدة لتأمين الدعم اللازم لإجراء الإصلاحات الجذرية. وهي تعرف أن التغيير سيطال المنطقة برمتها، لكنها تخاف من سيناريو الفوضى نظرا لارتباط النظام السوري بملفات متفجرة،

وتأمل أن تدير هذا الموضوع من سوريا بشكل يحفظ الحقوق والمطالب الشعبية التي تساندها، ويؤدي في الوقت نفسه إلى تجنيبها الخسائر فيما لو انزلقت الأمور إلى الفوضى.

2.9.1 الدراسات الأجنبية:

1.2.9.1 دراسة ايال زيسر (2012م)، ترجمة ثروت محمد حسن، هل الصراع في سوريا حقاً إلى مرحلة الحسم.

تناولت هذه الدراسة وصفاً للحالة والأزمة السورية، وإمكانية أن ينتهي الصراع، وعن أطراف الصراع في الأزمة السورية. وهدفت الدراسة إلى إبراز سمات واقع الأزمة السورية، واتجاهاتها المستقبلية.

وخلصت الدراسة إلى أن الصراع في سوريا لم يقترب من النهاية، فثمة من هو مقتنع بأن المعارضة غير قادرة على إخضاع النظام السوري، وأنها في نهاية المطاف وبعد حرب استنزاف طويلة ستهزم. وفي المقابل، هناك قناعة لدى كثيرين داخل سوريا وخارجها بأن بشار الأسد سيسقط في النهاية وبأن نظامه يُستنزف ويفقد قوته وهو لا يمكنه الصمود طويلاً، وذلك بسبب تغيير الأجواء وسط الأغلبية الصامتة في سوريا والتي يتعلق بها بشار الأسد على مدار الوقت. وبهذه الطريقة أو بأخرى، فإن سفك الدماء سيتواصل لفترة طويلة من الزمن وسيخلف وراءه دولة ضعيفة بغض النظر عن هوية النظام الذي سيحكم سوريا.

2.2.9.1 دراسة بن سميث "Ben Smit" (2012م)، سوريا: لا نهاية في الأفق.

تناولت هذه الدراسة الأزمة السورية، ومجموعة من القوى السياسية والعسكرية في سوريا، والتي تدعم المعارضة والحكومة. كما ناقشت هذه الدراسة التداعيات الإقليمية للأزمة السورية على كل من تركيا وروسيا والصين وإيران والمملكة العربية السعودية ولبنان وغيرها من الدول المجاورة، كما تناولت هذه الدراسة الوساطات الدولية والعربية ومرحلة ما بعد الأسد. وهدفت هذه الدراسة إلى توضيح الدور الذي تلعبه الدول الأخرى في محاولة التأثير على مجريات الأزمة، والعقبات التي تحول دون التدخل الفعال لإنهاء الأزمة، والنتائج المحتملة للأزمة السورية.

وخلصت هذه الدراسة إلى أنه لا يوجد حل قريب للأزمة السورية بسبب الانقسامات بين القوى الإقليمية والدولية بسبب مصالحها التجارية، وإن ما يحدث في سوريا هو صراع على النفوذ بين تلك القوى.

3.2.9.1 دراسة إيكاترينا ستيبانوفا "Ekaterina Stepanova" (2012م)، الأزمة السورية، والسياسة الخارجية الروسية.

تناولت هذه الدراسة محددات السياسة الروسية وسلوكها في الأزمة السورية، وهدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أنماط التفكير في السياسة الخارجية الروسية وسلوكها في الأزمة السورية.

وخلصت هذه الدراسة إلى أن تأثير السياسة الخارجية الروسية كان واضحاً بدرجة أكبر من المعتاد، بالإضافة إلى تأثيرها على ديناميات الأزمة، كما أن خطة كوفي عنان البديل المقبول والأمثل بالنسبة لروسيا على الخيارات الأخرى لا سيما التدخل العسكري.

4.2.9.1 دراسة جون كالابريس "John Calabrese" (2012م)، التأثيرات الإقليمية على الأزمة في سوريا.

بحثت هذه الدراسة ديناميات الصراع السوري، واللاعبين الإقليميين، واللاعبين من خارج المنطقة، وهدفت الدراسة إلى توضيح أثر القوى الإقليمية على مجريات الصراع في سوريا، وتأثير الأزمة السورية على دول الجوار.

وخلصت هذه الدراسة إلى أن الصراع السوري لديه القدرة على تغيير موازين القوى في المنطقة بشكل كبير، وأن جميع اللاعبين يتطلعون لتحقيق المكاسب، وتحسين نفوذهم ووضعهم الإقليمي.

5.2.9.1 دراسة إليزابيث أوباجي "Elizabeth O'Bagy" (2012م)، المعارضة السياسية في سوريا.

تناولت هذه الدراسة مجموعات المعارضة السياسية السورية لا سيما المجلس الوطني السوري، والمجلس الوطني السوري ولجنة التنسيق الوطنية. وهدفت هذه الدراسة لدراسة مكونات المعارضة السياسية في سوريا، وتبيان دورها وتأثيرها على مجريات الصراع، والرؤية المستقبلية لمجموعات المعارضة لسوريا بعد رحيل الأسد.

وخلصت هذه الدراسة إلى أن المعارضة السياسية الشعبية اكتسبت دعماً شعبياً، لكنها تفتقر إلى رؤية وطنية ورسالة متماسكة كأساس للدعم الدولي، وإن المفتاح لخلق معارضة وطنية فعالة يكمن في ربط التحالفات الوطنية التي أنشئت مع حركة سياسية شعبية، كما أن الصراع قد وصل إلى النقطة التي عندها التسوية التفاوضية للأزمة لم تعد ممكنة.

عاشراً- التعقيب على الدراسات السابقة:

بعد استعراض الدراسات السابقة، فإن الباحث توصل إلى عدة ملاحظات حول هذه الدراسات هي:

- إن الدراسات السابقة تعتبر من الدراسات المهمة التي بحثت في الأزمة السورية بشئ كبير من التعمق والتحليل، وبالتالي فهي من المراجع المهمة التي يمكن الاعتماد عليها من السياسيين والكتاب والمحللين.
- بعض الدراسات السابقة تعرض للأزمة السورية في جوانب عامة، وليس بالتفصيل العميق، وعزت معظمها أسباب الأزمة إلى أسباب داخلية، ولم تتطرق إلى العوامل الخارجية التي ساعدت على إندلاعها.
- كثير من الدراسات السابقة تطرقت لتناول أطراف الأزمة السورية، والقوى الإقليمية المؤثرة فيها، ومصالحها بشئ من التفصيل، وهذه التفاصيل نتيجة لأهمية العلاقة بين أطراف الأزمة والقوى الإقليمية.
- بالرغم من أن كثيراً من الدراسات قد تناولت الأزمة السورية بشئ من التفصيل والتحليل، إلا أن الباحث لم يعثر في مضمونها على تحديد أساسي، ودقيق لتأثير توازن القوى الدولية على الأزمة السورية، وانعكاس آثار الأزمة على شكل النظام الدولي.

ونظراً لأهمية توازن القوى الدولية، وانعكاس تأثيرها على مجريات الأحداث والأزمات على الساحة الدولية، عن طريق تأثيرها، ودخولها كلاعبين، وفاعلين في تلك الأحداث أو الأزمات، سواء أكان ذلك بشكل مباشر، أم غير مباشر عن طريق قوى إقليمية اخرى متحالفة أو متوافقة المصالح معها، أي التدخل أو الحرب بالوكالة، فقد رأى الباحث أن يتناول هذا العنوان الذي يدرس توازن القوى الدولية وأثره على الأزمة السورية، لتغطي مرحلة معاصرة وصعبة في العلاقات الدولية لا سيما في الأزمة السورية، التي أصبحت ساحة حرب بالوكالة عن قوى دولية وأخرى إقليمية متحالفة أو متوافقة معها.

حادي عشر- هيكلة الدراسة:

تتكون الدراسة من أربعة فصول، حيث يحتوى الفصل الأول على خطة الدراسة، بينما يتناول الفصل الثاني تأصيلاً نظرياً لتوازن القوى الدولية والنظام الدولي، ويناقش الفصل الثالث الأزمة السورية وأسباب إندلاعها، والأطراف والقوى العسكرية المشاركة فيها، بينما يناقش الفصل الرابع (الأخير) أثر توازن القوى على الأزمة السورية والسيناريوهات المتوقعة لانتهاء الأزمة، ومن ثم عرض نتائج الدراسة وتقديم التوصيات.

الفصل الثاني

توازن القوى الدولية والنظام الدولي

(تأصيل نظري)

1.2 مقدمة

2.2 مفهوم القوة وقياسها في العلاقات الدولية.

3.2 النظام الدولي والعلاقات الدولية.

4.2 نظريات القوة وتوازناتها في العلاقات الدولية.

5.2 توازن القوى الدولية الحالي.

1.2 مقدمة:

انبثق النظام السياسي الدولي من النظام السياسي الأوروبي الذي ظهر عقب انهيار نظام الإقطاع في أوروبا، والتوقيع على معاهدة وستفاليا عام 1648م، حيث نشأ مفهوم النظام الدولي الذي يقوم على أساس الدولة القومية بصفتها الفاعل الرئيس فيه، وعلى أساس تمتعها بالاستقلال والسيادة، وسعيها نحو تحقيق مصلحتها القومية (عبدو، 2010: 24). وبالرغم من إقرار الدول بوجود النظام الدولي فإن التنافس والصراع بينها من أجل تحقيق مصالحها القومية، وبصرف النظر عما تقتضيه ضرورة الحفاظ على النظام الدولي، أدى إلى خلق مشكلات وقضايا دولية منذ نشأة هذا المفهوم حتى يومنا هذا (ابراش، 2005).

تعتبر سياسات توازن القوى أحد أهم الوسائل التي تساعد النظام الدولي على بلوغ قدر مقبول من الاستقرار، وليس ثمة شك في أن التوازن الناجم عن وجود مجموعة وحدات دولية متقاربة في مصادر القوة أو متكافئة نسبياً في الإمكانات والموارد المتاحة يشكل الأساس لانتظام حركة النظام الدولي وضبط أدائه، ذلك أن النظام الدولي المستقر هو انعكاس لصورة الوحدات الدولية المتوازنة التي تجعله بسبب انتظام علاقاتها بمنأىً عن حالة التوتر وعدم الاستقرار (فهمي، 1997: 79).

لقد مر النظام الدولي منذ التوقيع على معاهدة وستفاليا عام 1648م، بتحولات تاريخية كبيرة أثرت في مساره، وجعلته يتسم في مرحلة بتعدد الأقطاب كما في القرن التاسع عشر، وفي مرحلة أخرى أطلق عليه ثنائي القطبية كما حدث بعد الحرب العالمية الثانية عام 1945م، والذي كانت تتزعمه كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، ليتغير لاحقاً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991م، إلى عالم أحادي القطب، (المشاط، 2009). لقد شكل تفكك الاتحاد السوفيتي وسقوط النظام الاشتراكي انتصاراً للنظام الرأسمالي، وتبني الولايات المتحدة الأمريكية أيديولوجية النظام العالمي الاستعماري تحت ستار العولمة وما يرتبط بها من نظريات أخرى مثل نهاية التاريخ، وصدام الحضارات*(هريدي، 2003: 20).

*قام بترويج نظرية نهاية التاريخ الكاتب الأمريكي فرانسيس فوكوياما الذي بشر بانتصار الليبرالية الغربية، وبأن النظام الرأسمالي الغربي هو الشكل النهائي للحكم، وأنه سوف يسود في العالم. بينما نظرية صراع الحضارات فظهرت في مقال لصمويل هنتنجتون في مجلة Forign Affairs عام 1993م، وتقوم على فكرة أن صراع الحضارات هو الذي سيحكم السياسات الدولية، والذي أكد أيضاً على أن الصراع سيتم بين حضارتين هما الإسلام والغرب (هريدي، 2003: 20).

المبحث الأول

مفهوم القوة وقياسها في العلاقات الدولية

من المسلمات ارتباط النظام الدولي بشكل أو بآخر بموازين القوى التي تنشأ عبر التحالفات بين الدول أو المنظمات أو غيرها، وأساس هذه الموازين هي القوة (نصور، 1991: 145).

1.2.2 ماهية القوة:

ليست هناك خلافات جوهرية، أو ذات شأن، في تعريف القوة أو تحديد المقصود منها. فمعظم التعاريف تقر أن القوة "هي القدرة على التأثير في سلوك الآخرين، أو التحكم في سلوكهم تجاه قضية معينة" (Deutsch, 1989: p38).

ونظراً لأن هذه التعريفات قد حصرت نطاقها في عملية التأثير، فإن المهتمين بالعلاقات الدولية وشؤونها قدموا تعاريف أكثر وضوحاً نظراً لربط القوة بعلاقات الدول، وهو الأساس في تطبيقات القوة وآثارها العملية. بمعنى أن تسمح أي علاقة بقيام إحدى الحكومات بحمل حكومة دولة ما على أن تتبع سلوكاً معيناً لم تقم باختياره بمحض إرادتها، كأن تجعلها تقدم على القيام بأعمال لا ترغب في القيام بها، أو تمنعها من القيام بأفعال ترغب في القيام بها (Malhotra, 1998: p65).

ويرى الباحث أن مفهوم القوة يتضمن جانبين، جانب امتلاك أسباب القوة، وجانب توظيف هذه الأسباب في التحكم في إرادة الآخرين وأفعالهم.

2.2.2 عناصر القوة:

تكمن أهمية القوة في قدرتها على التأثير، وتستند القوة بشكل عام على امتلاك الدولة لعناصر أساسية متعلقة بالخصائص والموارد والقدرات والمؤسسات التي تشكل بمجموعها قدرات الدولة الحيوية التي تمكّنها من فرض خياراتها على الآخرين وفقاً للوجهة التي تخدم مصالحها (مقبل، 2012). ويمكن تصنيف هذه العناصر إلى:

1. **العنصر الجيوبولوتيكي:** ويُقصد به الدراسة الدقيقة لجميع العوامل المؤثرة والموارد الطبيعية للدولة أو للدول التي يمكن توفيرها أو الحصول عليها، لتحقيق الأهداف والمصالح القومية، ويتحدد هذا العنصر بالعوامل التالية : الموقع الجغرافي، ومساحة الدولة، الحدود السياسية، والسكان، وأبعاد أخرى حيث يلعب شكل الدولة والقوة البشرية وموارد الثروة الطبيعية أدواراً مؤثرة وكبيرة في القوة القومية الشاملة للدولة/ للدول (حبيب، 2010: 126).

2. **القوة الاقتصادية:** وهي تعني الموارد الاقتصادية، ولا يمكن إغفال أهمية القوة الاقتصادية في الوقت الراهن، فبعد أن كانت السياسة تقود الاقتصاد، أصبح الاقتصاد الآن يقود ويحرك السياسات (مقلد، 2010: 183).
3. **القوة العسكرية:** وتعد القوة العسكرية هي الركيزة الأولى، وتنقسم إلى قوة تقليدية وقوة نووية، وتتمثل في عدد القوات المسلحة، النفقات الحربية، أنظمة الأسلحة، المؤسسات الحربية، مستوى الكفاءة الحربية، الصناعات الحربية (أبوعامر، 2004: 65).
4. **القوة السياسية:** ويُقصد بها مدى الثقل والتأثير الإقليمي والدولي، ولها ثلاثة أبعاد أساسية وهي: إعمال التأثير والنفوذ، ثم الإمكانات والأدوات المستخدمة في توجيه هذا التأثير، وأخيراً مدى الاستجابة من الدول الأخرى لعملية التأثير لهذا النفوذ (مقلد، 2010: 186).
5. **الإرادة القومية:** وتُعَدّ مصدراً رئيسياً لقوة الدولة، وهي تعني أساساً القدرة على اتخاذ القرارات وتنفيذ الخطط، وفقاً لما تراه مناسباً للمصالح القومية، ودون الخضوع للضغوط الخارجية. ومن المعروف أن تفاعل كل من النظام الحاكم والشعوب ينتج الإرادة القومية، ويؤدي ذلك إلى زيادة الاستقرار السياسي وكفاءة المؤسسات السياسية والدستورية وتنمية الرأي العام وتوحيده، وصولاً إلى إذكاء روح الولاء والانتماء. وتتأثر الإرادة القومية بالعوامل العرقية والخبرة التاريخية التراكمية ومستجدات النواحي الثقافية وقدرة استيعاب التكنولوجيا، وأخيراً البعد العقائدي والديني (حبيب، 2010: 28).

3.2.2 قياس القوة:

إن تقييم قوة الدول يتم بالاستناد إلى التجارب السابقة بينهما على الأرض، فلقد حاولت الكثير من الدراسات الأكاديمية تطوير أساليب عملية يمكن من خلالها قياس قوة الدولة استناداً إلى الإمكانات المتاحة لها، بافتراض أن الدولة تكون قوية أو قادرة على تحقيق أهدافها بقدر ما تسمح به عناصر القوة المملوكة لها، وهذا التعدد في عناصر القوة جعل مسألة قياس قوة الدولة، أكثر صعوبة، خاصة عندما يتعلق الأمر بعناصر القوة غير المادية (توفيق،2000: 53-56). وعلى الرغم من ذلك، فإن هناك اجتهادات لقياس القوة، وفق عدة مناهج لقياس القوة، وأهمها اثنان هما:

1. المنهج الأول يعبر عن الطرق التقليدية في القياس، حيث يستند في قياسه لقوة الدولة على العوامل المادية التي يمكن قياسها مباشرة بمؤشرات كمية، إذ ركزت بعض المداخل على متغير واحد من الموارد، مثل التركيز على قدرات الدولة العسكرية. وهناك من ركز علي الموارد الاقتصادية مثل كلاوس نور Klaus Knorr (حسين، 2011: 526).

2. المنهج الثاني حيث جمع بين العوامل المادية والعوامل المعنوية التي يصعب قياسها كقياس الدولة استناداً إلى الموقع الجغرافي والسكان والموارد الطبيعية والقوة الاقتصادية والقوة العسكرية وعملية صنع القرار والوظائف الحكومية بالإضافة إلى الأخلاق القومية أو القدرات الثقافية أو العمل الجماعي والدين والحضارة ونظام القيم والقدرات التنظيمية والعقيدة العسكرية والتي تشكل في مجموعها المادي والمعنوي أركان الأمن القومي للدولة (فهمي، 1997: 23-26). ويعبر عن المدخل الثاني جوزيف ناي، الذي جادل بأنه لم يعد بالإمكان حساب قوة الدولة، اعتمادا علي العناصر المادية، سواء العسكرية أم الاقتصادية، نتيجة لظهور تهديدات أمنية جديدة مثل الإرهاب، والجرائم الدولية، وتغير المناخ، وانتشار الأمراض المعدية، والتي تتطلب امتلاك موارد القوة الناعمة لمواجهتها. وهذا يعني أنه لم يعد كافيا امتلاك الموارد، سواء أكانت مادية أم غير مادية، فلابد من تحويل هذه الموارد إلى إستراتيجية للتأثير على الآخرين، وللحصول علي النتائج المرجوة، والمحصلة النهائية لهذه الإستراتيجية هي التي تحدد قوة الدولة (مقبل، 2012).

4.2.2 حدود القوة:

كيف تفشل القوى الكبرى في تحقيق أهدافها تجاه دول أضعف منها؟ وكيف تتمكن القوى الضعيفة من التأثير في الدول الأقوى منها؟ أي عجز القوة، والتي تعتبر من أهم مظاهر العلاقات الدولية (Deutch, 1968: 65). بمعنى أن العلاقة بين امتلاك عناصر القوة والقدرة على التأثير ليست مباشرة، فهناك عوامل ومتغيرات كثيرة تؤثر على ممارسة التأثير مثل:

1. تأثير العوامل الخارجية: حيث لا يتم التأثير في فراغ، وإنما في بيئة دولية أو إقليمية تفرض عليها بعض القيود، وبالتالي تعتبر محصلة لقوى وتفاعلات متداخلة (مقبل، 2012).
2. ردود الأفعال المضادة: من الصعب وجود موقف لا تتخذ فيه الدولة الهدف، أشكالاً للتأثير في سلوك الدولة الفاعلة، فقد لا تستجيب الدولة الهدف مطلقاً، أو بشكل كامل، بل قد تحاول التأثير بصورة مضادة، وقد تكون فعالة للغاية لقدرتها على تحمل الخسائر أكثر من الدولة الفاعلة اعتماداً على نقاط ضعف القوة الكبرى (Deutch: 1968: 65).
3. درجة التجاوب الداخلي في دولة معينة إزاء الدول الأخرى والمرتبط بمستوى العلاقات الخاصة القائم على أبعاد داخلية (مقبل، 2012).
4. هناك تأثيرات مركبة لعوامل معنوية ذات طابع إنساني، بحيث يصعب قياس أوزانها أو توقع اتجاهات تأثيراتها على عملية التأثير، كالعناد والكرامة واللاعقلانية والحسابات

التاريخية وأخطاء الحسابات، وقوة الإرادة، وسوء الإدراك، والكبرياء، والغرور (مقلد، 2010: 198-199).

لقد أدت تلك التعقيدات إلى محاولات أكثر عمقاً لتحليل مفهوم القوة على صعد مختلفة، يمكن معها فهم محددات تأثيرها بصورة أدق، ويمكن تلخيص أهم تلك الأبعاد ودلالتها بشأن حدود القوة في الأتي: (Malhotra: 1998: 12)

1. ثقل القوة: يعني تأثير عامل ما على عملية معينة، أي مدى قدرته على تغيير احتمالات النتائج التي يمكن أن تسفر عنها تلك العملية.
2. نطاق القوة: وهو عدد الدول التي يمكن أن تكون قابلة للتأثر بوجود تلك القوة أو استخدامها.
3. مدى القوة: حيث يشير الفارق بين أعلى درجات الثواب (المكافأة)، وأسوأ درجات العقاب (العنف)، الذي يستطيع طرف ما منحه أو توقيعه على طرف آخر داخل نطاق قوته، حيث تكون القوة عند حدودها الدنيا بالنسبة إلى من لا يريدون شيئاً أو لا يخشون شيئاً، فما تسمية الإدارة الأمريكية "الدول المارقة" هي في الواقع الدول الخارجة عن نطاق السيطرة.
4. مجال القوة: حيث يعبر عن مجموع أنواع العلاقات السلوكية وفئاتها والموضوعات أو القضايا التي تخضع للقوة، فمجال القوة يزداد بزيادة قدرات الأطراف الفاعلة داخل ميزان القوة فيما يتصل بأنواع السلوك التي تخضع أو يمكن أن تخضع له، بغض النظر عن فعالية التأثير أي وزن القوة. كما أن بعض الدول تسيطر -إلى حد كبير- على قيم مجالية مختلفة تتصل بتفاعلات أقاليم معينة، أو نشاطات نوعية في دول أخرى.

5.2.2 مفهوم توازن القوى:

يعتبر المفهوم الشامل لتوازنات القوى أنه "الحالة التي تتعادل وتتكافأ عندها المقدرات البنائية والسلوكية والقيمية لدولة ما منفردة أو مجموعة من الدول المتحالفة مع غيرها من الوحدات السياسية المتنافسة معها، بحيث تضمن هذه الحالة للدولة أو لمجموعة الدول المتحالفة ردع أو مجابهة التهديدات الموجهة ضدها من دولة أخرى أو أكثر، وبما يمكنها أيضاً من التحرك السريع وحرية العمل في جميع المجالات للعودة إلى هذه الحالة عند حدوث أي خلل فيها بما يحقق الاستقرار" ويُطلق على هذا المفهوم أيضاً التوازن الإستراتيجي (حسين، 2011: 143).

6.2.2 تعريف توازن القوى:

لا يزال الغموض يحيط بمفهوم توازن القوى لدى كثير من علماء السياسة والعلاقات الدولية ويرجع ذلك لأسباب كثيرة ومتعددة منها فهم توازن القوى على أنه نقطة التعادل بين قوتين متعارضتين، ومنها افتراض جمود توازن القوى وانعدام حركاته، أو على الأقل تحركه ببطء شديد، ومنها افتراضه كسياسة دولية مقصودة لذاتها بوصفها لحفظ الاستقرار الدولي (Malhotra, 1998: 129-134).

عرف القاموس السياسي توازن القوى الدولية بأنه "نظرية سياسية يُقصد بها المحافظة على ميزان القوة بين دول العالم، بحيث لا يُسمح لدولة، أو لدولة مع حليفاتها، بالاستئثار بالنفوذ في المجال الدولي حتى تفرض سيطرتها على الدول الأخرى، بما يكون في حوزتها من قوة عسكرية متفوقة وإمكانيات اقتصادية كبيرة ووسائل إعلام متقدمة" (منذر، 2002: 47).

ويعرفه سيدني فاي بأنه "ميزان تعادل القوى، يعني تعادل بين قوة وأعضاء المجتمع الدولي يمنع أي منهم من أن يكون قوياً لدرجة فرض رغبته على الآخرين" (الخزرجي، 2009، ص268).

ويعرف الدكتور إسماعيل صبري مقلد توازن القوى بقوله: "ينشأ التوازن في حالة إمكان دولة واحدة أن تحصل على تفوق ضخم وساحق في قواها، ما يهدد حرية الدول الأخرى واستقلالها، وهذا التحدي هو الذي يدفع الدول المحدودة القوة إلى مواجهة القوة بالقوة عن طريق التجمع في محاور أو ائتلاف قوى مضادة. وهذه إحدى طرق تكوين التوازن الدولي وليست الطريقة الوحيدة، وهي طريقة تكوين توازنات ما بعد الحروب الدولية"، ويوصف توازن القوى بأنه سياسة ترمز إلى المدرسة الواقعية في السياسة الدولية، وهي المدرسة التي تعنى بظاهرة القوة"، وأن الدول حينما تسعى للحفاظ على وجودها وأمنها ومركزها الدولي من خلال عملية الصراع على اكتساب القوة، فإن رائدها في ذلك هو تحقيق توازن القوى، وهو في الوقت ذاته، سلاح في تنظيم استخدام القوة والسيطرة عليها" (مقلد، 2010: 263).

غير أن توازن القوى ليس سياسة –في حد ذاتها– تسعى الدول إلى تحقيقها وتجاهد من أجلها، فالدولة لا تسعى إلى التوازن، بل تسعى إلى التفوق والهيمنة، مما يؤدي إلى نشوء توازن القوة، فتوازن القوة ليس حالة مقصودة لذاتها، بل هو حالة يتوصل إليها بشكل عرضي من خلال السعي إلى التفوق. فالدولة الساعية إلى التفوق تجد نفسها في وضع الدول المتوازنة في لحظة تاريخية ما (الخزرجي، 2009: 269).

من خلال استعراضنا للتعريفات المختلفة لتوازن القوى، والاختلافات بينها، يرى الباحث أنها جميعاً تعكس وجود نظام دولي تتوزع فيه القوة بين عدد من الأطراف الدولية، كما أن معظمها ينطلق من فرضية وجود الصراع الدولي كظاهرة تؤدي بطبيعتها إلى تشكيل هذا التوازن، أي أنه نتيجة طبيعية لظاهرة الصراع الدولي.

7.2.2 أشكال توازن القوى:

ليس لتوازن القوى صورة واحدة، فعلى الرغم من أن فكرته الجوهرية هي توزيع القوة بين الأطراف الدولية، إلا أن هذه الأطراف قد تزيد أو تنقص. ففي أثناء الصراع، قد يصل عدد قليل من الدول إلى حالة من التعادل النسبي في القوة، فيتشكل بينهما توازن للقوى يعتمد على تعدد الأقطاب الدولية، وقد أطلق على هذا النوع من التوازن المتعدد الأقطاب، أو التوازن المركب وأحياناً التوازن المعقد، بحكم تعقد العلاقة المعتمدة على كثرة التحالفات بين الأقطاب أنفسهم. وقد يسيطر على توازن القوى دولتان، فيصبح التوازن ثنائي الأطراف، وقد أُطلق على هذا التوازن البسيط (مقلد، 2010: 266).

تلك هي الصور الرئيسة لتوازن القوى، لكن هذين الشكلين الرئيسيين للتوازن ينتجان أنواعاً أخرى، مثل التوازن المرن والتوازن الجامد، أو توازن الأنظمة المتجانسة أنواعاً، وتوازن الأنظمة المتنافرة، وتوازن الأنظمة المعتدلة والأنظمة الثورية (حسين، 2011: 147).

أ. التوازن المعقد (المتعدد الأقطاب) (Multiple Balance):

هو التوازن الذي يتكون من قوى كثيرة لا تقل عن ثلاث، وتعمل هذه المجموعات على موازنة بعضها بعضاً، وليست هناك حدود قصوى على عدد تلك المحاور والتجمعات في ظل النظام المتعدد لتوازن القوى، ويؤدي إلى تحقيق الاستقرار والسلام (أمين،2010).

ب. التوازن البسيط (التوازن الثنائي) (Simple Balance):

هو الصورة الأكثر وضوحاً، ويقوم هذا التوازن عند وجود دولتين متعادلتين في القوى أو مجموعتين من القوى المضادة والتي هي في حالة من التعادل أو التكافؤ النسبي (توفيق، 2002: 16)، ويشكل هذا التوازن مرحلة الاقتراب من الحرب ويؤدي إليها، كما أن هذا النوع من التوازن لا يخلق سوى فترة استقرار قصيرة الأمد، لأن حالة هذا التوازن قائمة على الشك (أبوخزام، 1999: 301)

ج. التوازن المرن والتوازن الجامد:

- التوازن المرن: هو الذي يقوم بين دول تنتمي إلى فكر سياسي واقتصادي واجتماعي موحد أو متجانس، ولذلك يُطلق عليه أحياناً توازن الأنظمة المتجانسة أو توازن الأنظمة المعتدلة (خلف، 1996: 73)
- التوازن الجامد: هو على العكس، يقوم بين دول تنتمي إلى نماذج فكرية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو حضارية متناقضة أو متنافرة، ولذلك يُطلق عليه أحياناً توازن الأنظمة المتنافرة أو الأنظمة الثورية (Malhotra: 1998: 137).

فتوازن ما بين الحربين في مرحلته الأولى 1918م–1936م كان توازناً مركباً وجامداً، وكانت أنظمة ذلك التوازن في تلك الفترة متعددة ومتناقضة فكرياً وسياسياً، فقد شمل الدول الديمقراطية الغربية وروسيا الشيوعية وإيطاليا الفاشية، لكن هذه الأنظمة استطاعت التعايش بسبب طبيعة التوازن المركب. وعلى العكس، فإن توازن ما قبل الحرب العالمية الأولى كان توازناً مرناً، لأنه يضم أنظمة ليست متناقضة، لكنه توازن مضطرب بحكم تحوله إلى توازن ثنائي، ومع أن أطرافه متجانسة فكرياً وسياسياً، إلا أنها دخلت الحرب (أبوخزام، 1999: 296).

من خلال استعراض الأشكال المختلفة للتوازنات، يرى الباحث أن المرونة والجمود هي أوصاف تلحق بالنوع الأصلي للتوازن، فتجعل له أشكالاً أخرى فرعية، فقد يكون التوازن بسيطاً ومرناً، أو بسيطاً وجامداً، كما يكون مركباً ومرناً أو مركباً وجامداً، لكن الحرب والسلام يرتبطان بنوع التوازن لا لوصفه، فالتوازن المركب هو توازن الاستقرار. بينما المرونة والجمود يؤديان دوراً كبيراً في حركة التوازنات، فالمرونة تساعد على التهدئة وربط نسيج التحالفات، أما الجمود فيدفع بالتوازن نحو سرعة الحركة والتحالف والتكتل، فإذا كان التوازن مركباً ومرناً، فإن الاستقرار يدوم لفترة طويلة، أما إذا كان جامداً فإن الاستقرار يكون قصيراً، لأن المتناقضات الحادة تدفع نحو التحالف والتكتل وسرعة الميل بالتوازن من طبيعة المركب إلى الثنائية، مما يعجل بالحرب.

8.2.2 التوازن الإقليمي وأثره في التوازن الدولي:

ويطلق عليه أحياناً توازن القوى الرئيسي أو التوازن المسيطر، لأنه ينظم علاقات القوى الرئيسة المسيطرة على السياسة العالمية. وهو على أهميته وشموله، يعتمد على توازنات أخرى ذات طابع محلي يتأثر بها وتتأثر به، وهو ما يطلق عليه التوازن الإقليمي أو التوازن الفرعي (أبوخزام، 1999: 260–261). وهي أشكال من التوازنات تتكون داخل أطر جغرافية محدودة، تجمع عدداً من الدول في علاقات تتسم بالصراع على السلطان والنفوذ في هذا الإطار الجغرافي المحدود.

وكمحصلة لهذا الصراع، فإن دولاً محدودة تصل إلى مرحلة التعادل أو شبه التعادل في القوة، ما يؤدي إلى قيام توازن قوى محلي، يتحكم في سلوك الدول ويضبط علاقات بعضها بعضاً، ويكون التنافس بين أقطابه أيضا بالأساليب السلمية وينتهي بالحروب، مثله في ذلك مثل توازن القوى العالمي (حسين،2011: 151-152).

ولكي ينعكس التوازن الإقليمي على التوازن الدولي ويؤثر فيه بشكل فاعل فلا بد من وجود شروط تتعلق بالطرفين الإقليمي والدولي، ويمكن إجمال هذه الشروط في الأتي: (أبوخزام، 1999: 260-261).

- أهمية الطرف الإقليمي: يجب أن يكون للطرف الإقليمي أهميته وقدراته العسكرية والاقتصادية والجغرافية، كي يستطيع أداء دوره لحساب القوى العالمية، وليحقق لنفسه مكاسب مهمة علي الصعيد الإقليمي.
- إدراك القطب الدولي لأهمية توازن القوى الإقليمي: تشارك الأقطاب الدولية في الصراعات الإقليمية، من أجل زيادة مكاسبها ودعم مكانتها في توازن القوى العالمي. وهي لا تخوض هذا الصراع، إلا إذا أدركت أهمية الصراع المحلي، ووجدت الطرف الإقليمي المناسب، الذي يجب دعمه، والاستفادة من دوره.
- وجود مصالح مشتركة بين الطرفين الدولي والإقليمي: هذه المصالح ذات طابع إستراتيجي، إما عسكرية أو اقتصادية أو ثقافية أو تاريخية، فمن دون وجود المصالح، يغدو التحالف بين الطرفين هشاً ومرحلياً، وكلما ارتفع مستوي هذه المصالح، كان التحالف متماسكاً وقوياً.

ويرى الباحث بأن كل دولة كبرى تهتم بأن يكون لها تأثير ونفوذ كبير، يجب أن تكون هناك دولة في الإقليم تابعه لها لترعى مصالحها في المنطقة، من باب التوازن الإقليمي أو توازن القوى الرئيس نظراً لأهمية المنطقة وإدراك الدول الكبرى أهمية توازن القوى في الإقليم، فالولايات المتحدة الأمريكية لديها حليف قوي في الشرق الأوسط وهي إسرائيل، حيث تحاول الولايات المتحدة إبقاء توازن القوى في الشرق الأوسط لصالح إسرائيل لتحافظ بذلك على مصالحها في المنطقة. بينما نجد روسيا لديها حلفاء ذا تأثير ونفوذ كبير في المنطقة مثل سوريا، وإيران، وتسعى جاهدة للحفاظ على أنظمة الحكم في تلك الدول حفاظاً على مصالحها ووجودها في المنطقة، فيما تحاول دول كبرى أخرى أن يكون لها لها دور في المنطقة عن طريق الأزمة السورية، مما جعل الأزمة السورية تخرج من النطاق الداخلي إلى النطاق الإقليمي الدولي.

9.2.2 مكونات وعناصر توازن القوى:

تبدو أبعاد ومكونات عناصر التوازن الإستراتيجي (البعد البنائي، والبعد السلوكي، والبعد القيمي) مترابطة، فلا يوجد توازن دون بعد بنائي أساسه التعادل والتكافؤ، وأيضاً دون بعد سلوكي أساسه مرونة وحركة بين الكتل السياسية، وكذلك دون بعد قيمي أساسه إدراك التوازن القائم مرتبطاً بحالة الموافقة عليه أو عدم الرضا عنه. فالبعد البنائي يقصد به عناصر القوة الشاملة للدولة/ الدول، بينما يقصد بالبعد السلوكي هو سلوك القوى الدولية إزاء بعضها البعض، ويقصد بالبعد القيمي فيما يتعلق بمدى إدراك الدولة/الدول للتوازن الموجود على الساحة الدولية ومدى قبولها لهذا الشكل من التوازن (حسين، 2011: 171-180).

1.9.2.2 البعد البنائي:

يقصد به القوى السياسية والاقتصادية والعسكرية والحضارية، وهي عناصر القوى الشاملة القومية للدولة أو لمجموعة دول، حيث إنه من خلال تحليل قوى القومية الشاملة للدولة /للدول يمكن أن نصل إلى مكونات هذا البعد البنائي، والذي ينحصر في عنصرين هما: توازن المكانة، وتوازن المقدرات. (أبوعامر، 2004: 126).

أ. **توازن المكانة:** يُقصد به تناسق وتوافق المقومات الأساسية للدولة /للدول، ويصبح لكل دولة أو مجموعة من الدول مكانة، ومن ثم، فإن إطلاق تعبير "توازن المكانة لدولة /لدول ما" يعني اتزان العوامل الجغرافية والتاريخية والاقتصادية والعسكرية والتقدم العلمي والتكنولوجي والثقافي والحضاري، وعند عدم توازن المكانة لدولة/ لدول يؤدي ذلك إلى إضعاف قدرتها في إحداث التأثيرات السياسية في الساحة الدولية (حسين، 2011: 84).

ب. **توازن المقدرات:** ويُقصد به حجم تعادل المقدرات لدولة/ لدول في النسق الدولي ودرجة ميل التغير في هذه المقدرات، وهذا التوازن له نمطان مختلفان: الأول هو توازن القوى، والثاني هو توازن الرعب (أبوعامر، 2004: 126).

- **توازن القوى:** وهو نظرة سياسية للمحافظة على ميزان القوة بين مجموعة من الدول، حيث لا يسمح لدولة ما أو مجموعة متحالفة من الدول بالانفراد بالهيمنة في العالم واستغلال إمكانياتها العسكرية والاقتصادية في السيطرة على دول أخرى أو فرض إرادتها عليها، أو التدخل ضد مصالحها. ويتحقق هذا التوازن بحشد قوى الدولة منفردة، أو بالتحالف مع غيرها من النماذج السياسية ضد منافسيها. وحالة توازن القوى تؤدي إلى استقرار التفاعلات

السياسية الدولية، وعدم توازن القوى يؤدي إلى نشوب الصراعات والحروب (مقلد،2010: 283).

- **توازن الرعب:** وهي حالة لا يملك فيها أي طرف تدمير الطرف الآخر، خوفاً من التدمير المتبادل. ولا يتطلب ذلك التكافؤ العددي في الوسائل النووية، ولكن وجود الحد الأدنى يُعَدّ كافياً لحدوث هذا التوازن (منذر، 2002: 58-59).

2.9.2.2 البعد السلوكي:

يتحدد سلوك القوى الدولية إزاء بعضها بعضا، بناءً على درجة التشابه أو الاختلاف في قيمتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية. أي هل تستطيع أن تستخدم ما لديها من عناصر وقوة ومقدرات (حسين، 2011: 185). ويتكون البعد السلوكي من عنصرين أساسيين هما:

أ. **توازن تدخلات القوى:** يمكن تحقيق التدخلات، من خلال الأحلاف، أو التدخل المباشر. وتُعَدّ الأحلاف ظاهرة سلوكية لتنسيق أنشطة الدول لتحقيق أهدافها المشتركة. ويُقصد بتوازنات تدخلات القوى العظمى والكبرى أن سلوك وعلاقات الدول الكبرى والعظمى مع التكتلات السياسية في أي منطقة من العالم، والذي ينبع من امتلاك التفوق الحضاري والاقتصادي والعسكري، يُعَدّ أحد الأدوات الرئيسة لحماية مصالحها في المنطقة المحددة من العالم، بحيث يكون هناك نوع من الاستقرار والتوازن بين القوى العظمى والكبرى من خلال هذا التدخل (حسين، 2011: 186).

ب. **توازن سباق التسلح:** وفي هذا النوع من التوازن، تناصب دولتان أو مجموعة من الدول العداء بعضها بعضا، وتحاول كل منها تحسين كفاءة وتسليح قواتها العسكرية بالإنفاق العسكري الزائد. ويُعَدّ هذا السباق في التسلح نمطاً سلوكياً تسعى من خلاله الدولة أو مجموعة الدول، إلى تحقيق التوازن، بل تحقيق التفوق. وهذا يدعو الدولة المعادية إلى السعي لتحقيق الأهداف نفسها، ومن ثَم، يصبح هناك حركة وتفاعلات لها خاصية محددة، ويصبح ذلك هو سلوك السياسة الخارجية لهذه الدول. ويتحقق هذا التوازن في حالة تعادل الإنفاق العسكري، أيضاً معدلات الزيادة فيه، إلى جانب تساوي القدرة العسكرية التقليدية وغير التقليدية في الكم والنوع للأطراف كافة الداخلة في هذا السباق. ويُنسب إلى توازن سباق التسلح عناصر عدة منها: (مقلد،2010: 269)

- أن يتضمن التسليح سباقاً في الكم والنوع.
- أن يضطلع كل طرف في هذا السباق بتجسيد ورفع كفاءة قواته المسلحة.

- توفر شرط التنامي السريع في كم الأسلحة.
- وجود دولتين أو كتلتين في حالة عداء.

3.9.2.2 البعد القيمي:

يتعلق هذا البعد بمدى إدراك الدولة/ الدول للتوازن الموجود داخل المجتمع الدولي، وفي ظل المتغيرات الدولية، ومدى قابلية الدولة أو الدول لهذا الشكل من التوازن. وتدرك القيادة للدولة/ للدول طبيعة التوازن الموجود حولها، من خلال معرفة تأثير هذا التوازن على أهدافها القومية، ومدى ملاءمة الزمن اللازم لتحقيق هذه الأهداف، ويوضع في الحسبان دائماً القوة القومية والأهداف القومية والنوايا المستقبلية والإستراتيجية للقوى المضادة (حسين، 2011: 187).

ويمكن من خلال التكافؤ والتعادل تحقيق التوازن، إلا أن درجة الرضا والقبول أو الرفض لوضع الدولة/ مجموعة الدول في المجتمع الدولي تظل هي المعيار الأساسي لتأثير هذا التوازن وفعاليته، وقد قسم "أورجانسكي" التكتلات السياسية من حيث درجة القبول والرضا إلى مجموعات عدة: (مقلد، 2010: 169)

- دول قوية وراضية.
- دول قوية وغير راضية.
- دول ضعيفة وراضية.
- دول ضعيفة وغير راضية.

المبحث الثاني
النظام الدولي والعلاقات الدولية

1.3.2 عناصر النظام الدولي:

يتكون النظام الدولي من ثلاثة عناصر رئيسية:

1. وجود قواعد تنظم التفاعلات بين وحدات النظام الدولي، وهذه القواعد هي ما يعبر عنه بالقانون الدولي والمواثيق والمعاهدات والأعراف الدولية، كحق السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والأعراف الدبلوماسية وغيرها (فهمي، 2010: 31).
2. الوحدات التي يتم التفاعل فيما بينها، ويمكن إجمالها في الآتي:

- الدول القومية بكل ما تضمه من أجهزة ومؤسسات (Mingust: 2001: 99)، ففي الأزمة السورية نجد أن الدول القومية الفاعلة هي سوريا، وإيران، وتركيا، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، والصين.
- المنظمات الحكومية الدولية من عالمية وإقليمية، مثل منظمة الصحة العالمية (المدهون، 2011: 97)، ففي الأزمة السورية نجد أن المنظمات الحكومية الدولية من عالمية وإقليمية، هي منظمة الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية.
- القوى عبر القومية، وتأخذ في النظام الدولي شكلين: الشركات المتعددة الجنسيات مثل شركة جنرال موتورز الأمريكية، وبرتش بتروليوم، والمنظمات غير حكومية (NGO)، مثل مراسلون بلا حدود، واللجنة الدولية للصليب الأحمر (فهمي، 1997: 45-51)، ففي الأزمة السورية نجد أن القوى أو الفاعلين عبر القومية هو الاتحاد الأوروبي.
- التحالفات الدولية، سواء اتخذت طابعاً سياسياً أم عسكرياً أو كليهما معاً مثل حلف الناتو (موسى، 2014).
- الجماعات والمنظمات دون مستوى الدولة، والتي تكون لأفعالها وتحركاتها ردود فعل دولية ملموسة ومنها: جماعات الثائرين على حكوماتهم، والحركات العرقية ذات التوجهات الانفصالية، والمنظمات الأرهابية (موسى، 2014) ففي الأزمة السورية نجد أن الجماعات والمنظمات دون مستوى الدولة، مثل حزب الله، وتتمثل جماعات الثائرين على حكوماتهم

بالمعارضة السورية، والمنظمات التي أُلصقت بها تهمة "الإرهاب" ووُضعت على قائمة الحركات الإرهابية كجبهة النصرة، والدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش".

- حركات التحرر الوطني، مثل منظمة التحرير الفلسطينية (موسى، 2014).
- بعض الأفراد ممن لهم مكانة سياسية أو أدبية، مثل أسامة بن لادن (المدهون، 2011: 101).

3. التفاعلات التي تتم بين وحدات النظام سواء أكانت في المجالات السياسية أم في غيرها من المجالات كالاقتصادية والاجتماعية والأمنية والثقافية والرياضية... إلخ . (Mingust,2001: 99)

2.3.2 توازن النظام الدولي:

إن التفاعلات التي يمكن أن تتم بين أعضاء النسق، يمكن أن تؤدي إلى توازن معين في زمن معين بين أعضائه، الأمر الذي يؤدي إلى انتظام العلاقات بين النسق في تلك الحالة ويمكن أن يظهر في شكلين: (Viotti & Kauppi: 1993: 47)

1. يتحقق التوازن من خلال التأثير المتبادل بين أعضاء النسق من خلال الفعل ورد الفعل على أي قضية أو موضوع يتطلب موقفاً معيناً، حيث يمكن أن يبقى شكل النسق كما هو دون تغيير، ويطلق عليه الاتزان الساكن.
2. يتحقق التوازن عبر تغير هيكل النسق وصور توزيع القوة بين أعضائه، وهو ما يطلق عليه التوازن الحركي أو المتحرك.

ويميز الباحثون في العلاقات الدولية بين نوعين من التوازن، التوازن المستقر وهو ما يترتب عليه عند حدوث اختلال في التوازن، حدوث أفعال تؤدي إلى إعادة التوازن إلى ما كان عليه، والتوازن غير المستقر وهو ما يترتب عليه حدوث تغير في صورة النسق إلى أشكال جديدة (الخزرجي، 2009: 274-275).

3.3.2 عوامل اختلال توازن النسق الدولي:

- ظهور النزاعات والصراعات بين أعضاء النسق واتساعه بحيث يصعب السيطرة عليه.
- التغير الواضح في الأهداف التي على أساسها قام الحلف أو التكتل، وما أرساه من نسق، أو إتمام أهداف النسق.

- انسحاب عضو رئيس من النسق، كانسحاب روسيا من الحرب العالمية الأولى.
- استغلال نسق فرعي ضمن النسق العام لتحقيق أهداف خاصة به (Viotti & Kauppi, 1993: 47).

4.3.2 أهم الأسس النظرية للعلاقات الدولية:

1.4.3.2 نظرية الحوار ما بين النماذج (Inter-Paradigm Debate Theory):

كان أرند ليبهارت من بين الأوائل الذين استقدموا مفهوم النموذج لدى "كون" إلى مجال العلاقات الدولية، حيث اعتبر ليبهارت أن الواقعية تتمتع بوجود في كل مكان وفي كل الأوقات في هذا المجال الأمر الذي يخولها أن تكون نموذجاً. لكن الواقعية، في منتصف السبعينيات، تعرضت لهجوم متواصل من جانب الليبراليين والراديكاليين، وهكذا يرجع الحوار بين النماذج إلى حوار مفترض بين الواقعيين والليبراليين والراديكاليين* بمدى ملاءمة النموذج الواقعي المسيطر (غريفيثس وتيري، 2002: 199).

حيث يعتبر الواقعيون أن العلاقات بين الدول تقوم في غياب حكومة عالمية، فالنظام الدولي فوضوي ولا يمكن فهم العلاقات الدولية إلا بالتركيز على توزيع القوة بين الدول، وهو جوهر النظرية الواقعية السياسية لهانز مورجانثو، حيث يرى أن عدم التساوي في توزيع القوة يعني أن ساحة العلاقات الدولية هي شكل من أشكال سياسات القوة، على عكس الواقعيين، يرى الليبراليون أن العلاقات الدولية عالم ممكن من التقدم والتغيير الهادف، وهم يضعون الحرية الفردية فوق أي شيء آخر، ويؤمنون بضرورة منع الدولة من التصرف بطريقة تهدد هذه الحرية، بينما يرى الراديكاليون أن البنية المؤسساتية في هذا العالم لا يوجد فيها مساواة، ويدعون إلى وقف الظلم والتحول إلى نظام عالمي عادل (Mingst: 2001: 97).

*تعرف الواقعية بأنها الممارسة السياسية المستندة إلى القراءة الموضوعية للواقع –مكوناته، حقائقه، عناصر القوة والضعف، السلبيات والإيجابيات– موضوعة في السياق الإستراتيجي لنظرية سياسية ما. وتعرف الليبرالية بأنها مذهب فكري وسياسي ينادي بالحرية المطلقة في الميدان الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ويقوم مرتكز الليبرالية على مبدأ (الاستقلالية) للأفراد والمجتمعات والدول، أي التحرر التام من كل أنواع الإكراه الخارجي او الداخلي، سواء أكان دولة أم جماعة أم فرداً، ثم التصرف وفق ما يمليه قانون النفس ورغباتها، والانطلاق نحو تكريس الحريات ضمن عقد اجتماعي تتفق عليه الأغلبية بكل صورها المادية والمعنوية بين الدولة والمجتمع. بينما تعني الراديكالية العودة إلى الأصول والتمسك بها والتصرف أو التكلم وفقها، وقد تم تعريفها أيضاً بأنها كل مذهب محافظ متصلب في موضوع المعتقد السياسي (حسين، 2011: 114–117).

2.4.3.2 نظرية مستويات التحليل (Analysis Levels Theory):

ترى هذه النظرية أن الوقائع لا تتحدث عن نفسها بل يجب تحليلها، لذلك فإن المدخل للعلاقات الدولية هو التحليل، حيث تقوم هذه النظرية على مستويات مختلفة من التحليلات والفرضيات حول طبيعة العلاقات الدولية. ثمة تصنيف شائع على الساحة الدولية يشير إلى ثلاثة مستويات من التحليل: الدولي، والداخلي، والفردي (حسين، 2011: 117). فعلى أي مستوى يتعين على التحليل أن يركز؟

إن ثمرة التحليل هي ثمرة عمليات سياسية داخلية بين مجموعات أو منظمات في داخل الدول، أو ثمرة تصرف أفراد معينين يؤلفون جزءاً من هذه المجموعات أو المنظمات. فمن المحتمل أن تركز النظرية بشكل خاص على النظام السياسي الدولي، وتفترض هذه المقاربة أنه يمكن شرح تصرف الدولة من دون التطرق إلى السياسات الداخلية، فمثلاً، يميل مؤيدو الواقعية إلى التركيز على المتغيرات في ميزان القوى بين الدول واعتبارها خاصة بهيكلية النظام الفوضوية، أما الاحتمال الثاني للنظرية حول العلاقات الدولية، فهو التعامل مع تصرفات الدول على أنه نتاج السياسة المحلية، أي تصرفات المجموعات الداخلية أو المنظمات السياسية الداخلية (غريفيش وتيري، 2002: 385)، ولعل خير مثال على ذلك هو السياسة الخارجية الأمريكية، والتي تعتبر في غالبها انعكاساً للسياسة الداخلية ولاسيما جماعات الضغط.

لا يوجد إجماع بين العلماء حول ما هو مستوى التحليل الأفضل، ويظهر ذلك من خلال عدم الاتفاق على أسباب الحرب، إذ يعتبر البعض أن أسباب الحرب الأساسية متوافرة في بنية السلطة والتحالفات في النظام الدولي، أو في طريقة تغير معالم هذه البنية بمرور الوقت، بينما يعزو آخرون أسباب الحرب إلى عوامل داخلية في الدولة، وهي العوامل السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والنفسية. كما نسبت أسباب الحرب إلى محاولات القادة السياسيين فض مشكلاتهم السياسية الداخلية من خلال اعتماد سياسات خارجية معادية، على قاعدة أن النزاع الخارجي يعزز الانسجام الداخلي، ينطبق ذلك على السلوك الإسرائيلي العدواني في الحروب الخارجية. ويصر آخرون على أن قرار الحرب يرتكز على حسابات الخسائر والأرباح بما فيها المصالح، والقيود، والالتباسات (حسين، 2011: 119).

بالنظر إلى الأزمة السورية وعلى مستوى الفرد نجد أن الرئيس السوري بشار الأسد وتحكمه بأنظمة ومؤسسات الدولة التي يترأسها حزب البعث العربي الاشتراكي، وما يحيط به من ضغوط ومؤثرات داخلية متمثلة في سلوك القوى المعارضة للنظام بكافة أطيافها، وإصرار الرئيس السوري

على استخدام الحل الأمني لإخماد الأزمة تسانده بعض القوى الخارجية لانتمائهم لذات الأيديولوجيا مثل إيران وحزب الله اللبناني وكتائب أبو الفضل العباس، كما أدت الضغوط الخارجية من قبل المجتمع الدولي، والمنظمات الدولية والإقليمية الفاعلة في الأزمة لقبول الرئيس السوري ببعثة مراقبين على مستوى الجامعة العربية، وبعثة مراقبة أممية وفقاً لخطة كوفي عنان.

وعلى المستوى الدولي، ومن خلال النظر إلى السياسة الخارجية السورية تجاه الغرب لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، وتقاربها والمصالح المشتركة مع روسيا، ودعمها للتوجهات الإيرانية لا سيما الملف النووي، ودعمها للتوجهات التحررية المقاومة في المنطقة لا سيما حزب الله اللبناني وحركات المقاومة الفلسطينية، يمكن فهم إصرار الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها على إسقاط النظام السوري، فإسقاط النظام يعني تحجيم نفوذ روسيا بشكل كبير لا سيما بعد فقدانها النظام الليبي، وكذلك ضرب وإضعاف المحور الراديكالي (إيران–سوريا–حزب الله– حركات المقاومة الفلسطينية)، وكما يمكن من خلال النظر إلى تنوع وتباين مكونات المجتمع السوري وتنوع القيم والإيديولجيات التي يدين بها سواء على مستوى النظام أم الشعب السوري يمكن فهم بعض من أسباب هذه الأزمة.

3.4.3.2 نظرية اتخاذ القرار (Decision Making Theory):

تهدف هذه النظرية إلى تحديد من يصنع القرار ومن يتخذه، وما هي الفواعل والأطر المؤثرة في هذه العلاقات بين الدول؟ وكيفية إدارة الأزمات والتعامل معها؟ حيث ترى هذه النظرية أن العلاقات الدولية شبكة معقدة يجب أن نعود فيها إلى الأصل، وأن هذه العلاقات نتائج لسلوك سياسي من خلال أعضاء السلك الدبلوماسي، أي لا يمكن أن نفهم العلاقات الدولية إلا من خلال الأفراد الذين يقومون بصنعها (أي متخذي القرار) (أبوعامر، 2004: 141).

أما عملية اتخاذ القرار فيمكن تعريفها بأنها عملية الاختيار بين عدد من البدائل المتاحة التي تتسم بعدم اليقينية في نتائجها. وبذلك فجوهر نظرية اتخاذ القرار هو " الاختيار بين عدد من الممكنات لا على أساس تجريدي ولكن على أساس عملي مرتبط بالظروف القائمة" (مقلد 2010: 447).

يرى ريتشارد سنايدر أن هدف التحليل الذي أتت به نظرية صناعة القرار هو صياغة العالم كما يراه صناع القرار في الواقع من أجل تفسير السلوك.

1. نماذج دراسة صناعة القرار:

- نموذج سنايدر: صناعة القرار من خلال التحليل على مستوى الدولة، وبالتالي فإن الإطار النظري للنموذج يركز على فكرة دراسة مسار التفاعل الذي يبدأ من الفعل الصادر عن الدولة، ويقابله رد فعل من المحيط الخارجي الذي يأخذ الأشكال ذاتها التي يأخذها الفعل الأول، فيشكل بذلك تفاعلاً (فهمي، 2010: 74)، وصاغَ ريتشارد سنايدر نموذجه من خلال وحدات التحليل التالية: المحيط الخارجي، والمحيط الداخلي، البنية الاجتماعية والسلوكية، وصناع القرار وعملية صنع القرار(الميمي، 2011: 29).
- نموذج الفعل العقلاني: يفسر هذا النموذج عملية صناعة القرار من خلال تحليل عقلاني لأهداف السياسة الخارجية لدولة ما، على اعتبار أن أي دولة تقوم بالتدقيق في وضع أهدافها وحساب تكاليفها والأرباح التي تجنيها من كل قرار تتخذه بشأن قضية معينة أو تحقيق هدف ما، فالوحدة الأساسية في التحليل في هذا النموذج هو عقلانية سلوك الدولة في العلاقات الدولية (فهمي، 2010: 75)، فالقرار العراقي باجتياح الكويت وضمها عسكرياً في 2 آب (أغسطس) 1990م يعكس نموذجاً للفعل اللاعقلاني.
- نموذج العملية التنظيمية: عملية صناعة القرار هي نتاج من أطر تنظيمية مختلفة فيها نوع من المنافسة، أي أن هناك تفاعل بين مختلف مستويات البيروقراطية في صناعة القرار، كالتنافس بين وزارة الخارجية ووزارة الدفاع حول قضية معينة في العلاقات الدولية (فهمي، 2010: 77).

2. نماذج تحليل الأزمة:

- نموذج الاستجابة النظمية: يتمثل هذا النموذج في جماعات صناعة القرار والمنظمات البيروقراطية التي يمكن أن تشكل وتقيد خيارات السياسة في الأزمة.
- نموذج التفاعل العدائي: يختبر هذا النموذج سوابق وآثار التفاعلات بين الدول في الأزمات، وهذا المفهوم للأزمة يؤلف العمليات بواسطة توليد العداء أكثر من العداء السابق.
- نموذج كلفة الحساب: يؤكد هذا النموذج على الخيارات الإستراتيجية والتكتيكية المرافقة لأرباح الحد الأقصى والحد الأدنى من الخسائر في إدارة الأزمة.
- نموذج الضغط الفردي: يؤكد هذا النموذج على تأثير شخصيات لها قيمة اجتماعية على صنع القرار (حسين، 2011: 133).

4.4.3.2 نظرية البوابات الخلفية (Backdoors Theory):

منذ نهاية السبعينات من القرن الماضي والولايات المتحدة الأمريكية تسعى لترسيخ مفاهيم جديدة لعلاقتها بالدول الخاضعة لسيطرتها أو تلك التي تسعى الإدارة الأمريكية لإخضاعها مستقبلا. وقد تجلت هذه النظرة بعد قيام الجمهورية الإسلامية في إيران، وتطورت على أثر انهيار الاتحاد السوفيتي (البياتي، 2008). وما نظرية "الفوضى الخلاقة" "Creative Chaos" التي نادى بها أتباع اليمين الجديد "المحافظين الجدد" في الإدارة الأمريكية إلا مرحلة أولى من المنهج الاستعماري الأمريكي المعاصر تحقيقا لفكرة (الهيمنة الكلية) فالولايات المتحدة الأمريكية ترفض أي فكر تحرري في العالم وخاصة في الشرق الأوسط وفي أمريكا اللاتينية، ومن هنا فإن الإدارة الأمريكية ووفق قاعدة (صناعة العدو) التي انتهجتها أيام الاتحاد السوفيتي السابق وفي عهد ماو تسي تونغ في الصين وجدت من الضرورة إيجاد عدو يمكن من خلاله تنفيذ سياساتها، فكانت بعض الدول والمنظمات ومن بينها إيران والعراق وكوريا الشمالية "دول محور الشر" (حسين، 2011: 138).

لقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى طرح فكرة تحقيق معادلة حديثة تتبنى تحديد فعاليات الدول الخاضعة للاستعمار الأمريكي عبر ترسيم معاهدات تحقق المصالح الأمريكية في المنطقة ولتكون بوابة للاستعمار الحديث، وهو ما أطلق عليها اسم نظرية البوابات الخلفية. فهذه النظرية الاستعمارية تبدأ بالحصول على تشريع دولي من الأمم المتحدة (مجلس الأمن) لحكم الدول باعتبارها خاضعة لشروط (البند السابع من المادة الرابعة) الذي يسمح للدول المستعمرة بممارسة نشاطها تحت غطاء دولي محتجة في ذلك بالتخبط السياسي للدول تحت الاستعمار، ولكونها غير قادرة على تبني مواقف صلبة تحمي سيادتها واقتصادها كما حدث في العراق منذ بداية الاحتلال الأمريكي له عام 2003م (البياتي، 2008).

ولكن لماذا البوابات الخلفية؟ والجواب يأتي هو أن الفكر الاستعماري وجد أن المواجهة المباشرة مرة واستعمال سياسة (العصا والجزرة) مرة أخرى لم يعد مجدياً في التعامل مع الدول المتطلعة للتحرر، فالولايات المتحدة الأمريكية لم تدخل صراعاً مباشراً مع باكستان النووية بل حاولت احتوائها، بينما نجدها تهدد إيران بشكل مكشوف (حسين، 2011: 139).

دوافع نظرية البوابات الخلفية: (البياتي، 2008)

- فشل المناهج الاستعمارية الكلاسيكية.
- سقوط الإمبراطوريات الاستعمارية.
- فشل الأحلاف التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية.

- وجود شعور دولي بقوة الاتجاه التحرري.
- تنامي حركات التحرر ذات الاتجاه الإسلامي بعد ظهور الجمهورية الإسلامية في إيران كقوة سياسية وعقائدية منذ أواخر سبعينات القرن الماضي.
- ظهور شعور عام بضرورة التغيير في السياسات الدولية

وبذلك تصبح المعاهدات الثنائية بوابات خلفية للنظم الاستعمارية، بل إنها البديل المعاصر للاستعمار القديم (البياتي، 2008).

ويرى الباحث أن سلوك الولايات المتحدة الأمريكية في الأزمة السورية يأتي تجسيداً لنظرية الفوضى الخلاقة التي تقوم عليها نظرية البوابات الخلفية، حيث تسعى الولايات المتحدة الأمريكية جاهدةً لخلق واقع جديد في سوريا يتلاءم مع أهدافها ومصالحها المتمثلة بإعادة تقسيم المنطقة على أسس طائفية.

المبحث الثالث

نظريات القوة وتوازناتها في العلاقات الدولية

1.4.2 النظرية الواقعية (Realism Theory):

تمثل مدرسة الواقعية السياسية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية ردة فعل أساسية على تيار المثالية، وهدفت الواقعية إلى دراسة وفهم سلوكيات الدول والعوامل المؤثرة في علاقاتها بعضها مع بعض (هريدي، 2003: 18). ويعتبر هانس مورجانثو أبرز الذين طوروا نظرية الواقعية السياسية، ويقدم في كتابه "السياسة بين الأمم" مبادئه في الواقعية، حيث يرى أن عملية توازن القوى عملية تلقائية تتشكل بطريقة أوتوماتيكية، فعندما يحدث انقطاع في التوازن من قبل قوة خارجية أو يحدث تغيير في واحدة من عناصره فإن النظام يظهر ميلاً لإعادة التشكل لنظامه الأصلي أو تشكيل توازن جديد (Wong 2002: 399). كما ويرفض نظام أحادي القطبية ويعتبره وسيلة للتعدي على حقوق ومصالح الآخرين، ويتوقع أن ينهار ويستبدل بنظام متوازن، ويحرص الواقعيون على بناء قوة اقتصادية وإمكانيات كبيرة فيما يخص التجارة الدولية، وذلك لنيل مكاسب سياسية والضغط على الدول لتحقيق المصالح (Lebow 2008: 52).

يعتقد الواقعيون أن الحياة قائمة على القوة، والدليل عندهم هو التاريخ، فهو كما يقولون يعلمنا أن الحرب والنزاعات هي القاعدة في العلاقات الدولية، أما مقترحات السلام الدائم فهي تذهب هباء عبر التاريخ، وتفشل كون الطبيعة الإنسانية مبنية على الخطأ. إلا أنها واجهت الكثير من الانتقادات تتمثل أهمها في أن مفهوم القوة الذي استعمل على أوجه مختلفة هو مفهوم غامض، وأن هذه النظرية قائمة على فرضية أن الإنسان يتسم بالشر، وأنه سوف يستخدم القوة (هريدي، 2003: 19). وباختصار إن أبرز المبادئ التي قامت عليها الواقعية تتلخص بما يلي: (Viotti & Kauppi, 1993: 61)

1. إن السياسة لا يمكن أن تحددها الأخلاق كما يقول المثاليون، وبالتالي فالمبادئ الأخلاقية لا يمكن تطبيقها في العمل السياسي، وتلعب المصلحة الأساس في العلاقات الدولية.
2. قامت هذه النظرية على السلوك العدواني، واعتقادها أن الإنسان شرير بطبيعته كون الطبيعة الإنسانية مبنية على الخطأ.
3. إن النظرية السياسية تدور في محورها حول الدولة والتي تعتبرها اللاعب السياسي في النظام الدولي، والتركيز عليها يساعد على فهم طبيعة التفاعلات في المجتمع الدولي.

4. تعتبر الواقعية أن النظام الدولي يتسم بالفوضى التامة، وبالتالي فإن المبادئ والأخلاقيات والقوانين الدولية هي ذات تأثير محدود جداً في العلاقات الدولية ذلك إن لم يكن معدماً. فالحقيقة الأساسية في العلاقات الدولية بين الدول هي القوة، فالدولة تعمل دائماً لزيادة قوتها تجاه محيطها.

ويرى الباحث بأن النظرية الواقعية تم تجسيدها بشكل واضح في الأزمة السورية من حيث توجه النظام السوري للحفاظ على تواجده، وتماسكه في الحكم مقابل أي تكاليف وتضحيات، أي تغليب المصلحة الوطنية دون الاكتراث بالمبادئ الأخلاقية والقانون الدولي، وكما أن المصلحة الوطنية تتطلب منها قدرات لتدافع عن نفسها، يرى الباحث كذلك من خلال دفع النظام السوري لكامل إمكانياته العسكرية والاستعانة بقوى عسكرية تنتمي لنفس الأيديولوجيا من الجوار السوري يراه تجسيداً لروح هذه النظرية أي أن الحياة قائمة على القوة.

2.4.2 النظرية الواقعية الجديدة (Neo-Realism Theory):

تقوم هذه النظرية على أساس المصلحة (المكاسب المطلقة أو المكاسب النسبية)، الناتجة عن حسابات الربح والخسارة، وإنه ثمة عقبات تواجه الدول في عملية التعاون الدولي في مسألة توزيع المكاسب الناتجة من هذا التعاون (Mingst, 2001: 84).

إن أولوية الدول هي توزيع المكاسب الناتجة من التعاون (أي المكاسب النسبية)، إلا أن مفكرين آخرين يعتبرونه أقل أهمية بالمقارنة مع خشيتهم من أنه حتى لو حققت كل الدول كسباً من التعاون، زيادة في المكاسب المطلقة فإن بعضها سيكون أكثر انتفاعاً من غيره، فيعزز بذلك قوته، وإن بعض الدول قد تنحرف أو تتخلى عن اتفاقيات تعاونية بغية الحفاظ على مصالحها الخاصة بغض النظر عن مسألة توزيع المكاسب الناتجة من التعاون الدولي. وفي نظرية العلاقات الدولية، تبقى هذه المسألة مسألة تباين في المنحنى بين الواقعيين الجدد والليبراليين المؤسسيين الجدد (حسين، 2011: 198).

تتصدر نظرية الواقعية الجديدة بقية النظريات، وتعتقد بأن الدول تعمل من منطلق الحوافز المادية ضمن النظام الدولي. وتعكس مواقف الدول نسبة إلى مواقعها ضمن النظام الدولي. وترتكز رؤية الواقعية الجديدة لسلوك الدول على خمس فرضيات أساسية، هي: (Mingst, 2001: 97)

1. الفوضوية وانعدام السلطة ضمن النظام الدولي.
2. حماية النفس بامتلاك القوة العسكرية.

3. لا يمكن الوثوق بالحليف، إذ إن حليف اليوم قد يصبح عدو الغد.
4. تتحرك الدول بدافع الصراع على البقاء.
5. الدول هي بالفعل شركاء عقلانيون.

تعني الفوضوية اهتمام الدول المتواصل بمسألة الأمن والبقاء واعتمادها على قدرتها فقط والخوف من الدول الأخرى، وإذا لم تعمل الدول على هذا الأساس من متطلبات الفوضى ستضعف في النهاية، ومن هذا المنطلق يعتقد الواقعيون الجدد أن التعاون الدولي يصعب تحقيقه، لأن هذه الدول تقاطع أي تعاون دولي من شأنه أن يعود بالنفع الأكبر نسبياً على سواها من الدول. ويعتقد الليبراليون المؤسسون الجدد بأن التعاون ممكن بين الدول حتى في حالة الفوضى وانعدام القانون، وأن من شأن الأنظمة والمؤسسات لجم وتخفيف تبعات هذه الفوضى (هريدي،2003: 20).

ويرى الباحث بأن سلوك الولايات المتحدة الأمريكية مع حلفائها يجسد هذه النظرية، فالولايات المتحدة الأمريكية قامت بالتخلي عن حلفائها طبقاً لمصالحها وأهدافها، فسبق لها أن تخلت عن حليفها الرئيس الباكستاني الأسبق برويز مشرف، وتركت حليفها رئيس الوزراء الأسبق فؤاد السنيورة لمصيرة عندما زحف حزب الله على بيروت، وكذلك سلوكها مع حلفائها وتخليها عنهم في دول الربيع العربي، بالإضافة إلى عدم قدرة النظام الدولي على التوصل لحل الأزمة السورية، أو اتخاذ قرار بالتدخل العسكري لحل الأزمة تجسيداً لفوضوية هذا النظام نظراً لغياب سلطة مركزية حاكمة.

3.4.2 نظرية توازن القوى (Power Balance Theory):

يكمن جوهر النظرية في تحديد أبعاد نظام القوى في العلاقات الدولية، وينبع ذلك من محاولة كل دولة زيادة قوتها القومية على حساب غيرها من الدول، الأمر الذي يؤدي إلى تهديد حرية الدول الأخرى واستقلالها، وهو ما يدفع هذه الدول إلى التجمع لمجابهة هذا التهديد، وهذا ما يُسمى بتوازن القوى الذي قد يكون بسيطاً بين دولتين، أو معقداً عندما يكون بين قوى عدة مختلفة كتوازن القوى في الحربين العالميتين الأولى والثانية (Malhotra, 1998: 129).

4.4.2 نظرية التنظيم الدولي الإقليمي (Theory of International Regional Organization):

ترتكز هذه النظرية على الدوافع السيكولوجية للشعوب بوصف أن التقارب الدولي الإقليمي يكون أكثر جاذبية للدول من التنظيمات الدولية العالمية. وقد تكون هذه التنظيمات الدولية الإقليمية اقتصادية أو عسكرية، وأيضاً سياسية، ومن أمثلتها: (حسين، 2003: 143).

- المنظمات العسكرية مثل حلف شمال الأطلسي، وحلف وارسو السابق.
- المنظمات الاقتصادية مثل الجماعة الاقتصادية الأوروبية، أو ما يُعرف بالسوق الأوروبية المشتركة التي أصبحت فيما بعد الاتحاد الأوروبي، ومجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة بين الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا (الكوميكون).
- المنظمات السياسية مثل مجلس أوروبا، ومنظمة دول أمريكا الوسطى، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية.

5.4.2 نظرية الحكومة العالمية (Global Governance Theory):

تتصور هذه النظرية وجود أو القدرة على إيجاد مؤسسات لها من القدرات ما يجعلها تستطيع أن تدير العلاقات الدولية. والتعريف بهذه النظرية يقول "هو نظام فعال نحو تطبيق قانون عالمي وذلك داخل الدائرة التي تتعلق بحظر ومنع قيام الحروب". بناءً على فهم هذه النظرية، فإنه يجب أن تتنازل الدول كافة عن نظمها العسكرية، بل وأيضاً القرارات المتعلقة بخوض الحرب إلى هذه الحكومة العالمية (غريفيثس واوكالاهان، 2002: 191).

لقد تعرضت هذه النظرية للعديد من الانتقادات، خاصة من أصحاب النظرية الواقعية في العلاقات الدولية كالآتي: (حسين، 2011: 204)

- عملية نزع سلاح الدول أمر غير وارد حدوثه، في ظل المصالح والصراعات الحالية بين الدول.
- يستند أصحاب هذه النظرية إلى واقع وجود نظم فيدرالية مطبقة، حيث إن هذا الواقع يدخل في دوائر جغرافية صغيرة لا ترقى إلى مستوى العالمية.
- توجد فروق كبيرة بين شكل الحكومات للدول، التي تقود شعوبها، وترغمهم على طاعتها، وبين الحكومة العالمية التي لا تتمتع بهذا القدر من السلطة.

6.4.2 نظرية المنظمات فوق القومية (Theory of supranational organizations):

تبحث هذه النظرية فيما تمتلكه المنظمات التي تضم عدداً من الدول التي تحتفظ باستقلاليتها، ولكن تبقى سلطة القرار مركزية في قيادة المنظمة، وتتصاع لها الدول حتى وإن لم توافق بعض الدول على هذه القرارات (غريفيثس وأوكالاهان، 2002: 340).

7.4.2 نظرية التقارب المذهبي (Ideological Schools Theory):

يرى عدد من المفكرين الغربيين، أن ما ظهر من تطور في المجتمع الاشتراكي والرأسمالي سوف يؤدي عاجلاً أم آجلاً إلى حضارة مشتركة تحقق مجتمع الوفرة الذي يُنادي به الجانبان، كما أن اتجاه الرأسمالية إلى بعض الإجراءات الاشتراكية، واتجاه الاشتراكيين إلى بعض الإجراءات في مجال إدارة المشروعات الصناعية، ونظم الحوافز، وهي من الإجراءات الرأسمالية سيؤدي إلى النتيجة نفسها. وقد تم الهجوم على هذه النظرية من الاشتراكيين هجوماً عنيفاً، حيث يرى الاشتراكيون أن مظاهر التشابه الذي يدعيه أصحاب هذه النظرية هي ظواهر سطحية لا تغير من حقيقة أوضاع الجانبين شيئاً جوهرياً، وتم اتهامها أيضاً بأنها تحاول زعزعة الكيان الاشتراكي وتسميم أفكاره (حسين، 2011: 205).

8.4.2 نظرية المباريات (Game Theory):

تركز هذه النظرية على التعامل مع المواقف التي تشتمل على صراعات المصالح، وتنظر لها كما لو كانت مباريات في الإستراتيجية، وتستخدم هذه النظرية في الصراعات السياسية بصفة عامة، وفي مشكلات الحرب والسلام بصفة خاصة (هريدي، 2003: 17). وقد بُنيت النظرية على أساس أن الصراعات بين أطراف متعارضة لا يمكن التوفيق بينها حيث يصبح فيها المكسب لأحدهما، يمثل خسارة للجانب الآخر بالدرجة نفسها والمقياس نفسه، كما أن النصر الذي يحققه طرف ويعقبه خسارة تساوي محصلته صفراً، وهذه الأمثلة السابقة يُطلق عليها الصراعات التنافسية، أما الصراعات غير التنافسية فإنها تكون بين أطراف متداخلة ومتشابكة، ولكن –إلى حد ما– يمكن التوصل إلى اتفاق للتوفيق بينها، وفي هذه الحالة لا تساوي المحصلة صفراً (مقلد، 2010، ص223).

وطبقاً لهذه النظرية، فإن كل طرف له الحق في أن يسلك الطرق والوسائل المختلفة للوصول إلى الهدف، بشرط أن يكون لديه حاسة التعرف إلى نوايا الخصم، وكأنها مباراة يلزم التعرف فيها إلى خطة الخصم لتحديد خطة العمل، إلا أن الصراعات الأيديولوجية والعنصرية والثقافية لا يصلح فيها تطبيق هذه النظرية، كما أنه عند تعدد الأطراف داخل الصراع يصبح الموقف أكثر تعقيداً، وتصبح هذه النظرية غير منطقية في الاستخدام (حمد، 1990: 147).

تعتبر نظرية المباريات من الصور المثلى التي تتسم بقدر كبير من العقلانية في اتخاذ القرارات التفاعلية، والقرار التفاعلي هو القرار الذي يأخذ رد فعل الطرف الآخر في الاعتبار، ونظرية المباريات ليست نظرية وصفية ولكنها بالأساس نظرية معيارية تقوم على العقلانية حيث

تهدف إلى بيان كيف يمكن أن تؤخذ قرارات أفضل في أوضاع تفاعلية، إذ تقوم النظرية على معيار أولي هو تعظيم الفوائد (فهمي،1997: 21).

المساومة هي جوهر فلسفة نظرية المباريات، ولكي يكون أطراف المباريات قادرين على القيام بعملية المساومة بكفاءة وفعالية لابد أن يتوفر القدر الكافي من المعلومات الصحيحة، ولا شك أن للمعلومات قيمة كبيرة في المباريات، فالمعلومات التي يملكها كل من طرفي المباراة تشكل عاملاً فارقاً في تحديد من منهما الذي يحسم النتيجة لصالحه سواء أكانت هذه المعلومات سابقة على دخول المباراة أم تمكن طرفاً ما من الحصول عليها أثناء المباراة، ونظراً لأن المعلومات في المجال الدولي غير مكتملة أو صعبة المنال فتظهر هنا أهمية أجهزة المخابرات والمعلومات التي تملكها الدولة وكفاءة هذه الأجهزة في جمع المعلومات وتحليلها (حمد، 1990: 148). وهناك ثلاث بيئات تجري فيها المباريات هي: (مقلد، 2010: 223).

- بيئة التأكد: وهي البيئة التي يتوافر فيها الحد الأقصى من المعلومات الكاملة والصحيحة، وهو ما يجعل بدائل القرار على درجة عالية من الوضوح، والاحتمالات تكون على قدر كبير من المحدودية.
- بيئة عدم التأكد: وهذه البيئة تتسم بعدم توافر المعلومات الكاملة والصحيحة والمؤكدة.
- بيئة المخاطرة "وهي البيئة الواقعة بين بيئة التأكد وبيئة عدم التأكد، وتقضي هذه البيئة بأنه باستطاعة صانع القرار توقع احتمال حدوث النتائج الطبيعية باستخدام القيمة المتوقعة.

1. أنواع وأنماط المباريات

- المباراة الصفرية: تعبر عن نمط غير تعاوني، وهي المباراة التي تنتهي بفوز أحد الطرفين فوزا كليا، وخسارة الطرف الآخر خسارة كلية كما حصل في حرب الخليج الثانية عام 1990م/1991م.
- مباراة التهديد: وتسمى أيضا "مباراة الخوف" أو "من سيكون الضحية" وتدور حول أنّ هناك طرفاً أول يهدد طرفاً ثانياً، وإن هذا التهديد يتصف بدرجة عالية من المصداقية، وتؤسس مباراة التهديد لأهمية الضربة الأولى كما هو الحال في الردع النووي، وكما حصل في أزمة الصواريخ في كوبا.
- مباراة المستغل: وفي هذه المباراة يكون الطرفان غير متساويين في القوة، أي أن هناك طرفاً قوياً يمارس أساليب الاستغلال على طرف ضعيف.

- مباراة القائد: تقوم هذه المباراة على توافر قدر من التعاون بين الطرفين، بحيث يكون الصراع بينهما قائماً فقط حول من يقود، ولكي يتمكن أحد الطرفين من قيادة الطرف الأخر لابدّ أنْ يكون قادراً على أن يبدأ بالخطى صوب الهدف الذي يسير باتجاهه الطرف الآخر (حمد، 1990: 149).

ويرى الباحث أن السمة الغالبة في طبيعة العلاقات الدولية المعاصرة هي لعبة صفرية بين القوى المركزية في النظام الدولي المعاصر، كما حصل في الحرب الروسية–الجورجية، وكما حصل في الأزمة الأوكرانية، والأزمة الليبية، لكن هناك تحول في التفاعل بين تلك القوى المركزية على أساس الإقرار بمصالح متناقضة من ناحية ومصالح مشتركة من ناحية أخرى، فالمسألة لا تتعلق بالفوز بقدر ما تتعلق بالبحث عن أقل الخيارات سوءاً، مما يوحي بأن طبيعة العلاقات الدولية سوف تتحول إلى لعبة غير صفرية، مع تحول النظام الدولي من الهيمنة إلى نظام توازن القوى المتعدد الأقطاب. فطبيعة الصراع الدولي في الأزمة السورية ذات مجموع صفري، أي أن كل طرف يريد تحقيق فوز كامل، على الرغم من أن طبيعة الصراع الدولي في الأزمة السورية لا يزال لعبة غير صفرية حتى الآن–تماماً كما فعل أوباما وبوتين وبشار الأسد، لا أحد حصل على كل ما يريد، ولكن في المقابل لا أحد خسر كل شيئ– ففي الأزمة السورية لعبة دولية لا يهمها مصالح الشعب السوري بقدر تقاسم المكاسب وتوزيع النفوذ، كما أن هناك تسديداً لحسابات قديمة وأخرى جديدة.

9.4.2 نظرية توازن الرعب النووي (Balance of Nuclear Terror Theory):

إن الدول التي لديها قدرات نووية وتنجح في تنمية هذه القدرات حتى تصل إلى إمكانية إحداث التدمير بالضربة الثانية بعد نجاحها في صد الضربة الأولى، يضع كلا الدولتين في حالة رعب نووي من الضربات والضربات الانتقامية، ومن ثَم، تلجأ هذه الدول إلى البديل المقبول، وهو الحرب التقليدية بدلاً من كارثة الحرب النووية، وهذا ما يُحدث التوازن بين الدول (حسين، 2003: 115-116).

لكن تعرضت هذه النظرية لانتقادات تمثلت بأن نقطة التوازن يمكن الوصول إليها دون وجود قدرات نووية، ومن خلال الردع بالأسلحة التقليدية، كما أن درجة وثوق دولة ما في تأمين أهدافها قد يدفعها إلى المبادرة باستخدام أسلحتها النووية، دون وضع توازن الرعب النووي في حساباتها (مقلد، 2010: 284).

10.4.2 نظرية الأمن القومي (National Security Theory):

إن التخطيط للطوارئ والأزمات، وأهم هذه الأزمات هو التعرض لهجوم نووي، وهذه الكارثة القومية المؤثرة على الأمن القومي للدولة تأخذ جزءاً كبيراً من التخطيط لتحديد الأهداف، والتي قد يكون منها ردع هذا الهجوم وما ستتبعه من إجراءات ضخمة يجب اتخاذها، أو قد يكون الهدف ردع الاستفزازات قبل حدوث هذا الهجوم وما يحتاجه هذا التخطيط إلى حرص في الإجراءات التي يتم اتخاذها (حسين، 2003: 93).

11.4.2 نظرية الحرب المحدودة (Limited War Theory):

ظهرت هذه النظرية في الخمسينيات من القرن الماضي، حينما اتضح أنه يمكن أن يصل العالم إلى حافة الحرب النووية، ولتلافي حدوث ذلك ظهرت هذه النظرية التي تدعو إلى تقليص العنف إلى حجم مناسب في مسرح مناسب (مقلد، 2010: 143)، ويمكن أن نُطلق اصطلاح الحرب المحدودة على ظروف محددة منها:

- حروب بين دول لا تهدف إلى استخدام أسلحة التدمير الشامل، ومعظمها بين دول صغيرة.
- قد تحدث حروب محدودة بين دول كبيرة تمتلك قدرات نووية، بهدف تلافي التدمير الساحق للأطراف كافة، كما حدث بين الهند وباكستان في قضية النزاع على كشمير.
- هناك من يدعو إلى تطوير هذه النظرية باستخدام الأسلحة النووية على نطاق محدود، إلا أن هنري كيسنجر عارض ذلك بدعوى عدم إمكانية السيطرة على أي حرب نووية محدودة (حسين، 2011: 221).

12.4.2 نظرية الحرب الوقائية (Preventive War Theory):

لقد ساد مفهوم الحرب الوقائية في التفكير الإستراتيجي الأمريكي خلال الفترة 1945م-1949م وهي فترة الاحتكار الأمريكي للسلاح النووي. وكان الافتراض الذي بنيت عليه هذه النظرية هو أن خير وسيلة لمواجهة الخطر الشيوعي السوفييتي وإضعافه والحيلولة دون اقترافه عملاً عسكرياً عدوانياً هو توجيه ضربة عسكرية وقائية إليه تعمل على تدمير قوته والقضاء عليها قبل أن تصل إلى كامل بنائها. ومثل هذا العمل العسكري الوقائي سيضمن تحقيق انتصار عسكري ساحق للغرب بأسلحته النووية ضد الاتحاد السوفييتي الذي لم يكن يمتلك هذه الأسلحة في ذلك الوقت (مقلد: 2010، 520).

إلا أن هذه النظرية بدأت تتراجع في الإستراتيجية الأمريكية عندما أصبح بحوزة كل من القوتين العظميين القدرة على التدمير بالضربة الثانية بامتلاكه الأسلحة النووية إذا ما تعرض إلى ضربة نووية وقائية، وتحت أي ظرف من ظروف المباغتة أو المبادرة بالضربة الأولى. ثم عادت هذه النظرية إلى الفكر الإستراتيجي الأمريكي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، مشددا على ما عرف بمبدأ الدفاع الوقائي، الذي جاء به ويليام بيري عام 1966م، بوصفه يمثل إستراتيجية دفاعية جديدة للولايات المتحدة في مواجهة أخطار يمكن أن تهدد مصالحها الحيوية (فهمي، 2010: 108-109).

لقد تبنى الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي هذه النظرية وتشدد بالتعبير عنها في مختلف مراحل الصراع العربي-الإسرائيلي، حيث كان يقدم على عمل عسكري ضد أي تحرك عربي سواء أكان هذا التحرك عسكرياً أم سياسياً، قبل أن يشكل تهديداً جدياً لأمن الكيان الصهيوني.

13.4.2 نظرية حرب الإحباط (Frustration Theory):

تعتمد على إحباط عمليات يحاول العدو القيام بها، وذلك في حالة وجود نوايا لدى الخصم لتنفيذ هجوم نووي بإحباط هذا الهجوم. ودعائم هذه النظرية تتوقف على مدى يقين الدولة من نوايا الخصم، وهنا تؤثر عوامل الخطأ في التقدير أو في استخدام الأدوات التي يتحقق من النوايا بواسطتها (مقلد، 2010: 522).

14.4.2 نظرية التصعيد (Escalation Theory):

ظهرت هذه النظرية كنتيجة طبيعية لتطوير نظرية الحرب المحدودة، وتعني هذه النظرية بفكرة تصعيد الصراعات مع تحديد الحد الأقصى لهذا التصعيد، من حيث القوى المسلحة المستخدمة وأيضاً مسرح العمليات وأبعاده. ومن أهم الموضوعات التي تطرحها هذه النظرية هي الحد الذي يقف عنده التصعيد، وتوجد عوامل عدة تؤثر في الوصول إلى نقطة نهائية في التصعيد، وهذه العوامل هي: (حسين، 2003: 90)

- طبيعة وثقة التقييم الذي تجريه الأطراف المتصارعة لأهداف بعضها البعض، وأين يمكن تقديم تنازلات لعدم الوصول إلى مرحلة غير مرغوب فيها.
- الثقة أو عدم الثقة بين المتصارعين، وتؤدي الثقة إلى انخفاض التصعيد، أما عدم الثقة فيؤدي إلى زيادة التصعيد.

- تناسب المصالح ودرجة تحقيقها مع سخونة ودرجة التصعيد، ومدى ملاءمة كل منهما للآخر.
- وجود ضغوط خارجية على طرفي الصراع أو أحدهما بما يدفع كليهما إلى التصعيد.

15.4.2 نظرية الانتقام الجسيم (Gross Retaliation Theory):

تقوم هذه النظرية على أساس أن المعتدي العنيد يجب أن يعرف أن أعماله ستجلب عليه انتقاماً مرّوعاً يجعله يخسر أكثر مما يكسب، ويجب أن تُحدد أهداف الانتقام، وأن يتفق عليها مقدماً لأن رد العدوان يكون عن طريق تصميم العالم الحر، وقدرته على أن يرد رداً رادعاً بوسائل يختارها (حسين، 2011: 225).

16.4.2 نظرية الدومينو (Domino Theory):

تقوم هذه النظرية على افتراض أن وقوع دولة ما في يد قوة كبيرة سوف يؤدي إلى توالي سقوط الدول المجاورة، وكأنه بناء أُقيم رأسياً، فإذا أُزيح جزء منه انهار باقي البناء بالتوالي (حسين، 2003: 102).

ويرى الباحث بأن أحد أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في الأزمة السورية، هو إنهاء المحور الراديكالي في المنطقة سوريا – إيران – حزب الله، وذلك على أساس أن سقوط النظام السياسي في سوريا يمكن أن يؤدي إلى حدوث تحولات سياسية عميقة في بقية دول المنطقة مما قد يؤدي إلى سقوط إيران وحزب الله.

17.4.2 نظرية مجتمعات الأمن (Security Communityes Theory):

صاحب هذه النظرية هو المفكر الأمريكي كارول دويتش، وقد افترض في هذه النظرية وجود مناطق أو مجتمعات تسوي منازعاتها فيما بينها بالحلول الوسط، ويشترط دويتش لوجود مجتمع أمني حقيقي ضرورة توفر بعض العوامل التي تساعد على بناء هذا المجتمع، ومنها: (حسين، 2011: 224).

- التوافق والتناسب بين الدول المكوّنة لهذا المجتمع.
- التيقن بالحصول على مميزات اقتصادية لا يمكن الحصول عليها، دون الدخول في هذا المجتمع.

- ضرورة توفر نظم سياسية وإدارية على أعلى مستوى للمحافظة على الثمار الإيجابية لهذا المجتمع بعد اندماجه.
- ضرورة وجود قنوات اتصال دائمة بين أعضاء هذا المجتمع على المستويات كافة.
- ضرورة أن يتحقق هذا الاندماج بصورة اختيارية وليس بالإرغام.

18.4.2 نظرية الحروب العادلة (Just War Theory):

أول من ابتكر هذه التسمية الزعيم السوفيتي نيكيتا خروشوف، وقد اعتنقت الصين بعد ذلك نظرية الحرب العادلة، وأحياناً يطلقون عليها الصراعات الثورية أو حروب التحرر الوطني. فهي تعد حروباً تقدمية في أهدافها، فهي دائماً تتمثل في تحرير الشعوب من الاستغلال والاستعمار الذي قد يكون اقتصادياً وما يشكله من عقبات في طريق تقدم هذه الشعوب (فهمي، 2010: 110).

19.4.2 نظرية التحالف (Coalition Theory):

تؤكد هذه النظرية أن التحالف هو علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر يتعهد بموجبها المعنيون بالمساعدات المتبادلة في حالة الحرب، وتظل التحالفات قائمة لتحقيق التوازن في القوى، طالما أن هذا التوازن كان ضرورياً (غريفيثس وأوكالاهان، 2002: 194).

20.4.2 النظرية السياسية الجديدة (New Politics Theory):

يُطلق على هذه النظرية أيضاً الطريق الثالث، وقد نادت هذه النظرية بضرورة فتح الأسواق، وتطبيق مذهب الحرية الاقتصادية على المستوى العالمي، مع الاهتمام الشديد بالحفاظ على الاستقرار السياسي والبعد الاجتماعي، وذلك حتى يتجنب العالم الدخول في صراعات ساخنة، وقد تقود هذه النظرية إلى استقرار العالم وتحقيق السلام إذا ما طبقت بعدالة كاملة. وقد تلجأ الدول عندما تريد تحقيق التوازن باختيار الإستراتيجية والنظرية المناسبة، أو باختيار عدد من الإستراتيجيات والنظريات المناسبة للتطبيق، إلى جانب استخدام القوة أو الوسائل السلمية. ومن هذا المنطلق، فإنها تختار أيضا نوع الصراع الذي سوف تمارسه، والذي يتناسب مع ظروفها وقدراتها وتحقيق مصالحها، ومن هذه الأساليب الحروب والطرق الدبلوماسية (حسين، 2011: 227)

21.4.2 نظرية الأمن الجماعي (Collective Security Theory):

المبدأ الأساسي لهذه النظرية هو أن الفرد في سبيل الجميع، والجميع في سبيل الفرد، ووصفه وسيلة للحفاظ على السلام بين الدول، وقد يكون التنظيم الدولي الدبلوماسي والقانوني

الخاص بالأمن الجماعي واقعاً يمكن الاعتماد عليه. ويكمن الهدف الأساسي في نظام الأمن الجماعي في الحفاظ على السلام بين أعضاء النظام وليس بين النظام والخارج (أبوعامود، 2008: 249). وقد انجذب بعض المحللين والدول إلى فكرة الأمن الجماعي لثلاثة أسباب هي:

1. تعد هذه الفكرة كافة الدول بالأمن، وليس الدول الأكثر قوة.
2. تؤمن هذا الفكرة مبدئياً يقيناً أكبر في العلاقات الدولية، على الأقل في تعزيز رد فعل منسق على الحرب.
3. يركز الأمن الجماعي على مشكلة واضحة ظاهرياً، كالاعتداء العسكري على سلامة أراضي الدول الأعضاء أو على استقلالها السياسي (مقلد، 2010: 293).

22.4.2 نظرية الردع (Deterrence Theory):

يجب التمييز بين الردع التقليدي بالأسلحة التقليدية، وبين الردع النووي الذي نشأ بعد التفجير الذري في العام 1945م. وتتصف إستراتيجية الردع بالغموض، وتستند هذه النظرية إلى فكرة منع الدول الأخرى من تنفيذ عمل عسكري يهدد الدولة المعنية (فهمي، 2010: 118-124)، وقد يكون المنع من خلال أربع استراتيجيات هي:

1. تهديد الخصم باستخدام القوة ضده إذا ما أقدم على اتخاذ إجراءات تصعيدية.
2. إقناع الخصم بعدم استخدام القوة، لأنه سيجابه بقوة ضخمة قادرة على تدميره وتبديد قواه.
3. اللجوء إلى طمأنة الخصم بمبادرات سلمية قد تعدل من سياسته التصعيدية.
4. اعتماد الصلح مع الخصم بدلاً من التصعيد، حيث إن من شأن هذه الإستراتيجية ثني الخصم عن القيام بعمل عسكري (غريفيثس وأوكالاهان، 2002: 238).

23.4.2 نظرية الاحتواء (Containment Theory):

سياسة الاحتواء هي مفهوم من مفاهيم الحرب الباردة، كان قد صاغها وبلورها، المؤرخ والدبلوماسي جورج كينان، في أواخر عقد الأربعينيات من القرن الماضي، في مقال شهير له نشر بمجلة العلاقات الخارجية تحت عنوان "مصادر السلوك السوفييتي"، تحت اسم مستعار هو اكس، بحكم حساسية منصبه كسفير للولايات المتحدة الأمريكية في موسكو حينئذ. ويمكن تلخيص ما دعا إليه كينان، في أنه وطالما لم يبادر الاتحاد السوفييتي بمهاجمة الولايات المتحدة الأمريكية، فإن عليها ألا تهاجمه، وأن تعتمد بدلاً من ذلك، على العصا والجزرة الاقتصادية، وكذلك على

الدبلوماسية والعمل الاستخباري، فضلاً عن الترويج لصحة وحيوية الرأسماليات الديمقراطية، بغية الفوز بالحرب الباردة (حسين، 2011: 235).

وكتب كينان في هذا المنحى قائلاً:"صحيح أن الروس يتطلعون إلى توسيع نفوذهم الإقليمي والدولي، لكن ومع ذلك، فإن على الولايات المتحدة الأميركية، أن تبنى سياساتها على أساس بعيد المدى، وأن تلتزم الصبر والحزم معاً، مع توخي اليقظة التامة في احتوائها للنزاعات التوسعية الروسية". وكان في اعتقاده أنه وبمرور الوقت، فإن الاتحاد السوفييتي آيل للانهيار من تلقاء نفسه، بسبب ضعفه وانعدام تماسكه الداخلي، وبسبب تمدده بعيداً وعلى نحو منهك واستنزافي، خارج حدوده السياسية والجغرافية. وقد أثبت التاريخ صحة ما ذهب إليه "كينان (غريفيش وأوكالاهان، 2002: 36).

المبحث الرابع
توازن القوى الدولية الحالي

1.5.2 نظام أحادي القطبية:

لقد تأثر نظام أحادي القطبية الذي ساد منذ انهيار الاتحاد السوفيتي بتحولات عميقة مست المنظومات الإيديولوجية والاقتصادية والثقافية التي كان يتصف بها النظام الدولي ثنائي القطبية، ومست أيضا موازين القوى على المستوى الدولي (المشاط، 2009)، تمثلت أهم سماته بانتهاء التنافس الأيديولوجي، ونهاية احتكار الدولة لمجال العلاقات الدولية لصالح تعاظم العلاقات عبر الوطنية سواء أكانت شركات عابرة للقوميات أم ثقافات عابرة للقوميات (العولمة الثقافية) أو تدخلات باسم حماية حقوق الإنسان، وزيادة الاهتمام بحقوق الإنسان والنمو الديمقراطي ومكانة المرأة في المجتمع، وتنامي التجمعات الاقتصادية والسياسية الكبرى، وازدياد أهمية التقدم العلمي والثقافة الصناعية المتطورة وأخيراً الهيمنة شبه المطلقة للولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي الجديد (أبراش، 2005).

لقد استمرت مؤسسات الغرب العسكرية وتحول الناتو* إلى أداة لتدخل الغرب الجماعي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ضد الحركات والثورات والشعوب والدول التي لا ترضخ لواقع الهيمنة الأمريكية، تحت ستار الشرعية الدولية الذي يعطي حق التدخل في الشؤون الداخلية للدول بذريعة اتهامها بالإرهاب ورفض السلام (حافظ، 2011: 147).

لقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية صياغة مبادئ اكتسبت صفة الإلزامية مثل حق التدخل الإنساني، وحماية حقوق الإنسان والدفاع عن الديمقراطية ومحاربة الإرهاب وكانت تهدف جميعها إلى فرض سياسات الأمر الواقع وتكريس واقع الهيمنة الأمريكية (اللاوندي، 2004: 178). فلقد انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بإدارة أزمة الخليج ومكّنت نفسها من الاستيلاء على منابع

*الناتو (منظمة حلف شمال الأطلسي) North Atlantic Treaty Organization (NATO) :هي منظمة تأسست عام 1949م، بناءً على معاهدة شمال الأطلسي التي تم التوقيع عليها في واشنطن في 4 نيسان (أبريل) 1949م، ويوجد مقر قيادة الحلف في بروكسل عاصمة بلجيكا. والدور الرئيسي لهذا الحلف هو حراسة حرية الدول الأعضاء وحمايتها من خلال القوة العسكرية، ويلعب دوره من خلال الأزمات السياسية، وكل الدول الأعضاء فيه تسهم في القوى والمعدات العسكرية التابعه له مما ساهم في تحقيق تنظيم عسكري لهذا الحلف (حسين، 2011: 560-563).

النفط وأضفت شرعية جديدة على القوة الأمريكية عندما أخضعت الأمم المتحدة لإرادتها وعززت تواجدها في أفغانستان وبحر قزوين وفي أوروبا الشرقية من خلال استقطاب عديد من دول حلف وارسو* ودمجهم في منظمة حلف شمال الأطلسي (أبراش، 2005).

فالولايات المتحدة الأمريكية تريد إعادة رسم المنطقة وفقاً لمصالحها، وتكريس سيطرتها الأحادية على النظام الدولي، عن طريق السعي الدءوب والحثيث للحيلولة دون عودة اللاعبين الكبار إلى الملعب الدولي ليكون لهم دور في منافسة اللاعب الأمريكي (الزغبي، 2012).

2.5.2 المتغيرات الدولية والإقليمية التي أثرت على نظام أحادي القطبية:

يرى الباحث بأن النظام الدولي بدأ يشهد تحولات بنيوية جعلته يبتعد رويداً رويداً عن هيمنة القطب الواحد السائدة منذ انتهاء الحرب الباردة، وتزامن ذلك التحول مع التراجع النسبي لعناصر القوة الاقتصادية بالنسبة لمعظم الدول الرأسمالية الغربية الكبرى، وذلك نتيجة تداعيات عدة متغيرات إقليمية ودولية أثرت سلباً على نظام القطب الواحد، ومن أهم هذه المتغيرات:

1.2.5.2 وصول الرئيس فلاديمير بوتين للحكم في روسيا عام 2000م:

لقد كان لوصول فلاديمير بوتين للحكم في روسيا عام 2000م، –الذي تعهد للشعب الروسي بأنه سيعيد لروسيا قوتها المؤثرة في شئون العالم– الدور الرئيس في دب روح الحياة في أوصال الدب الروسي مرة أخرى، حيث نجح في إنهاء الصراع في الشيشان، وعمل على إصلاح وإعادة هيكلة الجيش الروسي، ونجح في الحصول على دعوة روسيا بالانضمام إلى المجموعة السباعية، وهي مجموعة من الاقتصاديات الرائدة في العالم مما جعل هذه المجموعة تعرف بمجموعة الثماني، وبدأت روسيا في عهد بوتين بالتدخل في الخارج القريب منها، بالإضافة لعرقلتها المخططات الأوروبية والأمريكية بدءاً من السياسات في البلقان إلى التطوير النووي الإيراني (الحلاق، 2011: 68)، وانتهاءً بالازمة السورية والأوكرانية اللتين أظهرتا بوضوح دور روسيا كلاعب ومؤثر لا يمكن تجاوز مصالحها على الساحة الدولية.

*حلف وارسو والتسمية الرسمية للحلف هي (حلف الصداقة والمساعدة والتعاون) هو منظمة عسكرية سابقة لدول أوربا الوسطى والشرقية الشيوعية. أسست هذه المنظمة عام 1955م، لتواجه التهديدات الناشئة من أعضاء حلف شمال الأطلسي (الناتو) وكان من أبرز المحفزات لإنشائها هو انضمام ألمانيا الغربية لحلف الناتو بعد إقرار اتفاقات باريس. استمرت المنظمة في عملها خلال فترة الحرب الباردة حتى سقوط الأنظمة الشيوعية الأوروبية وتفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991م، ووقتها بدأت الدول تنسحب منها واحدة تلو أخرى. حل الحلف رسميا في تموز (يوليو) 1991م (حسين، 2011: 564–568).

2.2.5.2 أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001م:

جاءت أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001م، لتغير الوضع بشكل كبير، حيث شجعت هذه التفجيرات الولايات المتحدة الأمريكية على رؤية تعتمد على القوة والعمل المنفرد وتبني استراتيجيات ضخمة في التعامل مع العدو الجديد لأمريكا وهو الإرهاب الدولي وعناصره، في سبيل هذا صاغت الإدارة الأمريكية مفاهيم الاعتماد على القوة بدلاً من الدبلوماسية واستخدمت مفهوم الضربات الاستباقية وعدم الانتظار حتى تتجمع الأخطار. كما صاغت تعبير "محور الشر"* كما اتجهت أنظارها إلى ما يسمى بالدول المارقة** (Rouge States) (بللوفي، 2008: 125).

لقد أعطت هذه الهجمات المبررات الأخلاقية والقانونية للولايات المتحدة الأمريكية لتعيد صياغة النظام الدولي بما يجعلها سيدته، وقد ظهر ذلك جليا من خلال ما أسمته الحملة الدولية ضد الإرهاب، فقد مكّنتها هذه الحملة من دفع الأمم المتحدة إلى إصدار عديد من القرارات تدين الإرهاب وفوضت الولايات المتحدة الأمريكية صلاحية تفعيل هذه القرارات، هذا ناهيك عن رسمها خريطة جديدة للعالم الجديد تقوم على التمييز بين من سماهم الرئيس بوش محور الشر من جانب، والعالم الحر الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية من جانب آخر، وترويج مقولة "إما معنا أو ضدنا" (اللاوندي، 2004: 324).

وفي هذا السياق اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية كل من هو ضد سياستها إرهابياً أو داعماً للإرهاب، وهكذا صنفت الولايات المتحدة الأمريكية كلاً من ليبيا وسوريا والسودان والعراق وإيران وكوبا، كدول داعمة للإرهاب، ومما هو معروف أن هذه الدول تنهج سياسة معادية للهيمنة الأمريكية. لكن بعد إخفاق الولايات المتحدة الأمريكية في العراق وأفغانستان، تعلمت أن القوة العسكرية ليست حلاً علاجياً لكل الأخطار، كما أن تنفيذ ضربة وقائية ضد المنشآت النووية الإيرانية لن يحقق أي خير، فمثل هذا الاستخدام للقوة سوف يزيد من راديكالية العالمين العربي والإسلامي، ويحرك مزيدا من الإرهاب والنشاط المعادي لأمريكا (بللوفي، 2008: 134).

لقد أطلق وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "كولن باول" مبادرته الشهيرة عن الديمقراطية والتنمية في نهاية عام 2003م، حيث أدرك حكام المنطقة من ذلك الوقت بأن الولايات المتحدة

---

* محور الشر هو التعبير الشهير للرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش في عام 2002م، والذي أدرج فيه كلا من العراق وإيران وكوريا الشمالية، حيث كان هدف الرئيس بوش الوحيد والمبدئي أنذاك هو ربط العراق بالإرهاب (بللوفي، 2008: 125).

** الدول المارقة هي الدول التي تخالف بانتظام الأعراف والأنظمة الدولية ولا تحترم قواعد المجتمع الدولي (بللوفي، 2008: 125).

الأمريكية جادة في فرض أجندتها على بلدانهم. وبعد مبادرة باول انهمر على المنطقة سيل عاصف من المبادرات: "الشرق الأوسط الكبير"، "الشرق الأوسط الموسع"، "الشرق الأوسط الجديد"، "الإصلاح ونشر الديمقراطية" وغير ذلك من المبادرات التي ظلت بنداً دائماً في محادثات وجولات المسؤولين الأمريكيين مع القادة والحكام العرب (بكري، 2005: 9).

وكانت مقررات قمة الدول الثماني في جورجيا وما تلاها من قمة إسطنبول منتصف عام 2004م، هي البداية الحقيقية لنقل مخطط مشروع الشرق الأوسط الكبير من حيز المذكرات والأدراج إلى أرض الواقع، حيث بدأت الأجندات تتوالى، والمطالب تتعدد لتشمل كافة الأوضاع المجتمعية في المنطقة العربية من الدين إلى السياسة، ومن طريقة العيش إلى منظومة القيم، ومن تسليح الجيوش إلى مفاهيم المقاومة والإرهاب (بللوفي، 2008: 19)، غير أن التطور الأكثر أهمية الذي شهدته المنطقة مطلع عام 2005م، هو ما اصطلح على تسميته "الفوضى الخلاقة"*، وهو مخطط يستهدف إحداث القلاقل في المنطقة، وصولاً إلى إعادة رسم الخريطة الجيوسياسية وفقاً لحسابات المصالح الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة، ووفقاً لمشروع الشرق الأوسط الكبير** (بكري، 2005: 10).

وهذا المخطط الذي تحدثت عنه وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس في العديد من أحاديثها وخطاباتها السياسية يستهدف تفعيل التناقضات الراهنة في البلدان العربية والدفع بها حتى لو أدى ذلك إلى إسقاط الأنظمة الحليفة والموالية للولايات المتحدة الأمريكية، وعندما قيل لوزيرة الخارجية الأمريكية إن الفوضى الخلاقة قد تقود إلى تولي الجماعات الأصولية المتشددة مهام السلطة في البلدان العربية والإسلامية، لم تكترث بالأمر كثيراً، بل قالت: إن مخاوف الأنظمة من الإسلاميين يجب ألا توقف حركة الإصلاح، وراحت تطلق شعار الحوار مع الأصوليين كوسيلة لدعم الديمقراطية في المنطقة (الجبيصي، 2010: 129).

---

* لقد صرحت كونداليزا رايس بـ"الفوضي الخلاقة" لأول مرة في حديث صحفي مع صحيفة الواشنطن بوست في منتصف عام 2005م، واعتمدت رايس في تصورها علي أن إمكانية التحول الديمقراطي من خلال صناديق الانتخاب غير ممكنة، لأن العالم العربي لا يمتلك القدرة علي التغيير للجفاف الذي يشهده المسرح السياسي نتيجة للممارسات اللاديمقراطية التي أتبعتها الأنظمة العربية لتكريس وجودها بإقصاء جميع التيارات السياسة والحركات الإجتماعية.

** هو مصطلح أطلقته إدارة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش في آذار (مارس) 2004م، على منطقة واسعة تضم كامل البلدان العربية إضافة إلى تركيا وإسرائيل وإيران وباكستان في إطار مشروع شامل يسعى إلى تشجيع الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي حسب تعبيرها.

ويرى الباحث بأن هجمات الحادي عشر من أيلول (سبتمبر)2001م، شكلت مفصلاً مهماً على صورة النسق الدولي، وإن كانت في البداية تكريساً لهيمنة نظام أحادي القطبية، لكنها سرعان ما تحولت إلى عامل سلبي على هذا النظام بسبب أخطاء الولايات المتحدة الأمريكية وإخفاق حربها وسياساتها في أفغانستان والعراق، ولعل خير ما يؤيد ما ذهبنا إليه هو تغيير الولايات المتحدة الأمريكية لسياساتها واستراتيجياتها المبنية على استخدام القوة العسكرية المباشرة، والحروب الاستباقية، ولجوئها إلى سياسات واستراتيجيات أخرى مبنية على نظرية القنوات الخلفية، حيث أعدت مشاريع ومخططات لتقسيم المنطقة مثل "الشرق الأوسط الكبير"، وحتى هذه السياسات يرى الباحث بأنها لن تفلح في الحفاظ على هيمنتها أحادية القطبية على العالم، وذلك بسبب رفض شعوب ودول تلك المنطقة للمخططات الأمريكية وزيادة شعور العداء تجاه الولايات المتحدة الأمريكية من سكان تلك المنطقة نتيجة لسياساتها في العراق وأفغانستان ودعمها لإسرائيل، بالإضافة إلى الرفض المتزايد من دول كثيرة في العالم لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم بسبب عدم مراعاة الولايات المتحدة الأمريكية وعدم اكتراثها لمصالحهم.

3.2.5.2 الحرب الروسية في القوقاز عام 2008م:

الحرب في القوقاز في أب (أغسطس) 2008م، وللمرة الأولى في تاريخ ما بعد الاتحاد السوفيتي عبرت القوات المسلحة الروسية حدود البلاد وتدخلت في جورجيا، وتوغلت القوات الروسية لبضعة كيلومترات من خط أنابيب نفط بحر قزوين والبحر المتوسط لإرسال رسالة إلى العالم مفادها أن مصالح روسيا لا تتوقف عن الحدود الجغرافية لروسيا، فكانت لحظة حاسمة في إعادة دور روسيا الحازم وعودتها إلى القوى المؤثرة في العالم، ونهاية فترة الإذلال الغربي لها، وكذلك شكلت الحرب في القوقاز الانتقال الروسي من مجرد التصدي للإهانه إلى تحدي الهيمنة الأمريكية (الحلاق، 2011: 86)، حيث قامت روسيا بانتهاز الفرصة المواتية لضرب جورجيا، الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، والساعية بكل الوسائل للدخول في المنظومة الغربية والابتعاد عن كل ما هو روسي، وهو ما مكن روسيا من إعطاء درس قاس لجورجيا، وإعطاء إشارة تنبيه إلى أي دولة من دول الاتحاد السوفيتي السابق التي تحاول التحرك تجاه المنظومة الغربية على حساب مصلحة وأمن روسيا (خفاجي، 2008: 48).

ويرى الباحث أنه منذ صيف 2008م، بدأت اختلالات في صورة النسق الدولي لغير صالح الولايات المتحدة الأمريكية، ترافق ذلك مع تغيرات في مناطق مختلفة من العالم، حيث استطاعت موسكو منذ الحرب الروسية –الجورجية، وحتى الأزمة الأوكرانية عام 2014م، من تحجيم الامتداد الأمريكي إلى بعض الجمهوريات السوفيتية السابقة، بالإضافة إلى نشوء تكتل

عالمي جديد يدعو إلى عالم غير أحادي القطب، وهو مجموعة دول البريكس التي تضم روسيا والصين والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، حيث ظهرت قوة هذا التكتل في الأزمة السورية، حيث بدأت روسيا والصين في تعطيل مجلس الأمن أمام الاستخدام الأمريكي عبر استعمال الفيتو لثلاث مرات في مجلس الأمن.

4.2.5.2 الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية:

الأزمة الاقتصادية والمالية التي بدأت عام 2008م، والتي عرفت أيضاً بأزمة الرهن العقاري* حيث بدأت الأزمة أولاً في الولايات المتحدة الأمريكية ثم امتدت إلى دول العالم لتشمل الدول الأوروبية والدول الأسيوية والدول الخليجية والدول النامية التي يرتبط اقتصادها مباشرة بالاقتصاد الأمريكي، في الوقت الذي واصلت القوى العالمية الصاعدة في آسيا وأمريكا اللاتينية تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة على الرغم من طبيعة الاعتماد المتبادل التي تميز بها الاقتصاد العالمي، فتنامي القوة الاقتصادية من المحتمل أن يعزز القوة الإستراتيجية للدول، سواءً ما يتعلق بتنفيذ الخطط التنموية المرسومة أم الميزانيات العسكرية أو القدرات الإستراتيجية بشكل عام (أحمد وآخرون، 2012: 24).

يمكن القول بأن الأزمة الاقتصادية جعلت الولايات المتحدة الأمريكية غير قادره على تحمل تكاليف هيمنتها على شؤون العالم.

3.5.2 الأطراف الفاعلة والمؤثرة في توازن القوى الدولية الراهن:

تاريخياً إن انفراد قوة واحدة وسيطرتها عملياً كان يمثل دعوة من القوى الأخرى إلى تحدي هذا الوضع والعمل على تغييره إما بالحلول محلها أو بمشاركتها النفوذ والمكانة. فلقد انتهت التسعينات بتأكيد مكانة الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة الأولى في العالم وذلك بفعل ما

*حيث إن المواطن الأمريكي كان يقترض من البنك حتى يشتري من الشركات العقارية بيتاً له عن طريق البطاقات الائتمانية (الفيزا كارد). وكان سداد القروض العقارية يتم عن طريق البنوك التي تعتمد على أسعار الفائدة في تعاملاتها المالية. إذ كان سعر الفائدة يزيد بزيادة سعر العقار لكل سنة، وأدى ذلك في النهاية إلى عدم قدرة المواطن الأمريكي على سداد الرهن العقاري، وعدم القدرة على الالتزام بالدفعات التي التزم بها وهو ما أطلق عليه "أزمة الرهن العقاري"، مما أدى بالتالي إلى انعدام السيولة في البنوك، وعدم القدرة على تمويل المشاريع الجديدة وانخفاض الطلب مع زيادة العرض، ومن ثم إعلان إفلاسها بشكل تدريجي مما أدى إلى كساد اقتصادي عالمي جديد (أحمد وآخرون، 2012: 24).

أبدت من امتلاكها من عوامل القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية مجتمعة بشكل لا يتحقق لأي من القوى الأخرى (شلبي، 2008: 27).

إلا أن قوى دولية لم ترتحْ لهذا الوضع، وبدأ حكم التاريخ يسري من حيث العمل على تغيير هذا الوضع والدعوة إلى عالم متعدد الأقطاب والمراكز، وقد بدأ ذلك من قوى أوروبية خاصة فرنسا في عهد الرئيس جاك شيراك، وقوى أورواسيوية مثل روسيا والصين، كما برزت الهند مؤخراً كقوة صاعدة تساهم في التنافس والالتحاق بنادي القوى الكبرى وبدورها في قيادة العالم. فلم تكتف هذه القوى بالدعوة إلى عالم متعدد الأقطاب، بل مارست بالفعل من خلال مواقف اختلفت فيها مع سياسات الولايات المتحدة الأمريكية حول قضايا إقليمية ودولية.

هناك أطراف كثيرة إقليمية ودولية فاعلة ومؤثرة في توازن القوى الدولية، إلا أنه سيتم التركيز على أربع قوى هي الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، والصين، والاتحاد الأوروبي باعتبارها المحاور الرئيسة المؤثرة بشكل كبير في توازن القوى الدولية.

1.3.5.2 الولايات المتحدة الأمريكية:

لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية اللاعب الرئيس وذات التأثير الأكبر في توازن القوى الدولية، بما تمتلكه من مقومات القوة القومية الشاملة، ولاسيما ميزان القوة العسكرية التي لازال يميل لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، فلا يوجد إلى الآن قوة تعادل قدرات الولايات المتحدة، ولا يوجد أي تدهور في القدرات العسكرية الأمريكية، ولا تزال القوات الأمريكية البرية والبحرية والجوية هي الأكثر تقدمًا في تسلحها في العالم (المالكي، 2012).

لكن كان لاستمرار تراجع عناصر القوة الاقتصادية الأمريكية نتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية أثره في قوتها الإستراتيجية الشاملة، وتمثل ذلك في خفض ميزانيات الدفاع إلى نحو (480) مليار دولار، ذلك في الوقت التي ترتفع فيه ميزانيات الدفاع في كل من الصين وروسيا والهند*. وفرضت خفض ميزانيات الدفاع قدراً من القيود على حركة الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة في بعض المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية بالنسبة إليها، الجوار الصيني والفضاء

*في الصين ارتفعت ميزانية الدفاع بنسبة (11.2%) في عام 2012م، لتبلغ 670,27 مليار يوان أي ما يعادل 106.4 مليار دولار (قناة العالم، 2013). وفي الهند شهدت نفقاتها العسكرية زيادة بنحو (17%) مقارنة بعام 2011م، أي بنحو 1.93 تريليون روبية أي ما يعادل 42 مليار دولار أمريكي (إقبال، 2013). وفي روسيا بلغت ميزانية الدفاع خلال عام 2011م، نحو 71 مليار دولار، حيث سجلت الفترة من بين 2002م، و2011م زيادة النفقات العسكرية بنسبة (79%) (الأخبار، 2012).

الروسي، خاصة دول أسيا الوسطى. كما أنه كاد أن يلحق ضرراً مباشراً بأحد العناصر المهمة لقوتها الإستراتيجية، متمثلاً في الدولار، العملة الرئيسيه لتسوية المعاملات الدولية (أحمد وآخرون،2012: 26).

2.3.5.2 روسيا الاتحادية:

منذ عام 2000م، سعى بوتين إلى استعادة مكانة روسيا كقوة عظمى مُجسداً سياستها ضد الولايات المتحدة الأمريكية من أجل وضع روسيا كثقل موازن للغرب في الشرق الأوسط (خفاجي، 2008: 24). لقد طرأت تغييرات وتحولات في السياسة الخارجية الروسية، حيث تبنت توجهاً جديداً في سياستها الخارجية يستند على رفضها لهيمنة القطب الواحد، مع تبني نهج الانفتاح في السياسة الخارجية مع بلدان أوربا الغربية وبلدان العالم الأخرى، وتعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية معها للعمل باتجاه بناء عالم متعدد الأقطاب.

اتخذت روسيا إجراءات لإثبات دورها الجديد في الموقف من قضايا عدة والتي كانت محط صراع بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت روسيا غير قادرة على خوض هذا الصراع بعد انهيار الاتحاد السوفيتي (الزريعي،2008). فلقد حسمت روسيا بعد مضي عقدين من الزمن الكثير من القضايا التي دخلت في صراع فيها مع الولايات المتحدة الأمريكية لصالحها، ومن هذه القضايا:

- الرد الروسي على العقوبات الاقتصادية التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد احتلال العراق عام 2003م، حيث جاء الرد الروسي سريعاً جداً ومفاجئاً للإدارة الأمريكية، ففي خطوة حاسمة وكأنها تؤشر بعودة أجواء الحرب الباردة بين الدولتين تم اعتقال الملياردير الروسي خدروفسكي بتهمة التهرب من دفع الضرائب، وأممت الدولة مجموعته النفطية العملاقة يوكوس وجرى اعتقاله بعد لقاء سري بين خدروفسكي ونائب الرئيس الأمريكي الأسبق ديك تشيني في 14 تموز (يوليو) 2003م (علي، 2011).
- توسع حلف الناتو، ففي عهد بوتين بدأت روسيا بمقاومة الإستراتيجية الأمريكية في توسع الناتو وبدأت تتحرك من الدفاع البسيط إلى الهجوم لضمان مواقف جيوسياسية أكثر حيوية معتمدة في ذلك على تنامي قوتها الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية وامتلاكها لمصادر الطاقة (خفاجي، 2008: 172). كما تعارض روسيا دخول دول البلطيق في الحلف وهي لاتفيا وإستونيا وليتوانيا كما تعلن موسكو أن من حقها التدخل في دول البلطيق لوجود أقليات روسية في هذه المنطقة (شلبي، 2008: 108).

إن هذا التحرك الروسي في محيطها الإقليمي، يؤشر إلى أن روسيا في صراع ومنافسة مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن روسيا مارست وتمارس مختلف أشكال الضغط عليها لمنعها من توسع الناتو شرقاً، كما تدرك روسيا أهمية نفط منطقة قزوين، ولهذا تعتبر توسع الناتو أحد البؤر الخطيرة التي توتر الصراع بين الناتو وروسيا (خفاجي، 2008: 50).

- نصب الدرع الصاروخي الأمريكي: نصب الدرع الصاروخي يعد أحد المشاكل القائمة بين البلدين، حيث إن قرار الولايات المتحدة الأمريكية إقامته في بولندا وجمهورية التشيك، أثار حفيظة ومخاوف روسيا حيث اعتبرت روسيا أن نصب الدرع الصاروخي يستهدفها. إن الموقف الروسي القوي أجبر الإدارة الأمريكية للتفاوض مع روسيا حول نصب الدرع الصاروخي، فبعد تسلم الرئيس الأمريكي أوباما مهامه كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية قام بزيارة إلى روسيا في 6 تموز (يوليو) 2009م، وأجرى مفاوضات مع الرئيس الروسي مدفيديف في قضايا إقليمية ودولية عدة منها نصب الدرع الصاروخي (علي، 2011).

ويمكن القول إن وجود بوتين رجل روسيا القوي على سدة الحكم في روسيا وطول مدة حكمه أعطى روسيا دفعاً كبيرا وسياسة قوية تجاه سلوك الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما تجلى في الأزمة السورية والإصرار الروسي على دعم النظام السوري وبقوة، وبل بالتلويح بإشارات أخرى تعيد للأذهان بعضا من مظاهر الحرب الباردة مثل تحريك بوارج حربية روسية باتجاه ميناء طرطوس السوري لإنذار من يريد التدخل في سوريا على غرار ما قام به حلف الناتو من قبل في ليبيا. إن هذه الإمكانيات مكّنت روسيا لتكون أحد الأقطاب المؤثرة في الساحة الدولية، وأنها قادرة على إعادة صياغة صورة النسق الدولي في العلاقات الدولية باتجاه بناء نظام دولي متعدد الاقطاب.

4.3.5.2 جمهورية الصين الشعبية:

في إطار العلاقات الخارجية، يلاحظ أن الصين تسير بخطى ثابتة تحكمها المصلحة والوعي بالواقع الجيوسياسي الجديد الذي يتطلب حنكة دبلوماسية عالية، حيث اتخذت إستراتيجية خارجية محورها تطوير الحوار والتنمية على المستوى الدولي، وتغليب البعد البراغماتي على البعد الإيديولوجي، كسياسة تتبعها في علاقتها مع دول الجوار، وتجنب المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية وتوسيع نفوذها في العلاقات الدولية عن طريق الانخراط في التكتلات الإقليمية الآسيوية كمنظمة شنغهاي التي تضم روسيا والصين وبعض الجمهوريات الوسطى، مما سيوفر للصين مركزا إقليمياً مؤثراً، ولاسيما وأن هذه المنظمة تتطور بثبات من رابطة اقتصادية إلى كيان إقليمي ذات تطلعات سياسية واقتصادية طموحة إلى جانب ذلك التحاقها بمنظمة التجارة العالمية (شلبي، 2008: 143).

النفوذ الصيني المتنامي في أفريقيا يعكس تطلعاتها كعملاق أسيوي يصعد لمنافسة الهيمنة الأمريكية والأوروبية في القارة. الشيء الذي دفع بوش أن يتبنى قرارا بإنشاء قيادة عسكرية أمريكية جديدة للقارة الإفريقية تسمى بأفريكوم، ويفسر البعض أن سبب وجود هذه القيادة العسكرية هو الطموح الاقتصادي والتجاري الصيني المتزايد في أنحاء إفريقيا، وهذا يعد دافعاً أساسياً لإجبار الولايات المتحدة الأمريكية على إعادة صياغة سياسيتها تجاه أفريقيا.

إن التواجد الصيني في إفريقيا لا يحكمه البعد الاقتصادي فقط، وإنما يتفاعل معه البعد السياسي البراغماتي، ذلك أن حصول الصين على النفط يقابله بيع الأسلحة لدول مثل أنجولا وأثيوبيا والسودان مما يغذي النزاعات المسلحة في أفريقيا، ويشجع بعض الدول على التحايل على العقوبات الدولية نظراً لمكانة الصين كعضو دائم في مجلس الأمن، كما أن تواجدها في جيبوتي يتيح لها مراقبة الطريق القديم للهند (شلبي، 2008: 144).

5.3.5.2 الاتحاد الأوروبي:

في الحقيقة إن دول الاتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية تحتكر القواعد التجارية للقرن الحادي والعشرين، لا تشكل أندادا قطبية للولايات المتحدة الأمريكية بقدر ما هي منظومة متكاملة للرأسمالية التي تعبر عنها وتحكمها شبكة من المنظمات والمؤسسات "منظمة التجارة الدولية"، "البنك الدولي"، "صندوق النقد الدولي"، أي ما يشكل إدارة العولمة. وتحمل هذه المنظومة تعددية بداخلها محكومة وفق قواعد مستقرة ينتفي فيها استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها في علاقاتها المتبادلة وذلك وفق ما أسماه (كارل دويتش) "التجمع الأمني التعددي" (أبراش، 2005).

4.5.2 صورة نسق توازن القوى الدولية الحالي:

تشهد الساحة الدولية في الوقت الراهن صراعاً على المصالح القومية للقوى المؤثرة في توازن القوى على المستوى الدولي، ويمكن إجمال الصراع في محوريين أساسيين: فالمحور الأول بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من الأوروبيين كبريطانيا، وألمانيا وفرنسا، يريد تكريس هيمنة نظام القطب الواحد، والحيلولة دون صعود قوى أخرى تتقاسم النفوذ معها، بينما يتمثل المحور الثاني بكل من روسيا والصين ومعهما بعض القوى الإقليمية التي تريد إعادة صياغة توازنات القوى الدولية، واستعادة دورها ونفوذها ومكانتها على الساحة الدولية، وإنهاء هيمنة القطب الواحد لحماية مصالحها القومية.

وفي خضم ذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بوضع الخطط والمشاريع التي تكرس نفوذها في المنطقة والعالم، فوجهت أنظارها نحو آسيا، لمحاصرة العملاق الآسيوي الصاعد

"الصين"، بالإضافة لمشروع الشرق الأوسط الكبير. وفي المقابل تبذل روسيا ومعها الصين كل جهودهما وبما يملكان من إمكانيات ونفوذ لعدم إنجاح تلك المشاريع والمخططات، فكانت نتيجة ذلك أن استعادت روسيا لمكانتها المؤثرة في الساحة الدولية، ولعل خير دليل على ما ذهبنا إليه هو دورها في الأزمة السورية، حيث أظهرت الأزمة بشكل واضح عن دور روسي رئيس ومؤثر في المنطقة والعالم. وكذلك الأزمة الأوكرانية حيث تحركت روسيا بقوة لتأمين مصالحها والحفاظ عليها، ولم تأبه بالتهديدات الغربية بفرض عقوبات اقتصادية عليها.

ويرى الباحث بأنه لم يعد بمقدور الولايات المتحدة الأمريكية الاستمرار بالبقاء كقطب أحادي مهيمن على النظام الدولي، بسبب التكاليف الباهظة، وتمكّن بعض الدول الكبرى من تقليص الفجوة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لقدرتها على تطوير إمكاناتها الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية بالإضافة إلى نفوذها السياسي، وبات بمقدورها تبني سياسات مستقلة في السياسة الدولية، وبالتالي سوف نشهد تحولاً في صورة النسق الدولي تجاه توازن قوى متعدد الأقطاب، ذي صبغة آسيوية واضحة، في ضوء تصاعد قدرات عدد من القوى الآسيوية أهمها روسيا والصين.

إن ما يدفعنا لهذا الاعتقاد هو التفاعلات التي ترتبط بالأزمة السورية، فروسيا استخدمت حق النقض "الفيتو"، لثلاث مرات خلال الأزمة دعماً للنظام السوري–حليف روسيا القديم في المنطقة– وهي تقف بقوة أمام التطلعات الأمريكية بإسقاط النظام السوري، في ظل وجود حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة والذين يبدو مندفعين جداً تجاه إسقاط النظام السوري خصوصا المملكة العربية السعودية وقطر، بينما نجد حدة هذا الاندفاع أخف لدى بعض الأطراف المساندة للنظام السوري كالصين، وقد يكون السبب وراء ذلك هو حاجة الصين لهذه الدول كونها أسواقاً للسلع الصينية ومصدر النفط اللازم للصناعات الصينية، أما روسيا فلديها أسواقها الخاصة بها، والتي ليست من بينها الدول الخليجية، كما أن الصادرات الصناعية الروسية ترتكز على الصناعات العسكرية، ودول الخليج هي دول أمريكية التسليح، كما أنها ليست بحاجة للنفط العربي، فهي أحد أكبر منتجي ومصدري النفط في العالم، وهذا الأمر وفر قوة وتحرراً لصانع القرار الروسي دون أن يفوتنا أن سوريا تمثل آخر موطيء قدم لروسيا على البحر الأبيض المتوسط. كما أن روسيا والصين تشعران أنهما خدعتا بالحرب التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية للإطاحة بالنظام الحاكم في ليبيا، أحد حلفاء روسيا، وأن هنالك طوقاً أمريكياً حول روسيا تعمل الولايات المتحدة الأمريكية وبكل قوة على إتمامه وتحجيم وخنق روسيا.

الفصل الثالث

الأزمة السورية

1.3 مقدمة.

2.3 المبحث الأول: سوريا من الثورة إلى الأزمة

3.3 المبحث الثاني: القوى الداخلية الفاعلة في الأزمة السورية.

1.3 مقدمة:

انطلقت الثورة السورية في ظل التحولات السياسية الجارية في المنطقة العربية، متأثرة بنتائج الثورات العربية التي سبقتها (Demir, 2013: 57). فسوريا تعيش منذ مطلع عام 2011م أزمة حقيقية تعتبر من أخطر التحديات التي واجهتها في تاريخها الحديث، تمثل هذا التحدي بأزمة اجتماعية وسياسية عميقة تصاعدت وتدرجت من المطالبة بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية إلى المطالبة بإسقاط النظام، ومن ثم محاولة إيجاد تسوية مع هذا النظام. لقد كشفت هذه الأزمة عن تعقيدات العوامل الفاعلة فيها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وعلى المستويين الإقليمي والدولي.

دخلت الأزمة السورية عامها الرابع، دون ظهور بوادر في الأفق توحي بقرب انتهائها، بسبب تقاطع مصالح العديد من القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في الأزمة، حيث أصبحت الأزمة السورية بما تشهده من تطورات بين الحين والآخر أزمة كاشفة لطبيعة التحولات الجارية في توازنات القوى الإقليمية والدولية، ومحددة لمصير تحالفات ونفوذ تلك القوى ومصالحها. فلقد تحولت الأحداث من حراك شعبي على المستوى الداخلي، إلى مسرح للعمليات على المستويين الإقليمي والدولي، وبما يتضمنه من فاعلين مؤثرين من أصحاب المصالح من قوى إقليمية ودولية، وهو ما يشير إلى أن حل الأزمة السورية أصبح مرهوناً باتفاق تلك القوى والحفاظ على مصالحها.

تجتمع في الأزمة السورية بوادر مستقبل إقليمي ودولي أخذ يتشكل بناء على التحالفات الجديدة التي ظهرت بعد ما يسمى بالربيع العربي، فهذه الأزمة جزء من طبيعة الصراع الدائر حالياً على الشرق الأوسط القادم، والذي يعاد تشكيله في الوقت الراهن من خلال هذه الأزمة. لن يكون من السهل إدراك المعادلات الحاكمة للعلاقات الدولية، والإمساك بمفاتيح السياسات الدولية في المستقبل المنظور بدون فهم الأبعاد الإقليمية والدولية وتداعياتها على الأزمة السورية، وبالتالي على مستقبل المنطقة. فما الأسباب التي أدت إلى تأزم الأوضاع في سوريا، وجعلت الرأي العام ينقسم حولها ما بين مؤيد ومعارض، وهل هذه الأسباب هي أسباب داخلية تتعلق بمطالب اجتماعية وسياسية واقتصادية فقط، أم أن العامل الخارجي ومصالح القوى الإقليمية والدولية الفاعلة والمؤثرة في الأزمة كان حاضراً منذ البداية وبقوة؟.

المبحث الأول
سوريا من الثورة إلى الأزمة

1.2.3 تقديم:

تعددت المصطلحات التي يتم استخدامها لوصف ما يحدث على الساحة السورية، مثل الثورة السورية أو الأزمة السورية أو الحرب الأهلية في سوريا. إن حسم مسألة المفهوم ليس أمراً شكلياً ولكنه أساسياً لأنه يقودنا –بلا شك– لمعرفة حقيقة ما يجري على الأرض في سوريا.

وقبل الخوض لنتعرف إلى الفرق بين الثورة والأزمة، فالثورة هي: "تحرك شعبي واسع خارج البنية الدستورية القائمة أو خارج الشرعية، يتمثل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة" (بشارة، 2011: 22). بينما الأزمة "هي موقف معقد ومتشابك يتضمن درجة عالية من السخونة، وتتضارب ضمن هذا الموقف مجموعة من العناصر المتعارضة والمتناقضة بصورة عالية، وتزداد درجة التعقيد والتضارب بتصاعد الأزمة وتفاعل صناع القرار معها ومع تفاعلاتها وانعكاساتها المستقبلية" (أبوفارة، 2009: 26).

ومن خلال تلك التعريفات يتضح لنا أن ما يميز الثورة هو الحراك الشعبي لفئات واسعة ومتنوعة من طوائف ومكونات المجتمع، ويكون لها هدف واحد هو إسقاط أو هدم النظام القائم بكل مؤسساته المنتخبة وغير المنتخبة، وكذلك النخب التابعة لهذا النظام، وبناء نظام سياسي جديد يحقق طموحات تلك الثورة. ففي الثورة لا يكون هناك حوار مع النظام، وأن الحوار الوحيد الممكن في ظل الثورة هو حوار العنف والرصاص، ولا توجد أي تسويات مع النظام القائم.

بينما في الأزمة تتعرض مصالح النظام إلى تهديدات وضغوط كبيرة من جانب أطراف متعددة داخلية وخارجية، وما يميزها أيضاً ظهور قوى تدعم الأزمة وتؤيدها مما يؤدي إلى زيادة حدة وتعقيد الأزمة، ومن أهم هذه القوى أصحاب المصالح المعطلة أو المؤجلة، وأصحاب مشكلات لم تعالج مشكلاتهم بصورة جوهرية، ولكن يمكن لأطراف الأزمة أن يتحاوروا ويقدموا التنازلات، لكي يكون هناك حل للأزمة، وتنتهي الأزمة بتسوية ما بين أطراف الأزمة، أو بنجاح النظام بالسيطرة على الأزمة واحتوائها، أو انهيار النظام القائم والدخول في الفوضى والمجهول.

ويمكننا القول: إن الوصف الأكثر ملاءمة لما يحدث على الأرض في سوريا من قتال دائر بين النظام السوري ومعارضيه هو أزمة وليس ثورة، فلقد تحولت الثورة السورية إلى أزمة بعد أن بدأت المواجهة المسلحة مع النظام ودخول مقاتلين أجانب يقدر عددهم بعشرات الآلاف (زيلن،

2013)، واختفاء مظاهر الحراك والمشاركة الشعبية تماماً من المشهد الدائر في سوريا، وظهور أطراف خارجية فاعلة في الأزمة، وأخيراً تحول الهدف من إسقاط النظام ورفض الحوار معه إلى محاولة إيجاد تسوية ما مع هذا النظام بعد أن أقر طرفا الصراع باستحالة الحسم العسكري ووصولهم لقناعة بأن الحل لما يجري في سوريا هو حل سياسي، ولعل خير ما يؤكد إلى ما ذهبنا إليه هو عقد مؤتمر جنيف (1)، وجنيف (2)، وجلوس المعارضة والنظام معاً للحوار لحل الأزمة.

إلا أن أكثر ما يؤيد ما ذهبنا إليه هو تتبعنا لمراحل وتسلسل أحداث الأزمة منذ بدايتها من تحركات شعبية واسعة النطاق شهدت كل المناطق والمدن السورية لتختفي هذه المظاهر لاحقاً بدخول المواجهات المسلحة، وبروز ظاهرة الجيش السوري الحر، والتنظيمات المسلحة الأخرى بسيطرة جبهة النصرة على موقع الجيش السوري الحر وهروب قادته، ومنذ ذلك الوقت لم يعد الجيش السوري الحر قوة فاعلة على الأرض ليكون القتال الدائر على الأرض الأن هو بين الجيش النظامي السوري مع المقاتلين الأجانب وعلى رأسهم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش، وجبهة النصرة، والجماعة الإسلامية.

2.2.3 خلفيات الأزمة السورية:

ما من أزمة تمر بها المجتمعات البشرية أو الدول إلا ولها جذور وأسباب تتفاعل بصمت تحت السطح حتى تأتي حادثة معينة لتخرجها من الصمت إلى العلن، فما هي الخلفيات والتراكمات التي أدت إلى اندلاع الأزمة السورية؟

للوقوف على خلفيات الأزمة يجب معرفة ودراسة مكونات المجتمع السوري، وفهم بنية النظام السوري وآلياته، حيث يعتبر مدخلاً مهماً لفهم مسار الأحداث، والاحتمالات التي يمكن أن تؤول إليها، وتداعياتها، بالإضافة للجنة العسكرية لحزب البعث ودورها في السيطرة على الحكم، على الجيش العربي السوري باعتباره العمود الأساسي الذي يرتكز عليه النظام السوري في الأزمة.

1.2.2.3 مكونات المجتمع السوري:

يتميز المجتمع السوري، كغيره من مجتمعات الشرق الأوسط بالتنوع العرقي والطائفي –وإن اختلفت التقديرات حول نسبة وحجم كل طائفة– فقد حافظت سوريا على طابعها العربي الإسلامي منذ العهد الأموي حتى اليوم (بشور، 2001: 31). وتظهر المؤشرات السكانية حسب إحصائيات عام 2010م، وأن عدد السكان في سوريا هو 22.5 مليون نسمة بنسبة نمو (1.9%)، يشكل المسلمون 90(%) من إجمالي السكان منهم (74%) مسلمون سنة، وتظهر الدراسات حول السكان أن (82%) من السوريين عرب لغة وثقافة وانتماء، وهناك تسعة مخيمات فلسطينية منذ عام

1948م (غنيم،2011: 274). ووفقا لتلك الإحصائيات يمكن تقسيم المجتمع السوري إلى أربع طوائف كبرى بالإضافة إلى أقليات أخرى صغرى.

1.1.2.2.3 الطوائف الكبرى:

1. السنة العرب:

تصل نسبتهم إلى حوالي 57.40% وتتركز الأغلبية السّنية في المحافظات الرئيسة (دمشق، حمص، حماة، حلب، الرقة، درعا)، لقد أظهرت غالبية الجماعة السنية تعاطفها مع الثورة، وشاركت في فعالياتها (غنيم، 2011: 274)، لكن خروج بعض الخطابات الطائفية من رجال الدين السنة أدى لتراجع بعض السنة بالإضافة للطوائف الأخرى عن تأييد الثورة والعودة إما لتأييد النظام (البحيري، 2012)، أو الوقوف على الحياد في انتظار ما سيسفر عنه الصراع بين النظام والمعارضة مثل ما فعل المجلس الوطني الكردي في سوريا (صدقي، 2014: 45).

فالشيخ عدنان العرعور بفتاويه الانفعالية، الطائفية، إضافة لدعواته للجهاد، وقد اكتسب شعبية كبيرة في الأوساط الشعبية المحتجة في سوريا، ولاسيما في حمص ودرعا وإدلب وحماه ودير الزور، وقد رفع المحتجون في كثير من الأوقات لافتاتٍ وشعاراتٍ تؤيده وتحبذ خطابه، مما أدى للانحراف في مسار الثورة ومطالبها من شعارات جامعةٍ تحت مسميات الحرية والديمقراطية إلى مسميات شعارية لخصت في جزء منها نزوعاً نحو الطائفية والانتقامية والكراهية (كنعان، 2014: 131-132).

2. الطائفة العلوية:

كانوا يعرفون بالنصيريين*، وتعتبر كبرى الأقليات المذهبية، حيث تلي الأغلبية السنية، وهي طائفة منشقة عن مذاهب الشيعة في القرنين العاشر والحادي عشر (كنعان، 2014: 112-115)، وتبلغ نسبتهم حوالي 11.5% من مجموع السكان (كدر، 2012: 3). يعيش معظم العلويين في الجبال المعروفة باسمهم، والممتدة من جبال إسكندرون شمالاً حتى جبل لبنان جنوباً، يحدها شرقاً ملحقات حلب وحماة وحمص، وغرباً ساحل

* كانو يعرفون بأسم "النصيريين"، وجبالهم جبال النصيرية نسبة إلى محمد بن نصير، رجل دين من القرن التاسع الميلادي (من اتباع الحسن العسكري، الإمام الحادي عشر عند الشيعة)، وخلال فترة الانتداب الفرنسي على سوريا، أطلق الفرنسيون لقب "علويين" على أتباع هذا المذهب نسبة للأمام علي كرم الله وجهه، وانتشرت هذه العبارة في الكتب والصحف والتقارير الرسمية الفرنسية، وباتو يعرفون بالعلويين (كنعان، 2014: 112-115).

البحر الأبيض المتوسط (كنعان، 2014: 114)، وهي الطائفة التي ينتمي إليها الرئيس السوري بشار الأسد.

وعندما اندلعت الثورة السورية رجح البعض للوهلة الأولى أن الطائفة العلوية ستكون في صف النظام وضد الثورة، لكن سرعان ما أعلن البعض من الطائفة العلوية تأييدهم وانضمامهم للثورة والمطالبة بإسقاط النظام (البحيري، 2012). وكانوا ذوي حضور فاعل في أغلب تشكيلات المعارضة، وقد رفضوا في البيان الختامي لمؤتمرهم الذي عقدوه في آذار (مارس) 2013م الدمج بين الطائفة والنظام، واعتبروا أن من مهام الثورة السورية تحرير الطائفة العلوية من أسر النظام (كنعان، 2014: 135).

وفي المقابل لعب النظام الحاكم في سوريا على وتر الطائفية بزيادة الشعور بأن نجاح الثورة يعني إبادة جماعية لأبناء الطائفة العلوية من قبل الثوار (البحيري، 2012)، وكان للشعارات السلبية، والتصريحات السلبية، والعبارات الطائفية، التي أثارها رجال الدين السنة بحق الطائفة العلوية، وظهور جماعات مقاتلة تتدرج ضمن السلفية الجهادية، الدور الأهم في ابتعاد غالبية العلويين عن الثورة والعودة لتأييد النظام (كنعان، 2014: 131-136).

3. الأكراد:

تبلغ نسبتهم حوالي 8.5% من مجموع السكان، وعلى الرغم من أن غالبيتهم من المسلمين السنة إلا أنهم يفضلون التصنيف على أساس عرقي، ويتمركزون في مناطق شرق سوريا. لقد كانت الحكومات السورية المتعاقبة تميز تمييزاً واضحاً ضد الأكراد خوفاً من احتمال أن يجنحوا نحو الانفصال، حيث حرم الكثيرون منهم حتى من الحصول على الجنسية السورية طبقاً للقانون رقم (93) عام 1962م (عباس، 2012). وقد أصدر الرئيس بشار الأسد في 7 نيسان (أبريل) 2011م، مرسوماً تشريعياً يحمل رقم (49) يقضي بموجبه منح الجنسية السورية للعديد من أفراد الأقلية الكردية (غنيم، 2011: 274).

لقد سبقت الحركة السياسية الكردية قوى المعارضة في اتخاذ موقف واضح من الأزمة في سوريا، ففي أيار (مايو) 2001م، اجتمعت معظم الأحزاب الكردية في مدينة القامشلي، وأصدرت بياناً وضعت فيه تصورها لحل سياسي للأزمة، اتسم بالاعتدال ودعا إلى إجراء حوار بين السلطة والمعارضة لحقن الدماء، ووضع مبادئ لإصلاحات

ديمقراطية، من ضمنها تحقيق المطالب المشروعة للشعب الكردي في إطار وحدة البلاد (صدقي، 2014: 42). وفي المجمل إن موقف أغلب الأكراد بتنظيماتهم السياسية، مع المعارضة وضد النظام الحاكم في سوريا(البحيري، 2012).

4. الطائفة المسيحية:

تبلغ نسبتهم حوالي 10% من مجموع السكان، ينتشر المسيحيون في كل أنحاء البلاد إلا أن معظمهم يتركز في دمشق وحلب وحماة (كدر، 2012: 3-4).

لم يختلف موقف الطائفة المسيحية عن موقف باقي الطوائف في بداية الثورة حيث قاموا بمساندة الثورة، ويمكن أن نجد تفاوتاً بين المسيحيين تجاه إسقاط النظام، فالمسيحيون الكاثوليك، والبروتستانت، هم الأقرب للثورة، بعكس موقف المسيحيين الأرثودكس، والموارنة والآشوريين والكلدان الكاثوليك المؤيديين للإصلاحات التي أعلنها الرئيس السوري بشار الأسد. ولكن ما لبثوا حتى تراجع موقفهم المؤيد للثورة، بعد تخوف المسيحيين من وصول الإسلاميين للحكم في سوريا (البحيري،2012).

2.1.2.2.3 الطوائف الصغرى:

1. الطائفة الدرزية:

تبلغ نسبتهم حوالي 3% من مجموع السكان، ويتمركزون بشكل أساسي في منطقة جبل العرب ومحافظة السويداء بالجنوب الشرقي، والجولان المحتل (عباس، 2012).

تعد هذه الطائفة من أكثر الموالين للنظام الحاكم، على الرغم من حدوث بعض الانشقاقات داخل الطائفة، بانضمام بعض أبنائها، وإن كانوا بنسب صغيرة جداً لقوى المعارضة (البحيري، 2012).

2. الطائفة الإسماعيلية:

تبلغ نسبتهم حوالي 1.5% من مجموع السكان، ويتمركزون في منطقة السلمية التابعة لمحافظة السويداء (عباس، 2012).

3. الشركس والتركمان:

يشكل هذان العنصران 3% من مجموع السكان، ويتمركز الشركس قرب (منبج) في الشمال، وكذلك في ريف حمص وحماة وفي منطقة الجولان، أما التركمان فيتمركزون في مناطق حمص وحماة والجزيرة العليا (كدر، 2012: 3).

4. الشيعة:

عددهم قليل نسبيًا في سوريا حيث تبلغ نسبتهم حوالي 0.5%، ويتركز غالبيتهم في مدينة دمشق وفي ضاحية (السيدة زينب) القريبة. كذلك في بعض القرى في محافظة حمص(عباس، 2012).

5. الأرمن:

يشكل الأرمن 4% من إجمالي السكان السوريين، ويتمركزون في المدن السورية خاصة في حلب (كدر،2012: 3).

6. أقليات قومية وعرقية أخرى:

مثل الألبان والداغستان والشيشان ويعتبرون أقلية سنية، أما بالنسبة لليهود فقد هاجر معظمهم بعد سماح الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد لهم بمغادرة البلاد في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، وتشير الإحصائيات إلى بقاء عدد قليل جداً لا يتجاوز الآلاف في كل من حلب ودمشق حصراً، وهناك دراسات تقول إن عددهم لا يتجاوز المئات (بشور،2001: 36).

بالنظر إلى مكونات المجتمع السوري وتنوع وتعدد مكوناته، ولما لهذه المكونات والطوائف من امتدادات إقليمية نرى بوضوح أن تلك المكونات شكلت أحد أهم التحديات والمخاوف الإقليمية والدولية، لما لتلك المكونات من تأثير على مستقبل سوريا ومحيطها الإقليمي، بسبب التركيبة السياسية للحكم وليس التركيبة الاجتماعية للمجتمع السوري، حيث هناك تأثير متبادل لهذه المكونات والجوار السوري.

ويرى الباحث بأن مكونات المجتمع السوري لعبت دوراً مهماً في الأزمة، فبالنظر إلى تركيبة القوى السياسية الداخلية في الأزمة نجد أن القوى المؤيدة للنظام تتشكل بصورة رئيسة من الطائفة العلوية ومن الأقليات الأخرى من العرب المسيحيين والدروز والتركمان وغيرهم الذين تشكل مخاوفهم من تعرضهم لبطش التيارات الإسلامية المتطرفة دافعاً كبيراً لارتباطهم بالنظام، بالإضافة إلى بعض السنة وهي موحدة ولا تعاني من أي انقسام فيما بينها، وفي المقابل يشكل العرب السنة الكتلة الرئيسة لقوى المعارضة، ورغم ذلك تعاني من انقسامات بسبب تأثير القوى الخارجية الواضح والكبير لاسيما القوى الإقليمية والدولية، فالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة آخر أجسام المعارضة –الذي تم تشكيله نتيجة لضغوط مارستها القوى الخارجية وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية وقطر– لا يتمتع بنفوذ يذكر على وحدات المقاتلين داخل سوريا، الأمر الذي أثر على

مجريات الصراع على الأرض نتيجة تنوع وتناقض توجهات المجموعات المقاتلة حتى وصلت لحد الأقتتال فيما بينها.

2.2.2.3 النظام السياسي في سوريا:

هناك خلط بين مذهبية النظام وأيديولوجيته الفكرية والتي تعطيه بعداً قومياً، فينشأ التعامل معه على أساس تصنيفي، بينما الواقع يشهد بتنوعه الأيديولوجي والمذهبي على عكس كثير مما يتم ترويجه، فما يتم ترويجه يترافق في العادة مع خطاب طائفي لمعارضي النظام السوري في الداخل والخارج (عسكر، 2012: 13-15). لقد مر تطور النظام السياسي في سوريا منذ الاستعمار المباشر بثماني مراحل هي:

1.2.2.2.3 مرحلة المملكة العربية السورية والاستقلال الأول:

تمثل بانعقاد المؤتمر السوري الأول في دمشق عام 1919م، برئاسة الأمير فيصل بن الشريف حسين بن علي، حيث أعلن المؤتمر عن استقلال سوريا الكبرى تحت اسم "المملكة العربية السورية" وتمت مبايعة فيصل ملكاً عليها، وأقر المؤتمر دستور البلاد وتشكلت أول حكومة دستورية، وانتهت هذه المرحلة بمعركة ميلسون غير المتكافئة عام 1920م، بين الجيش السوري بقيادة وزير الدفاع يوسف العظمة، والجيش الفرنسي بقيادة الجنرال غوابيه، حيث دخل الفرنسيون دمشق وأعلنوا تقسيم سوريا إلى أربعة أقاليم على أساس مذهبي هي: دمشق، وحلب، واللاذقية، وجبل العرب، إضافة إلى لواء الأسكندرونة (زين، 1977: 132).

2.2.2.2.3 مرحلة المقاومة ودستور سوريا تحت الاحتلال الفرنسي:

تفجرت الثورة في سوريا تحت الاحتلال الفرنسي في سائر المناطق، ولم تتمكن قوات الاحتلال الفرنسي من قمعها، فرضخت لإجراء انتخابات تأسيسية في 10 نيسان (أبريل) 1928م لوضع دستور جديد، حيث تم العمل بالدستور الجديد الذي أقر النظام الجمهوري، وتم إجراء بموجبه أول انتخابات نيابية ورئاسية انتخب فيها محمد علي عايد أول رئيس للجمهورية السورية، وبعد انسحاب فرنسا من لواء الاسكندرونة وتسليمها لتركيا استقال رئيس الجمهورية هاشم الآتاسي في ذلك الوقت وأعلن توقيف العمل بالدستور، واستمر ذلك حتى عام 1941م، وانتهت بذلك هذه المرحلة (ريان، 2006: 328).

3.2.2.2.3 مرحلة الجلاء والاستقلال الوطني الثاني:

بدأت هذه المرحلة مع تصاعد المقاومة للفرنسيين خاصة مع نهاية الحرب العالمية الثانية،

حيث رفعت الحكومة السورية الأمر إلى مجلس الأمن، ولقيت دعماً من البريطانيين، وبذلك تم إعلان جلاء القوات الفرنسية من سوريا وأنجزت سوريا بذلك استقلالها الوطني من الاستعمار الفرنسي عام 1946م (زين، 1977: 151).

4.2.2.2.3 مرحلة تجميد الدستور والانقلابات العسكرية بعد الاستقلال:

بدأت هذه المرحلة عام 1948م، حيث مر النظام السياسي السوري بحالة من الاختلال السياسي والعسكري، عبرت عن نفسها بمجموعة من الانقلابات العسكرية، بدأت عام 1948م، حتى عام 1954م، مما أدى إلى تجميد العمل بالدستور، وخضوع سوريا لحكم رؤساء من العسكريين، وتعطلت بها الحياة السياسية، وقيدت فيها عمل الأحزاب والمؤسسات الوطنية، وتميزت هذه المرحلة بالنزوع نحو الاشتراكية والتعاون مع الاتحاد السوفيتي والتطلع للتعاون مع مصر (المعلم، 1985: 153).

5.2.2.2.3 مرحلة الجمهورية العربية المتحدة:

بدأت هذه المرحلة بالإعلان عن الوحدة بين مصر وسوريا في 22 شباط (فبراير) 1958م، وتوقيع ميثاق الجمهورية المتحدة من قبل الرئيسين المصري جمال عبدالناصر والسوري شكري القوتلي، حيث تم اختيار جمال عبدالناصر رئيساً، واختيار القاهرة عاصمة للجمهورية الجديدة، وانتهت هذه المرحلة بانقلاب عسكري في دمشق قاده عبدالكريم النحلاوي في 28 أيلول (سبتمبر) 1961م، وأعلن عن انسحاب سوريا من الوحدة، وقيام الجمهورية العربية السورية. تميزت هذه المرحلة بغياب أو تقييد التعددية السياسية في سوريا، وغلبة الطابع العسكري على الجهاز التنفيذي، وتأميم الشركات والبنوك الخاصة والقطاع الخاص، واستفحال دور جهاز المخابرات (غنيم، 2011: 263).

6.2.2.2.3 مرحلة التقلبات السياسية وسيطرة حزب البعث على السلطة:

بدأت هذه المرحلة باستلام حزب البعث للحكم في سوريا عام 1963م بعد الانفصال بين مصر وسوريا وانتهاء حكومة الوحدة، وطرح حزب البعث شعار الخروج من العصر الزراعي، الأمر الذي أدى إلى تعزيز طبقة التجار والتي بدأت تنمو نحو تكوين برجوازية رأسمالية، لكن الخلافات والصراعات التي عصفت داخل مكونات وتيارات حزب البعث أدت إلى تصفيات داخل الحزب، وانتهت هذه الفترة بانقلاب عسكري قاده حافظ الأسد عام 1970م، وأسماه "الحركة التصحيحية" (بشور، 2001: 93). وتميزت هذه المرحلة بما يلي: (غنيم، 2011: 268)

1. هيمنة حزب البعث على مقاليد الحكم، وتهميش القوى الأخرى وإضعاف التعددية.

2. انتهاج الديمقراطية المركزية.
3. الصراع بين المكونات والتيارات داخل حزب البعث.
4. التحول عن مفهوم الاشتراكية العربية إلى الاشتراكية العلمية (الماركسية).
5. عودة القوى الإقطاعية والرأسمالية، وإعادة تشكيل القوى الاجتماعية.
6. تفشي نفوذ القادة العسكريين في حزب البعث على القادة الحزبيين.
7. تصفية التيار الناصري في الحزب، ومحاربة وجوده بين الجمهور.
8. إعطاء الأولوية في فكر الحزب، للثورة العربية القومية، وليس للثورة الاجتماعية.

7.2.2.2.3 مرحلة الحركة التصحيحية:

الحركة التصحيحية هي انقلاب عسكري قاده وزير الدفاع حافظ الأسد ورئيس الأركان مصطفى طلاس في 16 تشرين ثاني (نوفمبر) 1970م، للاستيلاء على السلطة. وكانت الحركة التصحيحية بداية عهد جديد في سوريا، فقد تم إدخال إصلاحات إلى حزب البعث العربي الاشتراكي، وإنهاء الصراعات الداخلية فيه، ورسخت سلطة الدولة، وأنهت زمن الانقلابات العسكرية (صبرا، 2013: 47). ففي أوائل عام 1971م انتخب الأسد رئيسًا للجمهورية بأغلبية شعبية ساحقة، وبدأ العمل لإصلاح الأوضاع السياسية في سوريا وتوطيد سلطته، حيث عمل على إنشاء نظام رئاسي يضع صلاحيات واسعة في شخص رئيس الجمهورية (كنعان، 2014: 123).

مستفيداً من تجارب سابقيه الفاشلة، وسع حافظ الأسد دائرة مؤيديه داخل الحزب وخارجه، وقام بمجموعة من الإجراءات الإصلاحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فباشر بسياسة انفتاح اقتصادي محدود تطور على مراحل تمثل بتشجيعه لمشاريع القطاع الخاص، وتشجيع رؤوس الأموال الخارجية والداخلية للاستثمار في سوريا (غنيم، 2011: 269).

نتيجة لتلك الإجراءات تطورت في المجتمع السوري ثلاث طبقات جديدة، منها طبقتان رأسماليتان: الأولى تكونت مع ظهور برجوازية بيروقراطية من كبار الموظفين وكبار العسكريين الذين استفادوا من الوجود السوري في لبنان ومن مواقعهم في أجهزة الدولة للقيام بعمليات تجارية غير قانونية تحالفوا بعدها مع جزء من البرجوازية التجارية، حيث قدمت الأولى التسهيلات الجمركية والإدارية والثانية المال والخبرة والعلاقات الاقتصادية، وقد تطورت إلى جانبها برجوازية رأسمالية أخرى مستقلة عن القوى السياسية ونفوذ الحزب والدولة مستفيدة من سياسة الانفتاح الاقتصادي، وكونت البرجوازية الوطنية (بشور، 2001: 70)

لقد حرمت النقابات حتى من ممارسة مهامها المطلبية، فمنذ عام 1970م، لم تجر أي مطالبة بحقوق أجور أو عمل أو حرية إطلاقاً، وهذا الأمر ساهم مساهمة كبيرة في خلق الركود التاريخي واستمراره، حيث إنّ أكثر ما تأثر به هي الفئات الوسطى (برقاوي، 2014: 19).

وعلى المستوى السياسي لجأ حافظ الأسد لتوسيع دائرة مؤيديه بطريقة هي أشبه بالخديعة السياسية، فأنشأ في 7 آذار (مارس) 1972م إطاراً سياسياً جديداً سماه "الجبهة الوطنية التقدمية"، وهو ائتلاف مكون من عدد من الأحزاب اليسارية والقومية، والتي أصبحت مع الوقت على الهامش دون أي تأثير في الواقع السياسي أو الاجتماعي مقابل ذلك شارك بعض أعضاء من الأحزاب المكونة للجبهة بشكل رمزي في مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية، لكنه حظر عليها أن تعمل على استقطاب الطلاب في المؤسسات التعليمية والمجتمع، ومنعها من إصدار منشورات أو جرائد أو مطبوعات خاصة بها، وبالتالي فقدت تلك الأحزاب وجودها في الشارع (الأحمد، 2005).

أنشأ حافظ الأسد إلى جانب البنية التعددية، الهياكل الشكلانية للحكم الديمقراطي مثل مجلس الشعب عام 1973م، وقام بإعداد الدستور الذي لم يختلف كثيراً عن النظام الداخلي لحزب البعث أو دستور حزب البعث لعام 1947م، وانسجاماً مع هذا الواقع عرفت المادة الثامنة من الدستور السوري الدائم لعام 1973م نظام الحكم بأنه نظام ديمقراطي "سوريا دولة ديمقراطية شعبية اشتراكية ذات سيادة" واعتبر أن حزب البعث "هو الحزب القائد للمجتمع والدولة وهو الذي يقود الجبهة الوطنية" هذه المادة بالدستور أطلقت يد حزب البعث ونظام حافظ الأسد بالحكم منفرداً بحزب واحد وديكور من المشاركة المحدودة، بعيداً عن أي أساس ديمقراطي حقيقي (غنيم، 2011: 269). استمر على سدة رئاسة سوريا حتى وفاته في 10 حزيران (يونيو) 2000م إثر غيبوبة استمرت يومين بسبب مرض سرطان الدم الذي كان يعاني منه قبل ذلك بسنوات (الأحمد، 2005).

8.2.2.2.3 مرحلة التوريث:

بعد استقرار الحكم للرئيس حافظ الأسد، وانتهاء كل شكل من أشكال المعارضة في سوريا، بدأ العمل لتوريث الحكم لابنه باسل لولا مشيئة الله بوفاته بحادث سير، فأخذ يعمل لتوريث الحكم لابنه الدكتور بشار الأسد (الأحمد، 2005). وبعد وفاة حافظ الأسد في 10 حزيران (يونيو) 2000م، تولى نائبه الأول عبدالحليم خدام منصب رئيس الجمهورية بشكل مؤقت، وقرر عندها عبدالحليم خدام ترقية بشار الأسد من رتبة عقيد إلى رتبة فريق، وعينه قائداً عاماً للقوات المسلحة السورية، وقام مجلس الشعب السوري بتعديل المادة (83) من الدستور والمتعلقة بعمر المرشح لمنصب الرئاسة، ووافق المجلس بإجماع أعضائه بخفض الحد الأدنى لعمر المرشح لمنصب

الرئيس من (40) عاماً إلى (34) عاماً لتمكين بشار الأسد كقيادي في حزب البعث العربي الاشتراكي من عرض ترشيحه على مجلس الشعب لمنصب رئيس الجمهورية، وأصبح بذلك أول رئيس عربي يخلف والده في حكم جمهورية (غنيم، 2011: 271).

واصل الأسد الابن لسياسات أبيه مسبباً قدراً عاليا من الإحباط لكافة القوى السياسية التي توقعت منه إصلاحاً للوضع السياسي والاقتصادي والأمني، وجاءت سياسته الخارجية أكثر عجزاً عن الاستجابة لمتطلبات العصر، مما وضعه في حالة عزل وحصار فعلي، شاركت فيه أطراف عربية ودولية، الأمر الذي أدى إلىتفاقم الوضع الاقتصادي وزيادة معاناة الشباب على الأخص (أحمد وآخرون، 2012: 168).

لقد عمق الخلاف بينه وبين الجماعات الشعبية غير البعثية أو العلوية، علاوة على أنه لم يضع حداً لجنوح طبقة الاستغلال من رجال الأعمال، أو يدعم طبقة الليبراليين والسياسيين الوطنيين أو يقوم بتفعيل نظام الاقتصاد الحر، أو يرصف طريق الديمقراطية الشعبية، بل ظل يلعب بالأوراق ذاتها التي تكرس لنظام سياسي يقوم على حكم الفرد والطائفية ورجال الأعمال ورفض التوجه نحو تشكيل مجتمع سياسي واقتصادي جديد، فكانت المحصلة أن باعد الرئيس بشار الأسد ما بينه وبين الشارع السوري السياسي الوطني، وهو ما قاد إلى الوضع السياسي الحالي (شكري، 2012: 67).

وخلال مرحلة بشار الأسد تعزز دور الطبقة الرأسمالية خاصة في المدن الكبيرة، وتوسعت طبقة العمال وصغار الموظفين والعاملين في قطاع الخدمات، الأمر الذي أضعف البنية الاجتماعية والاقتصادية للريف، ووسع الفجوة بين الطبقات في المدينة، وظهرت الفئات ذات الثراء الفاحش، بينما عانى باقي أفراد المجتمع من العوز والفقر، في مجتمع حقق اكتفاء ذاتياً في مجالي الإنتاج الغذائي والكسائي لكن غابت عنه العدالة الاجتماعية (غنيم، 2011: 277).

السلطة في سوريا تتمثل الآن بالرئيس بشار الأسد، وشقيقه ماهر الأسد رئيس الحرس الجمهوري، وابن خاله رامي مخلوف الملياردير المسيطر على الاقتصاد السوري، وابن خاله العقيد حافظ مخلوف رئيس قسم التحقيق في جهاز أمن الدولة (صبرا، 2013: 56)، وكان معهما صهره الجنرال اصف شوكت نائب رئيس أركان الجيش قبل أن يتم اغتياله في 18 تموز (يوليو) 2012م، في انفجار استهدف مقر الأمن القومي.

ويرى الباحث بأن القيادة في سوريا هي قيادة فردية شمولية، تتركز فيها السلطات بيد أشخاص موالين للرئيس السوري بشار الأسد، مما كان له أثر واضح في الأزمة السورية، تمثل بصمود نظام الأسد على الرغم من شدة الأزمة والضغوط الكبيرة التي يواجهها.

3.2.2.3 حزب البعث العربي الاشتراكي:

تأسس حزب البعث عام 1932م، من قوى سياسية ظهرت في ذلك الوقت على الساحة السورية وهي عصبة العمل الوطني، من بعض المثقفين والمعلمين والموظفين وبعض التجار، وإثر خلاف مبكر خرج منها ميشيل عفلق وصلاح البيطار وزكي الأسوزي، وكونوا حركة الأحياء، التي أصبحت حركة البعث ثم اندمجت مع الحزب العربي الاشتراكي الذي أسسه أكرم الحوراني ليشكل منها حزب البعث العربي الاشتراكي (بشور، 2001: 89)*.

عصفت الخلافات بالحزب خاصة الخلافات بين الناصريين في الحزب وأتباع الانفصال، الأمر الذي أدى إلى صراع مرير امتد إلى الواقع السوري برمته على كافة المستويات السياسية والاجتماعية، وترافق ذلك مع صراع عنيف داخل المؤسسة العسكرية "الجيش"، ثم أتت الوقائع بعد ذلك، من اتخاذ الحزب قراراً بحل نفسه، تحقيقاً لشرط الوحدة بين مصر وسوريا، ونقل جميع الضباط البعثيين إلى مصر وتفريقهم على وحدات عسكرية مختلفة ومتباعدة. وبعد الانفصال وعودة الضباط الذين شكلوا اللجنة العسكرية من القاهرة وقاموا بانقلاب آذار (مارس) 1963م، وتسلم حزب البعث الحكم في سوريا (غنيم، 2011: 267).

وباستلام حزب البعث السلطة، هيمن على كافة شؤون الدولة، وغيّر في رؤيته الفكرية وأسقط الاشتراكية بمفهومها العربي واستبدالها بالاشتراكية العلمية "الماركسية"، ومع ذلك ظل الصراع متواصلاً داخل الحزب، على شكل تكتلات وتيارات تزعم خلالها كل من نور الدين الأتاسي وصلاح جديد أحد أقوى هذه التيارات، بينما تزعم حافظ الأسد تياراً آخرا أسماه الحركة التصحيحية، وقام من خلالها بانقلاب عسكري في 16 تشرين الثاني (نوفمبر) 1970م، واستلم الحكم وهيمن على كل المؤسسات واعتقل كل خصومة بمن فيهم صلاح جديد ونور الدين الأتاسي الذي بقي معظمهم في السجن حتى موتهم (الأحمد، 2005).

---

*كانت فكرة الحزب قد تبلورت على يد ميشيل عفلق وزكي الأسوزي، حيث نحا الحزب بتوجهات اشتراكية قومية تلخصت في الشعار الأساسي للحزب "وحدة، حرية، اشتراكية"، واعتبر حزب البعث الوحدة هي محور فكر الحزب على أساس أنها الرسالة الخالدة للأمة العربية. لقد وضع حزب البعث العربي الاشتراكي نصب عينيه شعار استعادة الوحدة العربية، ومن هنا بدأت قوة حزب البعث واتسعت بنيته التنظيمية، حيث امتدت إلى الوطن العربي، وتمسك بمفهوم القطر للتعريف بالوحدة الوطنية السياسية لكل بلد عربي (الأحمد، 2005). وللحقيقة فقد سعى العديد من مؤسسي الحزب بوعي وتفان مخلصين من أجل تحقيق الوحدة العربية، وكثيراً ما تعرضوا للاعتقال والاضطهاد، لكن القيادات اللاحقة لحزب البعث ولاسيما بعد انهيار الوحدة مع مصر، انحرفوا بحزب البعث إلى خلافات داخلية وانحرافات مسلكية أدت لتحول الحزب لأداة تسلط على باقي القوى السياسية والاجتماعية (غنيم، 2011: 266).

4.2.2.3 اللجنة العسكرية لحزب البعث ودورها في السيطرة على الحكم والجيش السوري:

هي اللجنة التي تشكلت من ضباط حزب البعث في مصر، وكان الأبرز داخل هذه اللجنة كل من محمد عمران، وصلاح جديد، وحافظ الأسد وثلاثتهم من العلويين، وبعد عودتهم إلى سوريا بعد الانفصال عام 1961م بدءوا بالتخطيط لاستلام السلطة، وشكلوا وحدة متراصة على أساس تسلم السلطة مجتمعين (الأحمد، 2005). ومن الأنصاف القول إن تلاقي الضباط الثلاثة لم يكن على أساس الولاء الطائفي أو المذهبي إنما على أساس انتمائهم البعثي (غنيم، 2011: 267).

لقد خطط هؤلاء الضباط للسيطرة على مفاصل الجيش الأساسية، فعمدوا إلى ترئيس الضباط الناصرين عليهم في ألوية كاملة، بينما تسلموا مسؤوليات قادة كتائب وفصائل، وهؤلاء هم الأكثر فاعلية على الأرض. وكان البعث يسيطر بتودده على الجيش ويسرح الناصريين (الأحمد، 2005). وما إن بدأ الصراع بين اللجنة العسكرية وأمين الحافظ والتنافس على السلطة لكسب العسكريين كل إلى جانبه، بدأت المذهبية تطفو على سطح الأحداث في سوريا بدءاً من مؤسسة الجيش، حيث بدأ أمين الحافظ باستعمال الأسلوب المذهبي ويطلق النعوت السلبية ضد اللجنة العسكرية التي كان معظمها من العلويين (صبرا، 2013: 45).

لقد تكاثر العلويون في الجيش وفي الإدارات مع تعدد دورات قبول ضباط في الجيش ومع تطور الحياة الاقتصادية في سوريا، وعزوف الشباب السنة على الدخول في الجيش أو الكليات حيث وجدوا مستقبلهم ليس في المؤسسة العسكرية بل في العمل الحر والخاص، وكانت الحياة التجارية والمهنية الأخرى كلها مهن شبه مقفلة على أبناء المدن سنة ومسيحيين (الأحمد، 2005). لقد كان قتل محمد عمران بعد سجن صلاح جديد تجسيداً لنهاية اللجنة العسكرية، ففي عهد حافظ الأسد أصبح كل السنة لا يملكون أي مناصب فعلية، حيث كان وزير الدفاع ورئيس الأركان ورئيس مجلس الشعب سني ولكنهم لا يملكون أية صلاحيات إلا تنفيذ أوامر حافظ الأسد، الذي كان بيده كل الصلاحيات* (صبرا، 2013: 111-122).

*لقد كان حافظ الأسد متخوفاً من أن تمسك السنة في الجيش على الرغم من أن مخاطر التحدي لمركز الأسد في الأصل نبعت أساساً من داخل الطائفة العلوية ذاتها، حيث كان 90% من سجناء الرأي في سوريا من العلويين فضلاً عن العلويين المعارضين الذين سجنوا أو قتلوا أو نفوا خارج سوريا. لقد كان يقوم بإقصاء أي شخص يسبب خطراً على استمرار النظام سواء كانوا علويين أم غيرهم، وكان يقوم بإعطاء امتيازات للعلويين ليضمن ولاءهم شأنه شأن أي نظام شمولي آخر حتى رفعت الأسد الذي تولى قيادة سرايا الدفاع، وهي نخبة من وحدات الجيش ذات أهمية سياسية وإستراتيجية متمركزة حول دمشق، استطاع بها أن يحمي نظام أخيه الأكبر. وقام بضم سرايا الدفاع إلى الفرقة الرابعة وباقي الفرق الأخرى بعد طرد رفعت الأسد من سوريا، ويقود ماهر الأسد الفرقة الرابعة بالإضافة للحرس الجمهوري في عهد بشار الأسد.

ولكون معظم التحديات نبعت من داخل الطائفة العلوية، وضع الأسد ثقته في أشخاص مقربين إليه كأفراد عائلته، أو قريته (القرداحة) وما يجاورها، لكي يؤمن نفسه ضد من هم من طائفته الدينية نفسها، واعتمد الأسد على الجيش والأمن بشكل متزايد، فعزز دورهما الفعلي في الحكم على حساب حزب البعث الذي بقي كواجهة أيديولوجية للنظام يقود الأحزاب الأخرى من خلال "الجبهة الوطنية التقدمية" (كنعان، 2014: 123-124).

5.2.2.3 "الربيع العربي":

يُقصد به تلك الاحتجاجات والتظاهرات والانتفاضات الشعبية السلمية الواسعة، التي اندلعت شرارتها من تونس عام 2010م، وفي مدينة سيدي بوزيد تحديدًا، بعد أن أضرم الشاب التونسي محمد بوعزيزي النّار في نفسه احتجاجاً على الوضع القائم، وسرعان ما انتقلت تلك الشرارة إلى العديد من الأقطار العربية كمصر وليبيا واليمن والبحرين وسوريا، وعرفت باسم "الربيع العربي"*. ولقد بات واضحاً، بأنّ ظاهرة الثورات العربية، كحدث سياسي وفعل اجتماعي، أفرز آثاراً هائلة محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا، وعلى أكثر من صعيد (أحمد وآخرون، 2012: 114).

لقد أثارت تلك الثورات جدلاً واسعاً حول أسباب اندلاعها، إذ ردها البعض إلى أسباب داخلية فقط تمثلت في تفشي الفساد السياسي والمالي، وغياب الديمقراطية، وعدم احترام حقوق الإنسان، بينما ذهب آخرون باعتبارها جزءاً من المؤامرة الأمريكية على المنطقة العربية، وإن ما يحدث في دول الربيع العربي تجلى فيما أطلقت عليه وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس "الفوضى الخلاقة"، وهو مخطط يستهدف إحداث القلاقل في المنطقة، وصولا إلى إعادة رسم الخريطة الجيوسياسية طبقا للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط بما يتماشى مع مشروع "الشرق الأوسط الكبير".

ويرى الباحث بأن أحداث "الربيع العربي" –والذي يعد ترجمة لإستراتيجية الفوضى الخلاقة– أظهر إخفاقاً جديداً لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة وكشف عن عجز القوة، حيث بدا ذلك واضحاً في تخبط الولايات المتحدة الأمريكية وترددها، مما أدى لخسارة الولايات المتحدة الأمريكية للمزيد من النفوذ في المنطقة لصالح قوى أخرى أهمها روسيا، كما يرى الباحث

* ظهر مصطلح الربيع العربي لأول مرة على لسان كبار صناع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو مصطلح أطلقته وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون في 13 نيسان (أبريل) 2011م، وتم تداوله في معرض وصفهم للتغيرات الجارية على الساحة العربية ومن ثم تم تداولة في أنحاء العالم (أحمد وآخرون، 2012: 114).

أن الولايات المتحدة الأمريكية أخفقت حتى الآن في استغلال وقائع وتطورات "الربيع العربي" لتغيير موازين القوى الإقليمية لمصلحتها لا سيما ضد محور إيران–سوريا–حزب الله، في حين أن هناك استفادة أو ربما أرجحية روسية تمثل ذلك في اتفاقية جنيف في 14 أيلول (سبتمبر) 2013م، حول الكيماوي السوري، فلقد أظهرت أزمة الكيماوي السوري أن أوباما لا يملك قوة إرادة سياسية توازي القوة المادية "العسكرية التي بين يديه أي "عجز القوة".

كما يعتقد الباحث بأن ذلك تمثل أيضاً بالفهم الخاطئ للولايات المتحدة الأمريكية لمجريات الربيع العربي لا سيما في مصر الجديدة بعد ثورة 30 حزيران (يونيو) 2013م، وسقوط حكم الإخوان المسلمين التي راهنت عليه كونه يمثل التيار الأكثر اعتدالاً في الإسلام السياسيى، وأنه سيتمكن من السيطرة على الحكم في المنطقة العربية، وأنها ستقوم بمكافحة الحركات الإسلامية المتشددة.

3.2.3 أسباب اندلاع الأزمة السورية:

لقد فرضت كل الخلفيات السابقة نفسها وشكلت البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أدت إلى اندلاع الثورة السورية، وكذلك على أسلوب إدارة كل طرف من أطراف الأزمة من واقع الزاوية التي ينظر بها للأحداث وبموقف باقي الأطراف. ومن خلال تحليل الباحث لتطور النظام السياسي في سوريا والمكونات الاقتصادية والاجتماعية، يمكن تقسيم الأسباب التي أدت إلى اندلاع الأزمة السورية إلى أسباب داخلية سياسية وأخرى اقتصادية واجتماعية، وأسباب مباشرة، وأسباب وعوامل خارجية أدت إلى اندلاع الأزمة السورية، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

1.3.2.3 الأسباب السياسية:

- قانون الطوارئ المفروض منذ استلام حزب البعث لسدة الحكم عام 1963م، فمنذ ذلك الوقت تزايدت الفجوة بين المؤسسات القائمة بحكم القانون، والتي تؤكد على حقوق الإنسان، والانتخابات والمساءلة، بالإضافة إلى تنامي دور الأمن في النظام السياسي، الأمر الذي أفضى إلى قمع الحريات المدنية والحركات السياسية والاعتقال السياسي الذي طال كل طوائف وفئات المجتمع ولاسيما الطائفة العلوية.
- احتكار السلطة في حزب البعث، فالمادة الثامنة من الدستور السوري الدائم لعام 1973م، والتي كرسّت مبدأ "الحزب القائد" للمجتمع والدولة، وهو الذي يقود الجبهة الوطنية التقدمية، ويوجهها وتدور في فلكه، مما أدى إلى شلل الحياة السياسية وانتهاء الأحزاب السياسية والتنوع السياسي في سوريا.

- القيود المفروضة على إنشاء الأحزاب والجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني (الجزيرة ب، 2012: 2).
- غياب الديمقراطية والحريات العامة، والتوغل الأمني في تفاصيل حياة المواطن السوري (برقاوي، 2014: 17).
- غياب انتخابات رئاسية تعددية، والاقتصار على مبدأ الاستفتاء على الرئيس في شكل تصديق انتخابي، يضمن عدم وجود مرشحين آخرين إلى جانب المرشح الذي تقترحه القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي.
- العلاقة بين السلطات الثلاثة مختلّة بصورة صارخة لصالح السلطة التنفيذية، فمجلس الشعب لا يتعدى كونه هيئة تصديق على مشاريع القوانين التي تطرحها الحكومة، فلم يسجل أن مجلس الشعب قد استجوب أحدا من الوزراء أو حجب الثقة عن وزارة معينة أو حتى التهديد بحجبها، وكذلك السلطة القضائية تعاني معاناة حقيقية من تسلط الأجهزة الأمنية والإدارة البيروقراطية.
- الانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان، وسوء المعاملة، فحسب تقرير لمنظمة هيومن رايتس ووتش فإن السلطات السورية كانت من الحكومات الأسوأ في انتهاكات حقوق الإنسان للعام 2010م (بدرخان،2013: 8).
- العائلة القابضة على السلطة منذ أكثر من أربعين عاماً، والتي تتمثل الآن بالرئيس بشار الأسد، وشقيقه ماهر الأسد رئيس الحرس الجمهوري، وابن خاله رامي مخلوف الملياردير المسيطر على الاقتصاد السوري، وابن خاله العقيد حافظ مخلوف رئيس قسم التحقيق في جهاز أمن الدولة بالإضافة لصهره الجنرال اصف شوكت نائب رئيس أركان الجيش.
- قمع المعارضة بطريقة وحشية، وارتكاب المجازر بحقها ابتداء من مجزرة حلب عام 1979م وانتهاء بمجزرة سجن صيدنايا العسكري عام 2008م، مما أدى بالمعارضة للهجرة خارج سوريا، وتسلط الأجهزة الأمنية وسوء المعاملة (بدرخان، 2013: 8).
- التوريث، حيث عمد حافظ الأسد لتسليم السلطة لابنه بشار، حيث تم تعديل المادة المتعلقة بعمر الرئيس في الدستور.

2.1.3.2.3 الأسباب الاقتصادية والاجتماعية:

- الفساد المستشري وغياب الشفافية ونهب المال العام، حيث تحتل سوريا المرتبة (127)

عالمياً من حسب معايير الشفافية حسب إحصاءات 2010م (أحمد وآخرون، 2012: 171).

- غالبية الأسر كانت تعاني من تراجع إنفاقها بين عام 2004م، و2009م، لعدة أسباب منها ارتفاع اسعار السلع المستوردة، وتحرير أسعار الوقود، والسماد على المستوى المحلي، وضعف كفاءة السوق، حيث إن كل هذه الأمور تسببت في ارتفاع كبير في الأسعار، وتآكل القوة الشرائية (نصر وآخرون، 2013: 19).
- الأوضاع المعيشية الصعبة وغلاء الأسعار وارتفاع الضرائب وانخفاض دخل الفرد.
- يعاني المجتمع السوري من فجوة اقتصادية كبيرة بين الطبقة الوسطى والطبقة الغنية.
- النمو المرتفع نسبياً لإجمالي الناتج المحلي بين 2001م، 2010م لم ينعكس على الاستهلاك الخاص، وعلى الرغم من تحقيق الاقتصاد السوري لمعدلات نمو مرتفعة نسبياً ما يقرب من 4.45% خلال تلك الفترة، ظل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي أقل بكثير عند حدود 2%، ولم يحقق تقارباً مع مستوى الدول النامية الناجحة (نصر وآخرون، 2013: 16).
- ارتفاع معدلات البطالة وعدم القدرة على خلق الوظائف في سوق العمل.
- تراجع معدلات التشغيل من 47% في عام 2001م إلى 39% في العام 2010م، الأمر الذي أدى إلى زيادة الفئات المهمشة في المجتمع. كما أن هناك خللاً كبيراً بين مختلف المحافظات بالنسبة للمعدل الوسطي لإنفاق الأسرة (نصر وآخرون، 2013: 19).
- عدم قيام الرئيس بشار الأسد بالإصلاحات الاقتصادية التي وعد بها عند توليه السلطة.
- ضعف الأداء المؤسساتي والغياب التام لتنفيذ الإصلاحات والمبادرات الرامية إلى الإصلاح ومكافحة الفساد بالإضافة إلى ضعف في الإدارة العامة والحكم الرشيد، ومن ضمن ذلك هدر الأموال العامة، والإجراءات القضائية والتشريعية معقدة، وضعف مساءلة الحكومة وإدارتها للموارد العامة، وغياب الشفافية في السياسات العامة (أحمد وآخرون، 2012: 172).

3.3.3.2.3 الأسباب المباشرة التي أدت إلى اندلاع الثورة السورية:

بدأت إرهاصاتها باعتداء شرطي سوري بالضرب على أحد أبناء تجار السوق بمنطقة الحريقة في دمشق يوم 17 شباط (فبراير) 2011م، مما أثار استياء الناس الذين تجمعوا على الفور، وخرجوا بمظاهرة عفوية لم يكن مخططاً لها في محاكاة لحادثة الفتى محمد البوعزيزي الذي أطلق شرارة الثورات العربية، حيث هتف المتظاهرون بشعار "الشعب السوري ما بينذل"، وقام الأمن

بتفريقهم بالقوة. ومن ثم اعتقال أطفال درعا بتهم سياسية وقتل بعضهم في المظاهرة التي خرجت في 15 آذار (مارس) 2011م في مدينة درعا.

4.3.3.2.3 الأسباب والعوامل الخارجية:

- التحديات الخارجية الناتجة عن تهديد النظام السوري، وتهديد الدولة واستقراراها على غرار ما حدث في العراق، حيث واجهت سوريا مجموعة متزايدة من الضغوط الخارجية التي اتسمت بتتابعها السريع في محاولة لتقليص الخيارات أمام النظام السوري، وتضييق مساحة المناورة وتجميع الأوراق، وتزامنت الضغوط الخارجية مع أخرى داخلية تمثلت في ضرورة الإصلاح الشامل، وتحسين الأوضاع الاقتصادية (ياسين، 2006: 156).
- التهديدات، والتحديات الخارجية المستمرة ضد سوريا، كما في قانون محاسبة سوريا في 11 تشرين الثاني (نوفمبر) 2003م، وتدويل مسألة الوجود السوري في لبنان، وإصدار قرار مجلس الأمن رقم 1559 الذي طالب بخروج كل القوات "الأجنبية" من لبنان، وكذلك تشكيل لجنة دولية بموجب القرار رقم 1595 عرفت بأسم "لجنة ميليس" للتحقيق في عملية اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري (ياسين، 2006: 157).
- المشاريع والمخططات الأمريكية للمنطقة أهمها مشروع "الشرق الأوسط الكبير" الذي سوف يخرج من رحم "الفوضى الخلاقة".
- "الربيع العربي" حيث انطلقت الثورة السورية متأثرة بنتائج الثورات العربية التي سبقتها في تونس ومصر، حيث شكلت هذه الثورات حافزاً لانطلاقتها.

ويرى الباحث أن الصراع الدائر في سوريا –الذي كلف ومازال يكلف سوريا المزيد من الضحايا– ساهمت في إشعاله دول إقليمية ودولية لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، تنفيذاً لاستراتيجية الفوضى الخلاقة في المنطقة لخلق داقع جديد، يضمن تعزيز دور الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة والحفاظ على مصالحها، ترافق ذلك مع أساب وعوامل داخلية سياسية، واقتصادية، واجتماعية، أهمها غياب الحياة السياسية، وممارسات أجهزة الأمن، والفقر، والبطالة، والتهميش لقطاعات واسعة من الشعب السوري.

المبحث الثاني
القوى الداخلية الفاعلة في الأزمة السورية

1.3.3 أطراف الأزمة السورية:

1.1.3.3 النظام السوري:

عندما اندلعت الأزمة السورية كانت إستراتيجية النظام في التعامل مع الأزمة على النحو الآتي (غنيم،2011: 297):

- تمسك النظام وتمترسه بصلابة خلف نظرية المؤامرة، وإصراره على أن كل ما يجري هو مؤامرة ضد سوريا لسياستها الوطنية المقاومة كونها تقود تيار الممانعة، حيث قال الرئيس بشار الأسد في خطابه الأول بعد اندلاع الثورة، إن هناك خلطاً بيت ثلاثة عوامل هي "الفتنة والإصلاح والحاجات اليومية" مستخلصاً أن الإصلاح مطلب مشترك بين الشعب والنظام في سوريا، وأن الحاجات اليومية وراء الحالة الشعبية التي تشهدها سوريا، لكن الفتنة دخلت على الموضوع وبدأت تقود الآخرين، والفتنة هنا هي المؤامرة.
- قام النظام بالتخويف من تفكك الدولة والصراع الطائفي والفوضى.
- التخويف من البديل الإسلامي، باعتباره أحد أكبر التحديات التي تواجه النظام العربي، وتتخطى المخاوف منه حدود الإقليم لتصل إلى المستوى الدولي.

ويرى الباحث بأن النظام السوري نجح في الاستفاده –وبدرجة كبيرة– من طبيعة التركيبة الداخلية الحاكمة لمصادر السلطة وعناصر القوة فى المجتمع السورى، والتى جعلت من بقاء هذا النظام ضماناً لأمن واستقرار سوريا ومكوناتها الديمغرافية، كما استفاد بدرجة أكبر من تناقض الموقفين الدولى والإقليمى الذى تعامل مع الأزمة فى سوريا بمعايير مختلفة عن المعايير التى تعامل بها مع غيرها من أحداث الربيع العربى فى تونس ومصر وليبيا واليمن.

كما يرى الباحث بأن نجاح النظام السوري في هذا المجال يعود لكونه أحد اللاعبين الرئيسيين المؤثرين فى عملية الاستقرار وتوازن القوى فى المنطقة، بالإضافة إلى خبراته وقدراته السابقة على إحداث اختلالات فى نسق الإقليم وإرباك حسابات كل القوى الإقليمية والدولية، وما يدلل على ما ذهبنا إليه تعامل القوى الإقليمية بحذر شديد مع الأزمة السورية في مراحلها الأولى، وتفضيلها الحفاظ على نظام بشار الأسد رغم مصالحها وأهدافها وسياساتها المتناقضة تجاه سوريا والمنطقة، وذلك في ضوء غياب بديل واضح للنظام، وارتفاع التكلفة السياسية للتغيير بالنسبة لتلك

الأطراف. لذلك لم يكن مطروحاً فى بداية الأزمة، وحتى مرور ستة أشهر، مسألة رحيل النظام، واقتصر الأمر على تشجيع بديل الإصلاح من داخل النظام.

2.1.2.3 المعارضة السورية:

تتكون المعارضة من مكونين أساسيين هما:

1.2.1.2.3 قوى المعارضة الرسمية:

وهي الأحزاب القريبة من السلطة، وهي جزء من حزب البعث، طبقا للدستور السوري عام 1973م، تحت مسمى "الجبهة الوطنية التقدمية"، قادها حزب البعث، الذي احتكر الحياة السياسية في سوريا، أراد من خلالها النظام الإيحاء بأن هناك أحزاباً معارضة في سوريا، وأنها ممثلة في الحكم. حيث قامت برفض الاحتجاجات، ثم رفع سقف مطالبها، مطالبة السلطة الحاكمة بإصلاحات سياسية واقتصادية، كما فعل الحزب السوري القومي الاجتماعي القريب من النظام الحاكم (غنيم،2011: 269).

2.2.1.2.3 قوى المعارضة غير الرسمية:

ويمكن رسم خارطة للأحزاب والقوى السياسية المعارضة في سوريا وفق مستويين، الأول يضم قوى المعارضة التقليدية، والثاني يضم الهيئات والقوى الجديدة التي تشكلت مع اندلاع الأزمة السورية.

أولاً- أحزاب المعارضة السورية التقليدية:

هناك العديد من أحزاب المعارضة، بعضها تشكل منذ زمن بعيد، وتعرض لانشقاقات عديدة، وإلى تصفيات لنشطائه، فضلاً عن الاعتقالات والملاحقات من أجهزة النظام السوري لأكثر من أربعين عاماً، وبعضها الآخر حديث العهد نسبياً، تشكل بعد عام 2000م، وخاصة في الفترة التي عرفت باسم ربيع دمشق* وما بعدها (علام، 2011: 13). ومن أهم هذه القوى والأحزاب:

1. **إعلان دمشق للتغيير الديمقراطي:** أطلق اسم "إعلان دمشق" على مجموعة من القوى

*هي فترة زمنية امتدت لفترة قصيرة، ترافقت مع خطاب القسم الذي ألقاه الرئيس السوري الجديد بشار الأسد في 17 تموز (يوليو) 2000م، وقد بدأت هذه الحركة على يد عدد من المثقفين في دمشق، مثل ميشيل كيلو، ورياض سيف، وسهير الآتاسي، وتميزت هذه الفترة بانفتاح سياسي وفكري واجتماعي، وتميزت بإنشاء المنتديات السياسية غير الرسمية. وامتدت هذه الفترة حتى 17 شباط (فبراير) 2001م، حيث قامت أجهزة الأمن بتجميد نشاطات المنتديات الفكرية والثقافية والسياسية (علام، 2011: 13).

والأحزاب والشخصيات المعارضة، التي وقعت وثيقة صدرت في 16 تشرين الثاني (أكتوبر) 2005م، تدعو إلى التغيير الديمقراطي في سوريا، وضمت: "التجمع الوطني الديمقراطي في سوريا"، و"التحالف الديمقراطي الكردي في سوريا"، و"لجان إحياء المجتمع المدني"، و"الجبهة الديمقراطية الكردية"، و"تيار المستقبل"، وشخصيات مستقلة، ثم انضم إليه "التيار الإسلامي المستقل" وجماعة الإخوان المسلمين (Q'Bagy, 2012: 14). لكن كل من حزب الاتحاد الاشتراكي وحزب العمال الثوري قاما بتجميد عضويتهما فيه عام 2007م، وأصدرت الأمانة العامة لقوى الإعلان، أو ما تبقى منها، بياناً في 13 أيلول (سبتمبر) 2011م أعلنت فيه وقوفها ومشاركتها في الثورة السورية (علام، 2011: 13).

2. **جماعة الإخوان المسلمين:** أسسها مصطفى السباعي عام 1942م، ومراقبها العام الحالي محمد رياض الشقفة. وهي من أقدم الحركات السياسية المعارضة في سوريا، ودخلت مع النظام في مواجهة مسلحة في بداية الثمانينات من القرن الماضي. وأعلنت عن انخراطها في الانتفاضة السورية على لسان مراقبها العام الحالي في 31 آذار (مارس) 2011م (كوش،2011: 8).

3. **أحزاب الحركة الكردية:** تتألف الحركة السياسية الكردية من 12حزباً كردياً، ممثلة في ثلاثة أطر سياسية جامعة، إضافة إلى عدد من الأحزاب الأخرى (علام، 2011: 14)، وتتوزع هذه الأحزاب كما يلي:

أ- **المجلس السياسي الكردي في سوريا:** ويضم حاليا 8 أحزاب كردية، ويعتبر الإطار الرئيس الذي يضم معظم أطراف الحركة الكردية في سوريا (Q'Bagy, 2012: 15) .

ب. أحزاب المجلس العام للتحالف الديمقراطي الكردي في سوريا: ويتألف من حزبين فقط (غنيم، 2011: 308):

ج. الأحزاب الخارجة عن الإطارين: ويتألف من حزبين فقط وهما (علام، 2011: 13):

- حزب الاتحاد الديمقراطي القريب من حزب العمال الكردستاني.
- تيار المستقبل الكردي في سوريا.

فالمجلس الوطني الكردي في سوريا الذي جمع تحت مظلته معظم الأحزاب التقليدية الموزعة بين زعامتي مسعود بارزاني وجلال طالباني من جهة، و"مجلس شعب غربي كردستان"، الذي اقتصر على أنصار حزب الاتحاد الديمقراطي "PYD"، الموالين لزعامة عبدالله أوجلان (بيومي،

2012). عمل هذان التياران على احتواء الحركة الشبابية الكردية –التي شكّلت تنسيقياتها مبكراً وشاركت في المظاهرات المناهضة للنظام– بتذكيرهم بأحداث القامشلي 2004عام م، ومن ثمَ قام مسلحو حزب الاتحاد الديمقراطي بقمع المظاهرات بدلاً من أجهزة الدولة، وهكذا انقسم المجتمع الكردي بناءً على الموقف من الأزمة السورية إلى تيارين رئيسيين: تيار المجلس الوطني الذي اتخذ من اللافعل إستراتيجية له بانتظار ما سيسفر عنه الصراع بين النظام والمعارضة، وتيار "حزب الاتحاد الديمقراطي "PYD" (صدقي، 2014: 45).

فالساحة الكردية السورية تشهد –منذ إندلاع الأزمة السورية– توتراً بين حزب الاتحاد الديمقراطي "PYD"، الجناح السياسي السوري الرديف لحزب العمال، والمجلس الوطني الكردي الذي يعتبره مسعود البرزاني عمقاً إستراتيجياً له في المناطق الكردية السورية. إن جزءاً من هذا التوتر مردهٌ في العمق إلى انشطار رئاسة الإقليم وحزب العمال بين المحورين السنُي والشيعيُ، فإشارات التودد بين رئيس إقليم كردستان وحكومة أنقرة تعبر عن اقتراب رئاسة الإقليم من المحور السني (عبدالله، 2014: 75)، وهو ما يفسر سيطرة عناصره على المناطق الحدودية السورية–التركية.

فرئيس المجلس الوطني الكردي "عبدالحكيم بشار" هو حليف وثيق لرئيس إقليم كردستان العراق "مسعود برزاني"، والذي عينه على رأس الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا عام 2008م، وهو الفرع السوري لحزب "برزاني" الحزب الديمقراطي الكردستاني (بيومي،2012). فمنذ بداية الأزمة السورية قدم إقليم كردستان الدعم السياسي والعسكري لأكراد سوريا، بهدف ملء أي فراغ قد يحصل في حال الإطاحة بنظام بشار الأسد، وأصبح الأكراد في سوريا يميلون إلى الأخذ بزمام أمورهم بأنفسهم، ساعين إلى إنشاء حكم ذاتي كردي يشبه –إلى حد كبير– الحكم الذي يتمتع به الأكراد في العراق (الحرة، 2014).

تركيا الجوار القريب من سوريا، تخشى من تأثير سقوط النظام السوري على وضع الأكراد لديها، والذين يشكلون ما يزيد على (20%) من سكانها، وزيادة طموحاتهم الانفصالية، وتقوية موقف أكراد العراق، وربما تطبيق نموذجهم الفيدرالي في سوريا، بما يؤثر مستقبلاً على الوحدة الإقليمية للأراضي التركية، وهو ما ظهر في زيارة وزير الخارجية التركي "أحمد داود أوغلو" في الأول من آب (أغسطس) 2012م، لكردستان العراق للتنسيق المشترك ضد الحزب ونشاطه المتزايد، والخوف من استخدامه إيرانياً وسورياً للتأثير على الموقف التركي من الأزمة السورية (بيومي، 2012).

يمكن القول، بأن الأكراد يشكلون رقماً لا يستهان به في المعادلة السورية، فالأكراد في سوريا، ولا يمثلون أنفسهم بقدر ما يمثلون القوى الإقليمية المتضاربة المصالح في المنطقة المتمثلة بتركيا وإيران. فتركيا تسعى من خلال سياستها إلى التحكم في أوراق اللعبة السياسية السورية، وذلك من خلال الاحتفاظ بعلاقات وثيقة مع قوى المعارضة السورية المختلفة، لكي تؤثر على قرارات المعارضة، وتمثل قيداً غير مباشر على طموحات الأكراد. ويعد المجلس الوطني الكردي هو الورقة الرابحة لتركيا، كما أدت الأزمة السورية إلى إعطاء مزيد من القوة لموقف أكراد العراق تجاه تركيا، الذي يدعم إنشاء منطقة كردية بإدارة ذاتية في سوريا، الأمر الذي يهدد بتشجيع المطالب الكردية بالحصول على حكم ذاتي داخل تركيا نفسها، في الوقت الذي يسعى فيه أكراد العراق إلى منع تصاعد نفوذ حزب العمال الكردستاني –منافسهم الإيديولوجي والسياسي– ممثلاً في حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري.

كما يمكن القول بأن حدة المواجهة سوف تزداد بين حزب العمال ورئاسة الإقليم، في الساحة السورية–الكردية، وأدواته بالوكالة المجلس الوطني الكردي وحزب الاتحاد الديمقراطي، وذلك عند غياب سلطة الدولة السورية في حالة تحقق السيناريو الثالث المتمثل بسقوط النظام، وبالتالي سوف يخلق حكماً ذاتياً كردياً، وانفصال المناطق الكردية عن باقي المناطق السورية مما يعني تقسيم سوريا، أو تحول سوريا إلى دولة فاشلة.

ثانياً– القوى والتشكيلات الجديدة:

تتجسد التشكيلات والقوى الجديدة في التنسيقيات واللجان والهيئات التي تعمل على الأرض والتي تشكلت بعد 15 آذار (مارس) 2011م، تاريخ اندلاع الأزمة السورية، وهي على النحو التالي:

1. **اتحاد تنسيقيات الثورة (Syrian Revolution Coordinators Union):** تأسس الاتحاد في شهر أيار (مايو) 2011م، في اجتماع ممثلي عدد من التنسيقيات* المحلية للثورة السورية في مدينة دمشق وريفها ودرعا ودير الزور وحمص، لكن بيانه التأسيسي صدر في حزيران (يونيو) 2011م، وكانت مهمة الاتحاد هي تمثيل الحراك المدني على الأرض سياسياً وإعلامياً وتنسيق وتوحيد العمل ميدانياً، بالإضافة إلى تشكيل قاعدة لمجلس من شباب

*استمد هذا التعريف من الفهم الذي قامت بإنتاجه سهير الآتاسي، التي تولت قيادة مجموعة من الشباب الحديث قبيل الثورة للقيام باعتصامات رمزية أمام القصر العدلي للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين السياسيين وانتهاج التغير الديمقراطي في سوريا (كوش، : 2).

وناشطي الثورة لحماية أهدافها وضمان تحقيقها بشكل كامل (كوش، 2011: 2).

ويضم اتحاد تنسيقيات الثورة السورية أكثر من (216) تنسيقية ومجلس وتجمع ولجنة محلية لتنسيق الحراك الثوري للمظاهرات السلمية في سورية، ويضم منسقي المظاهرات المناوئة للنظام السوري من كافة أنحاء سوريا. ولم تكن التركيبة التي قام عليها المجلس الوطني معبرة عن الثورة السورية إلا في الإطار الإعلامي والسياسي، ففي حين كان الشعب السوري ينادي بإسقاط النظام ومحاكمة الرئيس بشار الأسد كانت طروحات المجلس الوطني تتحدث عن تغيير النظام وظلت قيادته لأشهر يتجنبون الحديث عن إسقاط نظام الرئيس بشار الأسد (المصطفى،2012: 150).

2. المؤتمرات والهيئات الجديدة:

أهم التشكيلات السياسية المعارضة الجديدة هي:

أ. **المجلس الوطني السوري (The Syrian National Council):**

هو جماعة سياسية سورية تضم أغلب أطياف المعارضة السورية، أعلن عن تشكيله في 2 تشرين الأول (أكتوبر) 2011م، في إسطنبول (غنيم، 2011: 306)، ترأس برهان غليون المجلس الوطني وأعيد انتخابه لثلاث دورات ثم استقال بعد ذلك ليتم انتخاب عبدالباسط سيدا رئيساً للمجلس في 9 حزيران (يونيو) 2012م، وفي 9 تشرين الثاني (نوفمبر) 2012م، تم انتخاب جورج صبرا رئيساً للمجلس خلفاً لعبدالباسط سيدا (Q'Bagy, 2012: 17).

تكون المجلس عند تأسيسه من (310) من الأعضاء ذات خلفيات سياسية مختلفة أهمها "الحراك الثوري"، و"كتلة المستقلين الليبراليين"، و"إعلان دمشق"، و"المنظمة الآثورية الديمقراطية"، و"الإخوان المسلمين وحلفائهم"، و"الكتلة الوطنية الكردية"، و"الكتلة الوطنية"، بالإضافة إلى شخصيات وطنية مستقلة (فخر الدين، 2014: 179-180).

واجه المجلس الوطني السوري صعوبة مستمرة في الحفاظ على وحدته الداخلية وتماسكه، حيث انفصلت إحدى المجموعات البارزة في المجلس لتشكّل "مجموعة العمل الوطنية السورية"، ثم انسحب المجلس الوطني الكردستاني، الذي ضمّ آنذاك 11 حزباً كردياً، في نيسان(أبريل) 2012م (قبلان، 2014: 3). فهناك تحدّيات وقضايا تعرقل وحدة المجلس الوطني السوري، وبالتالي تحول دون حصوله على دعم دولي كامل من أهمها:

- العامل الإسلامي: حيث يضم المجلس مكوناً إسلامياً كبيراً، يشمل جماعة الإخوان المسلمين السورية وكتلة إسلامية ثانية معظمهم من الأعضاء السابقين في جماعة الإخوان المسلمين، بما في ذلك العديد من رجال الأعمال. وباستحواذها على ما يقرب من ربع المقاعد في المجلس الوطني السوري، دفع بعض النقاد إلى القول بأنها تمارس نفوذاً مفرطاً على عملية صنع القرار والسياسات فيه (كوش، 2011: 5).
- القضية الكردية: توترت العلاقات بين أحزاب المعارضة الكردية والناشطين والمجلس الوطني السوري منذ البداية، لأن المجلس الوطني وجماعة الإخوان المسلمين السورية النافذة قاوما المطالب الكردية بالفدرالية، التي من شأنها أن تمنح الأكراد حكماً ذاتياً داخل سوريا. واتّهم متحدثون باسم الأكراد المجلس الوطني السوري بالرضوخ إلى ضغوط تركيا، ومخاوف الأكراد من أن جماعة الإخوان المسلمين السورية معادية لهم بسبب علاقاتها الودّية مع حكومة حزب العدالة والتنمية في تركيا، مما دفع المجلس الوطني الكردستاني إلى الانفصال عن المجلس الوطني (صدقي، 2014: 42-47).
- العلاقة بين المجلس الوطني وبين الجيش السوري الحر لم تكن سلسةً يوماً (فخر الدين، 2014: 178-179).
- تقدّم الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وبعض الدول الأخرى للمعارضة، داخل المجلس الوطني السوري وخارجه، درجات متواضعة من المساعدة المادية. ومن بين دول المنطقة، تعتبر تركيا، في بعض النواحي، الأكثر أهميةً حيث تقدّم مزايا مفيدة للمعارضة. كما أتاحت تركيا للمجلس الوطني السوري عقد اجتماعات وإصدار تصريحات في اسطنبول، علماً أن بعض مسؤوليه يقيمون هناك. أما المملكة العربية السعودية وقطر، اللتان تدعوان علناً إلى تمويل المعارضة وتسليحها، تقومان بتقديم مساعدات كبيرة يتم تسليمها عبر المجلس الوطني السوري (غالي، 2013: 105-106).

ب. هيئة التنسيق الوطني لقوى التغيير الديمقراطي:

في 30 حزيران (يونيو)2011م، تم إنشاء "هيئة التنسيق الوطني لقوى التغيير الديمقراطي" (يونس، 2012)، من نحو (15) حزباً سياسياً يغلب على معظمها الطابع القومي والليبرالي (غالي، 2013: 104)، من مجمل الأحزاب غير الرسمية التي تضم حزب الاتحاد الاشتراكي الناصري، والتجمع الوطني الديمقراطي، وتجمع اليسار الماركسي، وحزب الاتحاد الديمقراطي، وحزب يكيتي، والحزب اليساري الكردي، وحزب يسار البارتي، ومثقفين مستقلين، وليبراليين يرفضون التدخل الخارجي لحل الأزمة مع ممثلي مدرسة الشيخ جودت

سعيد الإسلامية المعتدلة، وجماعات دينية سنية معتدلة (قبلان، 2014: 3).

عقدت هيئة التنسيق الوطني مؤتمرها الأول في 17 أيلول (سبتمبر) 2011م، تحت ثلاثة لاءات "لا للتدخل الأجنبي، لا للعنف، لا للطائفية"، ونتج عن المؤتمر تشكيل لجنة مركزية، ضمت (80) عضواً، إضافة إلى بيان ختامي، رأى أن المخرج من الأزمة السورية هو عقد مؤتمر وطني عام وشامل (فخرالدين، 2014: 182-187).

نظراً إلى الاختلافات السياسية مع المجلس الوطني السوري والدول الداعمة له، امتنعت هيئة التنسيق عن حضور مؤتمرات مجموعة "أصدقاء سوريا" في تونس في شباط (فبراير) 2012م، وفي إسطنبول وباريس في نيسان(أبريل) 2012م، وكانت تركيا قد اعترفت، في غضون ذلك، بالمجلس الوطني السوري بصفته الممثل الشرعي للمعارضة، بينما دعت المملكة العربية السعودية وقطر إلى تسليح الجيش السوري الحر، في خطوة عارضتها هيئة التنسيق الوطنية. إلا أن هذه الأخيرة اجتمعت، إلى جانب المجلس السوري الوطني وممثلين من مجموعات المعارضة وائتلافاتها الأخرى، في مؤتمر عُقِد في القاهرة برعاية الجامعة العربية في الثاني والثالث من تموز(يوليو) 2012م، وصدرت عنه وثائق مهمة (كونا، 2012).

تمحورت أبرز الخلافات مع المجلس الوطني السوري حول مبدأ التفاوض أو عدم التفاوض مع الحكومة، فقد دعت هيئة التنسيق إلى التفاوض في بداية الأحداث، من دون المطالبة بإسقاط الرئيس بشار الأسد، وهو شرط يصر عليه المجلس الوطني. وكذلك إشكالية تسليح الجيش السوري الحر، الذي تعتبره هيئة التنسيق جزءًا أساسيًا من الثورة، وتعترف بدوره في حماية المجتمع المدني، لكن لا تؤيد الأصوات الداعية إلى تسليحه خوفًا من تصاعد أعمال العنف (البحيري، 2012).

يضاف إلى ذلك إشكالية الدعم الدولي والاستعانة بقوى عسكرية خارجية، وهو ما ترفضه هيئة التنسيق، وتطالب بإيجاد حلول سياسية للأزمة من خلال الضغط على الحكومة من الداخل، كما تعارض هيئة التنسيق ما تعتبره سيطرة الإخوان المسلمين على المجلس الوطني السوري، إذ ترى فيه سوء تمثيل للشعب السوري (كوش، 2011: 6). كما لا يزال موضوع المطالب الكردية بالفيدرالية، يقلق علاقات غالبية الأحزاب الكردية بهيئة التنسيق الوطني لقوى التغيير الديمقراطي (عبدالله، 2014: 76-78).

لم تنضم هيئة التنسيق الوطني لقوى التغيير الديمقراطي إلى المجلس الوطني السوري، لعدة

أسباب موضوعية وشخصية، فعدم انضمامها يوحي بانقسام فكري وسياسي واضح في المعارضة السورية، ما بين الأحزاب والقوى والشخصيات الليبرالية والإسلامية، التي تشكل منها المجلس الوطني، وبين الأحزاب والقوى والشخصيات القومية واليسارية، التي انضوت في هيئة التنسيق. بمعنى أن الانقسام على خلفيات وأسس سياسية وأيديولوجية (كوش، 2011: 6).

ج. الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة:

في إطار جهود جمع قوى المعارضة في هيئة أو ائتلاف جديد تكون أكثر تنوعاً وشمولاً، وتضم بوجه خاص تمثيلاً أكبر للأقليات وتلك التي تنشط داخل البلاد، برزت مبادرة رياض سيف التي عرفت باسم "المبادرة الوطنية السورية" التي لاقت قبولاً ودعماً قوياً لدى قوى عربية وإقليمية ودولية، وفي اجتماع تشاوري عقد بالعاصمة القطرية الدوحة في الثامن من تشرين الثاني (نوفمبر) 2012م، ضم ممثلين عن أغلب قوى وهيئات المعارضة السياسية السورية، بالإضافة إلى شخصيات مستقلة وممثلين عن الحراك والمجالس المحلية للمحافظات السورية. وبعد ثلاثة أيام من النقاشات والاجتماعات اتفق المجتمعون في 11 تشرين الثاني (نوفمبر) 2012م، على تشكيل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية" (الجزيرة للدراسات ب، 2012: 3). وكان الهدف منه تأسيس مجموعة تكون قادرةً على نيل اعتراف دولي على نطاق أوسع، والحصول على مزيد من الدعم المالي والمادي (غالي، 2013: 105).

يتلقى هذا الائتلاف دعماً من تركيا، والولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وفرنسا، الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي، بالإضافة إلى جامعة الدول العربية، وتتكون الهيئة العامة للائتلاف من (122) عضواً يمثلون معظم قوى المعارضة*، بعد أن نجح الائتلاف في حل مسألة التمثيل الكردي في هيئته العامة، بيد أن الائتلاف لا يضم تمثيلاً لمجموعاتٍ مثل هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي أو عدد من الميليشيات الإسلامية المتطرفة وبعض مكوّنات جيش التحرير السوري. وحصل الائتلاف

* فمن أعضاء الائتلاف: المجلس الوطني السوري، والهيئة العامة للثورة السورية، ولجان التنسيق المحلية، والمجلس الثوري لعشائر سوريا، ورابطة العلماء السوريين، واتحاد الكتاب، والمنتدى السوري للأعمال، وتيار مواطنة، وهيئة أمناء الثورة، وتحالف معا، والكتلة الوطنية الديمقراطية السورية، والمكون التركماني، والمكون السرياني الآشوري، والمجلس الوطني الكردي، والمنبر الديمقراطي، والمجالس المحلية لكافة المحافظات، إضافة إلى بعض الشخصيات الوطنية وممثل عن المنشقين السياسيين (الجزيرة للدراسات، 2013: 4).

على اعتراف مجموعة أصدقاء سوريا، والتي تشمل الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الأوربية الرئيسة، إضافة إلى الدول العربية والإقليمية المؤيدة للمعارضة (الجزيرة للدراسات، 2013: 4) باستثناء الجزائر والعراق ولبنان (غالي، 2013: 105).

2.2.3 القوى العسكرية المشاركة في الأزمة السورية:

يوجد في سوريا عدد من القوى والتنظيمات المسلحة تشارك في القتال بصورة واضحة، وهي ليست ذات توجه واحد، وإنما متعددة الاتجاهات والأيديولوجيا.

1.2.2.3 القوى العسكرية المؤيدة للنظام السوري (Pro-Asad Forces):

1.1.2.2.3 الجيش العربي السوري (Arab Syrian Army):

الجيش العربي السوري هو أحد القوى العسكرية التي يعتد بها في المنطقة، وهو يأتي بالدرجة الثانية بعد الجيش المصري، عدة وتنظيماً وتأهيلاً وخبرة، والسادس عشر على المستوى العالمي، وهو جهاز رسمي للدفاع عن الدولة، بموجب الدستور يعتبر رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، يتبعه وزير الدفاع ورئيس الأركان (غنيم، 2011: 309).

تعرض الجيش السوري إلى عملية إعادة تشكيل واسعة منذ استيلاء حزب البعث على السلطة لاسيما بعد الحركة التصحيحية التي قام بها حافظ الأسد الذي استفاد من تجارب سابقيه الانقلابية، وقام بإغلاق الفجوات التي تجعل الانقلاب العسكري أمراً متاحاً، وقام باتخاذ مجموعة من القرارات الخاصة ببنية الجيش وخارطة توزيعه، بحيث يستحيل معها قيام الجيش بأي حركة معارضة للنظام. ليس هذا فحسب بل عمل على ضمان ولاء قيادة أركان الجيش، وكبار ضباط الفرق والألوية (الأحمد، 2013)

2.1.2.2.3 فيلق القدس (Corps-Quds Force):

فيلق القدس هو الفرع الخارجي لقوات الحرس الثوري الإيراني، تشكل إبان الحرب العراقية الإيرانية (1980م-1988م)، وتطورت نشاطاته تدريجياً خاصة بعد الحرب على أفغانستان والعراق، ويعد فيلق القدس إحدى الأدوات المهمة في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الجوار ولاسيما العراق. ويعتبر فيلق القدس من أهم القوى العسكرية الداعمة للنظام السوري وتقاتل بجانبه*،

* ففي مايو 2012م، صرح إسماعيل قاني، قائم مقام قائد فيلق القدس في رده على وكالة إيسنا الإيرانية، بأن قواته تشارك في الحرب الدائرة في سوريا، حيث قال " لو لم تكن الجمهورية الإسلامية موجودة في سوريا، لكانت المذابح ستأخذ أبعاداً كبيرة .. قبل أن نوجد في سوريا، قتل المعارضون العديد من الناس، لكن الحضور المادي وغير المادي للجمهورية الإسلامية حال دون وقوع مذابح كبيرة في سوريا" (بكر، 2012: 68).

فعندما اشتعلت الأحداث في سوريا، انتقلت مجموعات مسلحة تقدر بعدة الآف من فيلق القدس بعتادها العسكري من طهران إلى دمشق للمشاركة في القتال الدائر في سوريا من أجل مساندة قوات النظام السوري في مواجهة قوات المعارضة والقضاء عليها، كما أن قائد فيلق القدس، العميد قاسم سليماني قد نقل مقر إقامته إلى دمشق، لكي يشرف بنفسه على العمليات والمهمات (بكر، 2012: 68).

ومن أهم الأدوار التي يقوم بها فيلق القدس في الأزمة السورية تدريب المجموعات العسكرية والقناصة، ومساعدة الأجهزة الاستخبارية لسوريا في مجال تجميع المعلومات حول المعارضة السورية، ويشمل ذلك رصد المواقع على الإنترنت والرسائل الهاتفية القصيرة. وقد قام فيلق القدس بتدشين قاعدة له في الزبداني، بالقرب من العاصمة دمشق، لتكون مقراً لعملياته (الدويري، 2014).

3.1.2.2.3 حزب الله اللبناني (Lebanese Hezbollsh):

يعتبر النظام السوري الضمانة الأساسية لقوة حزب الله في لبنان سياسياً وعسكرياً، فالتأثير السوري على المشهد السياسي الداخلي اللبناني كبير جداً، كما أن سوريا هي شريان الإمداد الرئيس لحزب الله عسكرياً، إضافة إلى أثر الموقف الإيراني الحاسم في الانحياز إلى النظام السوري في أزمته الحالية، والذي يجعل انحياز حزب الله إلى جانب النظام السوري أمراً طبيعيا (عبدالكريم وآخرون: 2012: 59).

يقدر عدد قواته في سوريا بنحو أربعة آلاف من قوات النخبة، والقوات الخاصة، وقوات الاحتياط، وتقاتل في الأماكن الحساسة، وساعدت على استعادة قوات الأسد لقدراتها الهجومية. وتحظى قوات حزب الله بالتدريب والخبرة لشن هجمات والقيام بعمليات دفاعية بمهارة، كما أنها أظهرت استعدادها لقبول الخسائر اللازمة لتحقيق أهدافها. ولعبت دوراً أساسياً في تدريب نحو (50) ألفاً من القوات السورية غير النظامية، وجعلها حاسمة لبقاء النظام (وايت،2014). ويشارك حزب الله في عمليات مشتركة وموحدة سواء أكانت هجومية أم دفاعية. كما يشارك في عمليات مشتركة مع قوات النظام ذات الأسلحة الثقيلة (المدرعات والمدفعية) ووحدات القوات الجوية ووحدات صواريخ أرض أرض (عبدالكريم وآخرون، 2012: 62).

يحظى دور حزب الله بتأثيرات عسكرية وسياسية عظيمة في سوريا، فلقد كان لتدخله دور فعال في الحفاظ على النظام. وربما يكون أفضل قوة عسكرية في أرض المعركة في سوريا، كما أنه قد أثبت نفسه كحليفٍ فعال وموثوق به، وهو على استعداد لقبول المخاطر السياسية والخسائر.

2.2.2.3 القوى العسكرية المناهضة للنظام (Anti-Asad Forces):

1.2.2.2.3 الجيش السوري الحر (Free Syrian Army):

بدأت الانشقاقات داخل الجيش النظامي مع إعلان المقدم "حسين هرموش" انشقاقه هو وعدد من المقاتلين التابعين له عن الجيش النظامي، ووصلوا إلى المناطق الوعرة في جبل الزاوية، وعندما اشتدت الملاحقات الأمنية له لجأ إلى تركيا، وانضم إلى مخيمات اللاجئين التي أقيمت في تركيا في منطقة أنطاكيا، حيث جمعتهم السلطات التركية في مخيم خاص بهم وفرضت قيوداً مشددة على حركتهم، وبعد اشتداد الأحداث في سوريا وسقوط الآلاف من المدنيين، وتزايد أعداد المنشقين في الداخل، قام هرموش بالتواصل مع عدد من الضباط في الداخل من أصدقائه وأسس معهم "حركة الضباط الأحرار"، وسرعان ما انضم إليها العشرات من المنشقين في درعا والرستن وإدلب وحمص (عبدالحليم، 2013).

لم تسمح السلطات التركية بتوسع حركة المقدم هرموش والتواصل مع الضباط والعسكر خارج المخيم، حيث كانت السلطات التركية تخشى من مد حركة الضباط الأحرار، كون أن المقدم هرموش لم يكن خاضعاً لأحد، وبعيداً عن سيطرة أو توافق مع الإخوان المسلمين الذين أرادوا السيطرة عليه وأن تكون حركة الضباط الأحرار تحت وصايتهم (صبرا،2013: 157).

بعد هروب العقيد رياض الأسعد إلى تركيا، وبعد أن كان ينسق في بداية تحركه مع المقدم هرموش، ظهر الخلاف معه، وأعلن عن تأسيس الجيش السوري الحر في 29 تموز (يوليو) 2011م، تحت رعاية ودعم الإخوان المسلمين، وهذا ما وفر له الرعاية التركية (عبدالحليم، 2013)، وهذا ما يفسر احتضان أردوغان لرياض الأسعد، ومضايقته لهرموش واعتقاله أكثر من مرة، ليتم تسليمه إلى السلطات السورية بناء على صفقة عقدتها السلطات التركية مع استخبارات بشار الأسد بتسليم هرموش مقابل تسليم دمشق لعناصر قيادية في حزب العمال الكردستاني التي تتخذ من سوريا مقراً لمهاجمة الجيش التركي (صبرا، 2013: 161).

مع العلم بأن الجنود والضباط المنشقين الذين يقاتلون في سوريا لم يلتقوا الضباط الذين لجئوا إلى تركيا بل ارتضوا حمل وتعميم الاسم الذي اعتمده رياض الأسعد وهو في تركيا، إلا أن الثغرة الأساسية في حالة الجيش السوري الحر ظلت وجود قادته في تركيا تحت سيطرة الاستخبارات التركية مما طرح علامات استفهام كثيرة (عبدالحليم، 2013).

لقد مر الجيش السوري الحر بعدة مراحل تنظيمية رئيسة بدأت بتشكيل المجلس العسكري المؤقت كإطار تنظيمي مؤقت للجيش السوري الحر، وانتهت بتأسيس مجلس القيادة العسكرية العليا

خلال شهر كانون أول (ديسمبر) 2012م، إلا أن الجيش السوري الحر واجه عدة إشكاليات تمثلت في الآتي (صبرا، 2013: 158-159):

- الفجوة بين قيادات الجيش السوري الحر المتواجدة في المنفى بتركيا وبين القوات والقيادات الميدانية المتواجدة على الأرض والتي تخوض المعارك في سوريا، حيث بدا في بعض الأحيان أن القيادات الخارجية لديها قصور في توجيه العمليات العسكرية داخل المدن السورية، وتراجع إمكانيات التعاون والتنسيق بين الطرفين. وهذه الفجوة أسفرت عن خلافات واضحة بين القيادة العسكرية للجيش السوري الحر في الداخل والخارج حول التطورات السياسية التي تشهدها الساحة السورية.
- التنافس بين قيادات الجيش السوري الحر وحدوث انشقاقات داخلية أفضت إلى خروج بعض القيادات من الجيش السوري الحر، لتؤسس لها تنظيمات وهياكل قيادية خاصة بها.
- تنامي نفوذ الكتائب الإسلامية والسلفية، وتزايد حدة التنافس بينها وبين المجالس العسكرية التي تشكلت ضمن إطار الجيش السوري الحر.
- الدعم الخارجي والتنافس بين قطر والمملكة العربية السعودية حول الملف السوري، حيث كان لكل دولة من الدولتين بات لديها الطرف المفضل الذي تموله داخل الجيش السوري الحر، ليؤدي إلى مزيد من التنافس بين قيادات الجيش السوري الحر، وتتابع الانشقاقات.

هناك دول تشكل المحور الرئيس الداعم للمعارضة المسلحة خاصة الجيش السوري الحر في سوريا، وتأتي في مقدمة هذه الدول تركيا، والمملكة العربية السعودية، وقطر. فتركيا بحكم موقعها المجاور لسوريا مثلت طرفًا رئيساً داعماً للجيش السوري الحر، إذ إن أغلب المجالس العسكرية التي تشكلت كان يتم الإعلان عنها من جانب القادة المتواجدين داخل تركيا، بدءًا بإعلان العقيد رياض الأسد عن تأسيس الجيش السوري الحر من تركيا في 29 تموز (يوليو) 2011م، وانتهاء بتأسيس مجلس القيادة العسكرية العليا خلال شهر كانون الأول (ديسمبر) 2012م (عبدالحليم، 2013).

ومع سيطرة المعارضة المسلحة على المناطق الحدودية الواقعة بين سوريا وتركيا، باتت العلاقة أكثر تقاربًا بين أنقرة والجيش السوري الحر، فالحدود التركية صارت المدخل الأساسي لعبور الأسلحة والإمدادات لعناصر المعارضة المسلحة بالداخل السوري.

ويرى الباحث أن توازنات القوى الإقليمية والدولية أثرت سلباً على عمل وتأثير الجيش السوري الحر كقوة عسكرية على الأرض، حيث دعمت كل من تلك القوى طرفاً عسكرياً داخل

الجيش السوري الحر لتحقيق نفوذ أكبر في المعارضة السورية، ومن ثم تحقيق مصالح ذلك الطرف، بالإضافة لتحول بعض الدول الداعمة له لاحقاً إلى دعم وتأسيس قوى عسكرية أخرى في المعارضة السورية المسلحة كالجبهة الإسلامية، تختلف من حيث الأيديولوجيا والأهداف مع الجيش السوري الحر، ونتيجة لذلك أصبح الجيش السوري الحر قوة غير موثرة وغير فاعلة في توازن القوى العسكري الداخلي في سوريا.

2.2.2.2.3 جبهة النصرة لأهل الشام (Al-Nusra Front):

هي منظمة سلفية جهادية تم تشكيلها في أواخر عام 2011م خلال الأزمة السورية من مجموعة من أبناء دولة العراق الإسلامية من السوريين وغيرهم، ممن أتوا من العراق إلى سوريا بعد بداية الثورة السورية، للمشاركة في الجهاد، والتقوا مع بعض شباب القاعدة الخارجين من السجون السورية، واتحدوا ليكونوا جبهة أسموها "جبهة النصرة لأهل الشام"، والتي تسمى اختصارا بجبهة النصرة تحت قيادة أبو محمد الجولاني (العبدالله، 2014: 34).

فور خروج أبو محمد الجولاني من السجن ذهب إلى أبي بكر البغدادي في العراق، ليعرض عليه خطته في تأسيس الجبهة، وتوسيع العمليات الجهادية للقاعدة فى سوريا، وطلب منه الدعم بالمقاتلين والسلاح، وهو ما استجاب له البغدادي ليتعاونا فى تأسيس الجبهة ويتولى الجولاني قيادتها (بكر، 2012: 69). لقد مر الانضمام لجبهة النصرة بثلاث مراحل هي:

تتراوح قوة الجبهة ما بين سبعة إلى ثمانية آلاف مقاتل، تكونت في بدايتها من المقاتلين الذين أرسلهم البغدادي إلى سوريا، ليكونوا نواة الجبهة تحت قيادة الجولاني، وبعد بضعة أشهر قليلة نجح الجولاني في دمجها بمقاتلين سوريين جدد، ثم أضيف إليهم "المهاجرون" من مقاتلي القاعدة من عدة جنسيات مختلفة: عرب، وأتراك، وأوزبك، وشيشانيين، وطاجيك، وقلة من الأوروبيين، ممن لهم باع طويل في الحروب ضد الجيوش النظامية في أفغانستان والشيشان، وسرعان ما نمت قدراتها لتصبح في غضون أشهر من أبرز القوى العسكرية وأكثرها قسوة على جيش نظام بشار الأسد لخبرة رجالها وتمرسهم على القتال، ومن حيث القدرات القتالية العالية والتسليح النوعي، لتصبح الفصيل الأبرز على مستوى كافة الفصائل المسلحة داخل سوريا وتقود أغلب العمليات النوعية ميدانيا (الزيات، 2014).

إلا أن الانقسامات بدأت تظهر في صفوفها وخاصة بعد الأحداث التي توالت بالظهور منذ إعلان القاعدة في العراق أن جبهة النصرة تتبع لها، الأمر الذي نفته الأخيرة، وأعلنت بيعتها لأيمن الظواهري زعيم تنظيم القاعدة والذي أنهى الصراع بالتأكيد على انفصال جبهة النصرة عن دولة

العراق الإسلامية (العبدالله، 2014، ص36). حيث قال زعيمها الجولاني إنه لم تتم استشارته في ضم الجبهة إلى دولة العراق الإسلامية، وأكد إن مقاتليه سيواصلون القتال تحت راية جبهة النصرة، وعدم تبعية تنظيمه للبغدادي، مما أدى إلى وقوع انشقاقات داخل جبهة النصرة، إذ انسحب المقاتلون الأجانب من جبهة النصرة وانضم أغلبهم إلى دولة البغدادي، بينما بقي أعضاء التنظيم من السوريين الموالين لأبي محمد الجولاني، وبالتالي انقسمت جبهة النصرة إلى جبهتين (الزيات، 2014):

الأولى: سورية ذات أهداف وطنية تساعد في القتال ضد نظام بشار الأسد، ويتزعم هذا التيار أبو محمد الجولاني الذي يترأس مجموعات قتالية معظمهم من الشباب السوريين.

الثانية: تسير على نهج القاعدة التي تسعى لتأسيس دولة إسلامية في سوريا، ويترأس هذا الجناح أبو بكر البغدادي الذي قدم من العراق على رأس مجموعات قتالية تتبع لتنظيم القاعدة، ويوصف بالتشدد وعدم اكتراثه بإسقاط الأسد بقدر اهتمامه بإقامة الدولة الإسلامية.

3.2.2.2.3 الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" (Islamic State of Iraq and Sham "ISIS"):

ظهرت تلك الجماعة في نيسان (أبريل) عام 2013م، حين أعلن أبو بكر البغدادي قائد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق عن دمج تنظيمه مع جبهة النصرة تحت راية الجماعة الجديدة ليصبح "تنظيم الدولة الإسلامية فى العراق والشام" وهو ما يطلق عليها اختصاراً "داعش"، وهذا البيان دفع عدداً من مقاتلي النصرة للانضمام لتلك الجماعة، بما في ذلك عدد كبير من المقاتلين الأجانب من مختلف أنحاء العالم. فهذا القرار يعد البداية الحقيقية لتنظيم الدولة المشاركة في الساحة السورية تنظيمياً وهو ما لقي رفضاً شديداً من الجولاني الذي أصرّ على الفصل بينهما، واعتبر الدمج يضر كثيراً بالتنظيم وبدور الجبهة على الساحة في سوريا (Blanchard,& Others, 2014: 8).

إلا أنه أمام إصرار البغدادي انتهى الأمر بعدم التوافق، وبدء حدوث انشقاقات في الجبهة تلاه هجرة جماعية للمقاتلين خاصة غير السوريين من النصرة إلى "داعش"، ولتبدأ داعش في محاولة احتواء الجبهة بكل شراسة، وكذلك بدأت في عملية استعادة الدعم الذي كان البغدادي يقدمه لجبهة النصرة سابقاً، فتستولي على مقرات الجبهة ومخازن الأسلحة، في محاولة لتثبيت نفوذها في سوريا (العبدالله، 2014: 35-36).

لقد استفاد النظام السوري من ظهور "داعش"، وسعى لاستغلال هذا الوضع لصالحه بما

يشوه المعارضة السورية ويضعف كثيراً موقفها التفاوضي، وتقويض الإنجازات العسكرية لها ميدانياً، وقد نجح –إلى حد كبير– في توجيه الصراع بما يضمن تكبيد الجميع أكبر قدر من الخسائر، ليُلحق ضرراً بالغاً بكافة المسارات بل أصاب المعارضة بالفعل بوصمة التطرف، وأصاب أغلب الفصائل المسلّحة في مقتل بالدفع بها في صراعٍ شرس للغاية يستنزف مواردها ويوقف تقدمها (أبوالفتوح، 2014).

ويقاتل عناصر ما تسمى بالدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" على امتداد قوس كبير في الشمال السوري، من الحدود العراقية السورية، ويمر في دير الزور والرقة التي باتت تسيطر عليها بشكل كامل. وتسعى داعش لفرض سيطرتها على كل المعابر الحدودية مع العراق وتركيا، للتحكم في حركة دخول المقاتلين والأموال، بهدف محاصرة موارد الجيش الحر، القادمة خصوصاً من تركيا(Blanchard,& Others, 2014: 8).

4.2.2.2.3 الجبهة الإسلامية (The Islamic Front):

هي منظمة سلفية، تم الإعلان عن تشكيلها رسمياً في 22 تشرين الثاني (نوفمبر) 2012م، من اتفاق سبع فصائل يغلب عليها الطابع الإسلامي على العمل المشترك في إطار جبهوي، تحت اسم الجبهة الإسلامية، حيث ضمت الجبهة حين الإعلان عنها: لواء التوحيد، حركة أحرار الشام، جيش الإسلام، ألوية صقور الشام، لواء الحق، كتائب أنصار الشام، والجبهة الإسلامية الكردية. حيث لم تُدرج الحكومة الأمريكية أياً من هذه الجماعات كمنظمة إرهابية أجنبية (الجزيرة للدراسات، 2013: 5).

يعتبر تشكيل الجبهة الإسلامية تتويجاً لجهود أطراف عربية عملت منذ زمن على توحيد الفصائل المسلحة، وتحدث بيان تأسيس الجبهة بوضوح باعتبار الجبهة تكويناً سياسياً وعسكرياً، وليس عسكرياً فحسب، وتعتبر الجبهة الإسلامية هي الأقرب للولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية. وتضاربت التقديرات حول عدد المقاتلين الذين جمعتهم الجبهة تحت لوائها بين ما يتراوح من 40 و50 ألف مقاتل (زيلن، 2013).

بعد دراسة أطراف وقوى الأزمة يمكن القول بأنه كان بإمكان كل من النظام السوري والمعارضة السورية أن يجنبوا سوريا ما آلت إليه. فالنظام السوري الذي أنكر الأزمة في بدايتها ورفض الاعتراف بوجودها، كان بإمكانه تفادي حدوث الانتفاضة السورية، بمحاسبة الذين أساءوا معاملة أهالي المعتقلين من أطفال درعا، وإطلاق سراحهم، وكذلك تلبية مطالب المحتجين بإقالة محافظ درعا فيصل كلثوم، وسحب رجال الأمن من الشوارع ومحاسبة المسؤولين عن أعمال القتل.

لكن رفض النظام في بداية الأزمة الاعتراف بها وظل يعيش أنه يمثل محور الممانعة والمقاومة في المنطقة، بالإضافة إلى غطرسة القوة، وقام باعتماد الحل الأمني، مما أدى إلى تفاقم الأمور، وبشكل يوحي بأنه لم يستخلص العبر من تجارب سابقيه الفاشلة في أحداث الربيع العربي.

أما المعارضة التي تزداد تشرذماً وتبايناً يوماً بعد يوم، وتشهد انشقاقات وانسحابات من هيئاتها، كان بإمكانها أيضاً تجنيب سوريا كل ما حدث لو أنهم قبلوا بإصلاح النظام القائم بدل المطالبة بإسقاطه ورفضهم الحوار معه في بادئ الأمر، فرفض المعارضة لكل الجهود التي دعت لإصلاح النظام القائم، وقامت بعسكرة الثورة، واستجداء التدخل الخارجي على غرار ما حدث في ليبيا كان سبباً مهما فيما آلت إليه الأمور في سوريا. فلو سلكت المعارضة سلوك المظاهرات الشعبية السلمية، وممارسة الضغوط على النظام السوري من الداخل والخارج ما كنا لنرى هذه الدرجة من التعقيد في الأزمة السورية. فالمعارضة تعاني من غياب الرؤية السياسية الجامعة والافتقار إلى التنظيم والوحدة السياسية، إضافة إلى التباين الحاصل بين مكوناتها، ويمكن القول بأن المعارضة السورية مغيبة ومنفصلة عن الواقع الذي يميل حصراً لصالح النظام، كما أن هذه المعارضة لا تملك من أمرها إلا تنفيذ ما يرسمه لها الآخرون.

فالأطراف المتورطة في الأزمة السورية تراهن بشكل كبير على العوامل الخارجية التي أصبحت فاعلاً مؤثراً في ديناميات الصراع، حيث يحظى كل طرف من الأطراف الداخلة في الأزمة بدعم من قبل أحد القوى الإقليمية والدولية، فمن ناحية يتلقى النظام السوري دعماً سياسياً وعسكرياً من روسيا التي عرقلت صدور ثلاثة قرارات في مجلس الأمن تحت البند السابع ضد النظام السوري، إلى جانب إيران وحزب الله اللذين يشاركان بقوات فعلية على الأرض، كما تحظى المعارضة السورية أيضاً بالدعم من قبل الغرب وتركيا ودول الخليج بصفة رئيسة، لا سيما قطر والسعودية وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

إجمالاً يمكن القول، إن كفة التوازن الإقليمى تميل لصالح حلفاء النظام السورى، بالنظر إلى طبيعة المحور الداعم للنظام السوري والذي يعتبر هذه المعركة هي المعركة الأخيرة والفاصلة لبقاء هذا المحور. كما أن هذا التحالف غير محكوم بتحالفات وضغوط خارجية تقيد حركته وقراراته، فهو بالأساس يعانى من حصار وتضييق مستمر من جانب المجتمع الدولى، كما وفرت الأزمة غطاءً دولياً من جانب روسيا والصين استفاد منها هذا التحالف. أما القوى الإقليمية الداعمة للمعارضة السورية، فهى محكومة بالحركة فى إطار تحالفات دولية تقيد حركتها، كما أن مواقفها ليست متناسقة إلى حد بعيد، إذ تتسم بالتباين ولديها تحفظات فى اتجاهات مختلفة، أبرزها الموقف

من القوى الراديكالية والأصولية التى تقاتل إلى جانب المعارضة السورية، وتركز بالأساس على دور القوى الخارجية الحليفة فى حسم الأزمة.

مخاطر الدولة الفاشلة أو تقسيم سوريا –طبقاً لمخطط الفوضى الخلاقة– أصبحت تهدد سوريا، فانقسام وتشرذم قوى المعارضة السورية– والتي تحتفظ فيها العناصر الجهادية التي تمتلك القدر الأكبر من السلاح والمال باليد العليا داخل المعارضة، وهي غير معنية بأي من أهداف وتطلعات الشعب السوري– وتناقضها أيديولوجياً، والقتال فيما بينها، وسيطرة جماعات مسلحة غير سورية ولأهداف غير سورية كجبهة النصره، وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" على مساحات من سوريا، وفي ظل رغبة الأكراد وسعيهم للفدرالية، وسعي قوى دولية ليكون لها نفوذ في سوريا، كل هذه العوامل مجتمعة سوف تخلق من سوريا دولة فاشلة في حالة انهيار أجهزة الدولة وسقوط النظام السوري على غرار ما حدث في العراق، وأفغانستان، وليبيا.

الفصل الرابع

أثر توازن القوى الدولية على الأزمة السورية

1.4 مقدمة

2.4 المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية السورية.

3.4 المبحث الثاني: مصالح وأهداف القوى الفاعلة في الأزمة.

4.4 المبحث الثالث: السيناريوهات المتوقعة وتداعياتها المحتملة.

1.4 مقدمة:

تعتبر سوريا لموقعها وتاريخها ولعوامل كثيرة أحد الأركان الأكثر أهمية في المنظومة السياسية والعسكرية في الحساب العام للأمن القومي للمنطقة العربية والشرق الأوسط، لذا تعتبر من الدول المحورية، التي لا يمكن تجاهلها من أي طرف لما لها من وزن سياسي وجغرافي وعسكري في المنطقة والإقليم وعلى المستوى الدولي، فأي تغير في البنية السياسية السورية يؤثر بشكل كبير بالمنطقة وعلى كافة الصعد السياسية والأمنية، ولم تكن تلك المكانة المهمة لتغيب عن وعي الأطراف الإقليمية والدولية قديماً وحديثاً (غنيم، 2011: 292)، لذا كانت جزءاً من الاستراتيجيات الدولية التي تتعامل مع المنطقة خاصة المتعلقة بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي أصاب علاقتها بسوريا مظاهر التوتر والصراع (نصار، 2006: 77)، الأمر الذي يجعل من مقولة المؤامرة أمراً محتملاً.

تتطور الأزمة السورية وتتعقد أكثر فأكثر باتجاهات مختلفة تمثل خطورة كبيرة في مجملها لأن حدود هذه الأزمة قد تجاوز الموقع الجغرافي لسوريا ليتخذ أبعاداً إقليمية ودولية، وقد تكون هذه الأبعاد سبباً في تفاقم الأزمة، كما يمكن أن تكون في الوقت نفسه عاملاً من عوامل إيجاد تسوية لها في حال توافر ضمانات بالحفاظ على مصالح تلك القوى، مما يجعل معرفة تأثيرها على المشهد في سوريا أكثر إلحاحاً، ولاسيما في ظل تنافس حاد بين تلك القوى على المصالح، والنفوذ في العالم. إن توازن القوى الإقليمية والدولية سيعتمد على نتائج الأزمة السورية. فالطريقة التي ستنتهي من خلالها الأزمة السورية، ستلعب دوراً كبيراً في شكل النظام الإقليمي، والذي من الممكن أن يؤثر على شكل النظام الدولي، فهل سيكون الاعتماد على قرارات الأمم المتحدة؟ أم سيصبح مكاناً يؤخذ فيه فقط مصالح الأقوياء بعين الاعتبار؟.

فالصراع على سوريا هو صراع المصالح الكبرى وأبعادها الدولية، صراع على النفوذ والمصالح الاقتصادية ومصادر الطاقة وطرق إمدادها. فالأطراف المعنية بالصراع تتحرك فقط من خلال مصالحها وأطماعها في السيطرة على الهلال الخصيب وموارده الطبيعية وأهمها النفط والغاز والمياه (قنديل، 2012: 60). فسوريا تمثل موطئ قدم كبير الأهمية في المنطقة بالنسبة لقوى إقليمية ودولية، كونها تشكل عاملاً حيوياً في الصراع العربي الإسرائيلي، وفي توازنات القوى الإقليمية، والذي من الممكن أن ينعكس على توازنات القوى الدولية.

المبحث الأول
محددات السياسة الخارجية السورية

1.2.4 تقديم:

تقع سوريا في الجزء الجنوبي الغربي من قارة أسيا، وتطل على البحر الأبيض المتوسط، ويبلغ طول الشريط الساحلي 193كم. تحدها من جهة الشمال تركيا، ومن جهة الشرق تحدها العراق، ومن جهة الجنوب الأردن، ومن جهة الجنوب الغربي تحدها فلسطين ولبنان. فالمنطقة غنية بوصفها الجغرافي والاقتصادي كونها مدخلاً مهماً تمر به أكثر طرق التجارة البرية والجوية بين الغرب والشرق، وتعد سوريا "رمانة الميزان الاستراتيجي العربي" لموقعها الجغرافي المتميز من جهة، ولرعايتها دعوة القومية العربية سواء على مستوى الفكر أم الحركة، من جهة ثانية ولرفعها لواء المقاومة والممانعة ضد المشروع الإسرائيلي المدعوم من جهة ثالثة (عسكر، 2012: 5).

احتلت سوريا طوال العقود الثلاثة الماضية –بسبب موقعها الجغرافي ودورها السياسي– موقعاً إقليميا متميّزاً يفوق قدراتها الاقتصادية والبشرية، فقد تعاملت مع الكثير من الملفات الإقليمية التي تعاطت معها لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية. ولكنّ مشكلتها أنّ تغيّر المعطيات الدولية والإقليمية حوّل هذه الأوراق من ذخر استراتيجي إلى عبء ثقيل عليها، وربما إلى تهديد لها، الأمر الذي بات من الضروري إدراكه، ومعرفة كيفية التعامل معه، لاسيما أنّ النظام الدولي الجديد لم يعد يسمح أو يقبل لدولة بحجم سوريا أن يكون لها دور سياسي أو أمني فاعل خارج حدودها، أو خارج إطار منظومة إقليمية فاعلة (تركماني، 2005).

تطرح الأزمة السورية بسبب تعقيداتها وتداخل اللاعبين الإقليميين والدوليين فيها التساؤلات حول السياسية الخارجية لسوريا وعلاقاتها الدولية والأزمة السورية، وما هي أهم القضايا الشائكة في العلاقات الخارجية لسوريا؟ (نصار، 2006: 74). إنْ تتبعنا لطريقة عمل السياسة الخارجية السورية يمكن أن يجيبنا على تلك التساؤلات لاسيما في مرحلتي النظام الدولي ثنائي القطبية الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية وأحادي القطبية الذي بدأ أوائل التسعينيات من القرن الماضي.

لقد كان الاتحاد السوفييتي القوة الرئيسة الداعمة للنظام السوري مادياً ومعنوياً، حيث مكّن النظام السوري من ممارسة سياسة مستقلة نسبياً استفادت من التناقضات الدولية وملكت هامشاً واسعاً من الحركة في الخارج دون تخطي الخطوط الحمراء في العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما عاد على النظام السوري بدور إقليمي تزايد نفوذه بعد توقيع مصر اتفاقية السلام

مع إسرائيل، وانشغال العراق نتيجة تورطه في حروب متكررة مع جيرانه، ودخول الجيش السوري إلى لبنان أواسط السبعينات، حتى أصبح النظام السوري صاحب نفوذ كبير في الإقليم لا يمكن تجاوزه (ألماسيان، 2013). فلقد تحاشت سوريا الدخول في مواجهة مباشرة مع إسرائيل أو حتى استفزازها خاصة في الجولان المحتل خشية أن تؤدي هزيمة جديدة إلى إنهاء دور سوريا أو نفوذها في الإقليم (عبدالقادر، 2013).

لقد أدى انهيار الاتحاد السوفييتي إلى تضييق نطاق الحركة وهامش المناورة التي بنيت عليها إستراتيجية الرئيس حافظ الأسد في سياسته الخارجية، حيث كانت تقوم هذه الإستراتيجية على تثبيت الأهداف والاقتراب غير المباشر منها وتوسيع نطاق الحركة والتعامل بمرونة مع الظروف المتغيرة، وقد حقق هذا الأسلوب نجاحات مهمة حتى سقوط الاتحاد السوفييتي والمشاركة في التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في حرب الخليج الثانية (نصار، 2006: 74).

لقد طور الرئيس الراحل حافظ الأسد هذه الإستراتيجية وأدخل عليها بعض التعديلات عن طريق القيام بدور نشط في عدد من الصراعات الإقليمية لجمع أكبر قدر ممكن من أوراق الضغط والمساومة على أمل أن يؤدي هذا إلى تحويل سوريا إلى لاعب إقليمي أساسي، كما تتيح له استخدام أوراق الضغط هذه كأرصدة تفاوضية في تسوية إقليمية توقع الرئيس حافظ الأسد قدومها يوما ما يكون في جوهرها تسوية مشكلة الأراضي السورية المحتلة في الجولان (شكري، 2012: 65). وأهم هذه التعديلات يتمثل في إقامة علاقات منتظمة مع الولايات المتحدة الأمريكية (دحمان، 2005).

2.2.4 المحددات الداخلية للسياسة الخارجية السورية:

- النخبة السياسية الحاكمة : حيث يتولى رئيس الجمهورية مهام السياسة الخارجية، أما رئيس الوزراء فلا يمارس فيها أي نشاط ملحوظ في مجال السياسة الخارجية علي الرغم من مسؤوليته عنها. وبحسب الدستور السوري ذي النزعة الرئاسية، فإنه لا يمكن عزل رئيس الجمهورية عن عملية اتخاذ القرار السياسي، فهو طبقاً للمادة (94) من الدستور، يقوم بوضع السياسة العامة للدولة ويشرف علي تنفيذها بالتشاور مع مجلس الوزراء. ويوضح الدستور السوري الدائم منذ عام 1973م أن سوريا تأخذ بالنظام الرئاسي الذي يقوّي سلطات رئيس الجمهورية، ويركز كل المسؤوليات في يده، فرئيس الجمهورية هو حجر الزاوية فيه، فضلاً عن كون الرئيس هو الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي – القائد للدولة والمجتمع– (القدرة، 2013: 45–50).

- الكتلة الحيوية: وتشمل السكان والاقتصاد والموقع الاستراتيجى لسوريا كونها إحدى الدول المعنية بالصراع العربي الإسرائيلي (دحمان، 2005). فالسكان يتمتعون بالانسجام والتماسك الاجتماعي والوعي الثقافي والقومي، مما أدى إلى توفير الاستقرار الداخلي والأمن رغم تعرض سوريا لضغوط كبيرة من الدول الغربية وحصار اقتصادي منذ عام 1986م (الزغبي، 2009)، كما أن توجه السياسة الخارجية السورية يتأثر بموقع البلاد (دحمان، 2005)، حيث تعد سوريا بهذا الموقع الجغرافى عرضة لدرجة عالية من الانكشاف والضغوط الخارجية بسبب عدم وجود حدود طبيعية، غير أن طبيعة موقعها فى قلب العالم العربى ووجودها على خط المواجهة مع إسرائيل منحاها أهمية خاصة، كما أن عامل الإمكانيات الاقتصادية والعسكرية لسوريا يمكن أن تؤثر فى صياغة القرار السياسى السورى من عدة أوجه، فالاقتصاد المعرض لتأثيرات خارجية يؤثر فى حرية اتخاذ القرار السياسى وخصوصا فيما يتعلق بالمساعدات الأجنبية. وقد انتهجت سوريا سياسة الاكتفاء الذاتى وخطت بذلك خطوة متميزة، كما حاولت أن تبنى جيشا قويا على الرغم من الفرق الكبير بين إمكاناتها العسكرية والإمكانات العسكرية الإسرائيلية (الزغبي، 2009).
- الخصائص القومية: وتشمل هذه الخصائص الأساس القومي الذي جعل من القضية الفلسطينية قضية العرب المركزية بالنسبة للسياسة الخارجية السورية وما يترتب على ذلك من السعي الدائم لتحقيق التضامن العربي وربط المصلحة الوطنية بالمصلحة القومية (دحمان، 2005).
- دينامية الحياة السياسية "هيكل النظام السياسي": وتشمل هذه الدينامية الأحزاب السياسية وجماعات المصالح، حيث توجد في سوريا جبهة من الأحزاب والقوى السياسية التقدمية "الجبهة الوطنية التقدمية"، أما بالنسبة لجماعات المصالح فتتمثل بالاتحادات والنقابات المهنية وغرف الصناعة والتجارة والجمعيات الأهلية (الزغبي، 2009). يرى الباحث بأن طبيعة القيادة الفردية الشمولية في سوريا سهلت على الرئيس السوري بشار الأسد ومن قبله والده الرئيس السابق حافظ الأسد، أن يتخذ السياسات، والمواقف الخارجية التي يرى أنها مناسبة، حيث إن كل مستويات النظام السياسي–السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية– تدين بالولاء لرئيس النظام السياسي، ولا تشكل أي عبء عليه. كما أن جماعات المصالح المختلفة مرتبطة بالنظام وتشكل جزءاً منه، ولا تتدخل في سياساته، والمعارضة الوحيدة داخل سوريا الممثلة في "الجبهة الوطنية التقدمية" لا تعارض حكم حزب البعث، كما أنها ليس لها أي وزن أو تأثير حقيقي على الأرض كونها معارضة

شكلية لا أكثر، وبالتالي يتمتع الرئيس السوري بالسلطة المطلقة في وضع السياسات الخارجية، واتخاذ المواقف، وبالتالي شكلت البيئة الداخلية مناخاً مريحاً للنظام السوري لوضع السياسات واتخاذ المواقف.

3.2.4 المحددات الخارجية للسياسة الخارجية السورية:

تتركز السياسة الخارجية السورية على الحيز الإقليمي للشرق الأوسط والمنطقة العربية، وتطلب ذلك تنازلاً معيناً للشئون الدولية (دحمان، 2005)، وقد شهدت ملامح السياسة الخارجية السورية تغيرات مهمة خلال العقد الأخير، لأن سوريا أعادت تشكيلها بكيفية أكثر براغماتية وديناميةبما يوافق ممكنات العمل السياسي، ويمكن تحديد اتجاهات أو دوائر السياسة الخارجية كما يلي:

- إعادة صياغة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية (نصار، 2006: 75).
- تبني مبدأ السلام كخيار استراتيجي، حيث دفعت المتغيرات الدولية سوريا إلى تبني مبدأ السلام خيارا استراتيجياً بهدف استعادة الأراضي العربية المحتلة بالوسائل السلمية، وذلك على أساس التمسك بالسلام العادل والشامل وفق قرارات الأمم المتحدة (242-338)، ومبدأ الأرض مقابل السلام (الزغبي، 2009).
- دعم المقاومة الفلسطينية واللبنانية، حيث قدمت سوريا الدعم المادي والمعنوي والسياسي لحركات المقاومة في فلسطين ولبنان بهدف استخدامها كحرب بالوكالة مع إسرائيل (نصار، 2006: 79).
- الدائرة الإقليمية: يدرك السوريون أهمية وحساسية الدور الفعلي لدول الجوار وتأثيره على السياسات العربية ومجمل قضايا المنطقة، وقد أبدت سوريا اهتماماً بدولتي الجوار الكبيرتين: تركيا وإيران، فعلى الرغم من الحساسية الإيديولوجية بين العرب والإيرانيين إلا ان هذه السياسة سلكت مسلكاً متبايناً، إذ بنت علاقات وثيقة وإستراتيجية بينها وبين إيران، وكذلك فإن العلاقات السورية التركية شهدت انفراجاً غير مسبوق تحول إلى نوع من الشراكة بين سوريا وتركيا حتى قبل اندلاع الأزمة (دحمان، 2005). ويرى الباحث بأن دافع توجه النظام السوري في سياساته الخارجية نحو تركيا وإيران هو المصالح، حيث تشكل علاقاته بتلك الدول أوراق قوة إقليمية لدية، فهو مرتبط بإيران إيديولوجياً بالإضافة للمصالح الاقتصادية، كما أن علاقاته بتركيا العضو في حلف الناتو سوف تكون عاملاً ايجابياً لسياساته خاصة في ظل الخلافات والضغوطات الأمركية على سوريا.

لقد ربطت سوريا نفسها خلال سنوات الصراع مع إسرائيل بشبكة من العلاقات الدولية والإقليمية، خلقت حالة من التعقيد في المشهد السياسي وفي العلاقات الإقليمية والدولية، وقد تميزت تلك السياسات والعلاقات بقدرتها على التقاطع مع المتناقضات، والاتصال والانفصال والتغيير والتبدل، والتداخل والتقارب، بطريقة تستعصي على الفهم أحياناً، فمن الخطاب المعادي لأمريكا إلى التحالف معها في حفر الباطن عام 1991م، ومن دعم المقاومة العراقية إلى التعاون الأمني ضدها مع نظام المنطقة الخضراء في العراق، ومن دعم الأكراد في تركيا إلى تسليم أوجلان، ومن انتقاد السماح بهجرة اليهود من الاتحاد السوفيتي في حينه، إلى السماح بهجرة اليهود السوريين مع كبير حاخامات سوريا إلى إسرائيل، ومن انتقاد الفلسطينيين على محادثات أوسلو السرية، إلى محادثات سرية مع إسرائيل برعاية تركية قبل أن تصبح علنية (غنيم، 2011: 292)، ومن دعم المقاومة اللبنانية والفلسطينية ذات الطابع الإسلامي، إلى تخويف العالم من البديل الإسلامي في سوريا، ومن دعم للإخوان المسلمين في دول عربية أخرى، إلى حظرهم ومحاربتهم في سوريا.

اعتمد الأسد (الأب) على محاور استراتيجية لم يحد عنها طوال فتره حكمه، أهمها: (شكري، 2012: 66-67)

- كان يعامل الأمريكيين بندية شديدة، وكان يتمسك بكونه المتصرف في الشأن اللبناني بصورة مطلقة، وبدون الرجوع إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والاكتفاء بمجرد التشاور معها.
- كان الأسد يحكم سوريا بيد من حديد، ولا يسمح بأية مراجعة من أية جهة خارجية أو دولية فيما يتعلق بالداخل السوري.
- كان الأسد براجماتياً مع مصر والمملكة العربية السعودية. فعلاقته مع المملكة العربية السعودية كانت تقوم على تبادل المنافع-خاصة بعد مشاركته في حرب "تحرير الكويت"، وعلاقته مع مصر كانت تقوم على مزج العلاقات الشخصية مع الرئيس الأسبق حسني مبارك، وزمالة الطرفين للسلاح الجوي، فقد كان حافظ الأسد حريصا علي تطبيع بل وتقوية علاقاته مع أقوي دولتين عربيتين.
- تقوية حزب الله سمحت للرئيس حافظ الأسد بأن يساوم الولايات المتحدة الأمريكية على الكثير من الأمور، واستطاع بالفعل أن يثمن من دوره الإقليمي، خاصة في إطار خصومته مع تركيا بخصوص حزب العمال الكردستاني، وكذلك في علاقته مع إيران، وعدم السماح للولايات المتحدة الأمريكية بالمساومة حول هذين الموضوعين.

ويمكن القول بأن الأسد الأب اعتمد على سياسة إقليمية توسعية تستهدف تكريس سيطرة سوريا على أوراق إقليمية من أجل المفاوضة عليها فيما بعد مع القوى الدولية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لتحقيق مكاسب لسوريا، لذا كانت السياسة الخارجية السورية محط اهتمام الأسد الأب، حيث كرس معادلة للحكم صادرت الحياة السياسية الداخلية من أجل التفرغ للسياسة الخارجية، وفي المقابل وفرت له سياسته الخارجية النشطة سبلاً لحل المشكلات الداخلية والبقاء في الحكم رغم جمود نظامه في منطقة تتسم بالتغيرات المستمرة.

لقد كان الهدف الأساسي للأسد أن تكون بلاده رقما صعباً في المعادلات الإقليمية بما يمكّنه من حيازة المكاسب عند بلوغ أي تسوية محتملة مع إسرائيل، حيث كان الهدف الرئيس هو محاصرة إسرائيل ومنعها من عقد اتفاقات سلام منفصلة مع دول المواجهة، ولذا أراد الانفراد بقيادة العرب في أي تسوية محتملة لضمان تحقيق أقصى المكاسب وعرقلة أي اتفاق مع إسرائيل لا يحقق مكاسب له. كما أن الأسد كان مقتنعاً بتحرير الأرض من خلال اتفاق تسوية، ولكنه كان يسعى لتحريك هذه التسوية من خلال التسخين المحسوب لعدة جبهات للمواجهة بالوكالة، عدا جبهة الجولان التي ظلت هادئة منذ عام 1973م، فمنذ ذلك العام تميزت السياسة السورية تجاه إسرائيل من الناحية الجوهرية بحالة اللاسلم واللاحرب، والحرب بالوكالة بواسطة الآخرين ولا سيما المقاومة اللبنانية والفلسطينية.

صادف وصول الرئيس بشار الأسد إلى الحكم حدوث عدد من التحولات الدولية والإقليمية المهمة التي أدت إلى الحد من فعالية الإستراتيجية السورية التقليدية، الأمر الذي كان على دمشق أن تتخذ كل الإجراءات اللازمة للتعامل معها. ويمكن تلخيص تلك المتغيرات الدولية والإقليمية فيما يلي:

- الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان عام 2000م، وهو ما وضع حداً لإمكانية استخدام الجنوب اللبناني ساحة للصراع بين سوريا وإسرائيل، حيث كانت المواجهة (بالوكالة) المتمثلة في حزب الله (نصار، 2006: 76). ويمكن القول بأن إسرائيل أرادت من الانسحاب الاسرائيلي من لبنان سحب الورقة اللبنانية من يد سوريا في صراعها مع إسرائيل.
- وصول المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية إلى طريق مسدود عقب إخفاق قمة كامب ديفيد في صيف عام 2000م، واندلاع انتفاضة الأقصى، جعلت من الصعب على سوريا الدخول في مفاوضات جادة مع إسرائيل (شكري، 2012: 65). يمكن القول بأن فشل المفاوضات أثر على أحد محددات السياسة الخارجية السورية وهو تحرير الجولان، حيث

كانت تفضل ذلك بالحلول السلمية، وفشل المفاوضات أعطى إشارة سلبية نحو استعادة الجولان بالطرق السلمية.

- أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001م، والحرب الأمريكية على "الإرهاب" حيث تبنت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة هجومية تمثلت في الحرب على أفغانستان والعراق، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية أكثر عداءً لجماعات مرتبطة بسوريا مثل حزب الله اللبناني وحركات المقاومة الفلسطينية، وهو ما جعل منه عبئاً على سوريا بعد أن كان ميزة ونفوذاً لها (نصار، 2006: 78). الأمر الذي أدى إلى تقليص هامش المناورة التي كانت تتسم بها السياسة الخارجية السورية الأمر الذي جعل هذا الجزء من الأستراتيجية التقليدية للسياسة الخارجية السورية عبئاً عليها في حينه.
- قانون محاسبة سوريا واستعادة سيادة لبنان الذي أصدره الكونجرس الأمريكي في تشرين الثاني (نوفمبر) 2003م، بالإضافة إلى قرار مجلس الأمن رقم (1559) القاضي بانسحاب سوريا من لبنان.
- مشروع الشرق الأوسط الكبير، وهو المبادرة التي أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية مطلع عام 2004م، حيث تعرضت نظم حكم عربية وعلى رأسها النظام في سوريا لعدة ضغوطات لتشجيع الإصلاح السياسي، وإعادة صياغة أوضاعها الداخلية (شكري، 2012: 65). إذ أصبحت سوريا مطالبة ليس فقط بتكييف سياستها الخارجية لتخفيف الضغوط الأمريكية، وإنما إعادة صياغة أوضاعها الداخلية أيضاً.

لم يقم النظام السياسي في سوريا من إعادة تكييف السياسة الخارجية لسوريا لتتلاءم والتغيرات والمستجدات الإقليمية والدولية، مما عرض السياسة الخارجية لسوريا لسلسلة من الأزمات والإخفاقات ووضعها في دائرة الاستهداف من قوى إقليمية ودولية (ياسين، 2006: 156) ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية خاصةً مع تزايد حدة الخلافات بين البلدين حول العديد من القضايا أهمها العراق، وإيران، وحزب الله اللبناني، وحركات المقاومة الفلسطينية، بالإضافة إلى التسوية مع إسرائيل.

ويمكن القول بأن هذه السياسة هي التي أعطت النظام السوري أوراقاً إقليمية أساسية من أجل العمل والمبادرة في الشرق الأوسط، ومنها استمد نفوذاً كبيراً في المنطقة، وتحولت خلالها سوريا إلى دولة فاعلة ومؤثرة يُخشى جانبها، بعد أن كانت في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، موضوع نزاع بين الدول الأخرى، وأن أفضل وسيلة لدفع ضغوط القوى الخارجية ومنعهم من اللعب

بالساحة الداخلية السورية، هي تكثيف الضغوط عليهم، مباشرة أو من خلال حلفائهم المحليين واللعب في ملعبهم.

وبالنظر إلى سلوك السياسة الخارجية السورية التي يتبعها النظام السوري، نجد أنها راكمت من مصادر القوة وأوراق الضغط ما جعله أكثر قدره على مواجهة الضغوط الأمريكية بالتعاون مع حلفائه الإقليميين، حيث لم تنجح هذه الضغوط في إخضاع النظام السوري للمطالب الأمريكية الرئيسة المتعلقة بالملفات الإقليمية المهمة ولاسيما فيما يخص محور الممانعة التي أمتلك فيها النظام السوري رصيداً كبيراً من المناورة وقدرة كبيرة من التأثير مما ساهم في إرباك الحسابات الأمريكية في المنطقة.

إن طبيعة ومكانة سوريا الإقليمية ودورها السياسي والإقليمي جعل من الأزمة السورية حدثاً يهم كل الإقليم، ويؤثر بالمعادلات السياسية والإقليمية والدولية، وفي معادلة الصراع مع إسرائيل. لقد اشتهرت سياسة النظام السوري بسياسة إقليمية نشطة جمعت أوراق وملفات عديدة في يده، إلى جانب استعداده للمساومة عليها مع الأطراف المختلفة الإقليمية منها والدولية، لكن المفارقة هنا في الأزمة السورية بأن سوريا ومصير نظام الأسد أصبحت ورقة إقليمية ودولية، ومحل مساومة أطراف إقليمية ودولية.

1.3.2.4 العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية:

تميزت العلاقات الأمريكية السورية بين الشد والجذب منذ استقلال سوريا عام 1946م، فقد انقطعت هذه العلاقات الدبلوماسية تماماً بعد حرب حزيران (يونيو)1967م، حيث كانت العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وسوريا متوترة منذ ما يقرب من خمسة عقود. فسوريا متورطة في دعم "الإرهاب" وفقاً للإدارات الأمريكية المتعاقبة، من خلال دعم حزب الله اللبناني وحركتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينيتين، وبعض الجماعات الكردية مثل حزب العمال الكردستاني "PKK"، التي كانت وما تزال تستهدف تركيا، عضو حلف شمال الأطلسي وحليف الولايات المتحدة الأمريكية (ياسين، 2006: 156).

مع استلام الرئيس حافظ الأسد السلطة في سوريا عام 1970م، تبنى منهجاً مغايراً في دعم الفدائيين الفلسطينيين، إذ شعر أن عملياتهم يجب أن تخضع لضوابط إقليمية تضبط حركتها، خوفاً من اتخاذ إسرائيل هذه العمليات حجة من أجل توسيع عدوانها، غير أن العلاقات السورية الأمريكية بقيت على ما هي عليه، خاصة مع بدء الرئيس حافظ الأسد حكمه بزيارة لموسكو، كانت الغاية الرئيسة منها هي الدعم العسكري (الخطيب، 2003). إلا أن حرب تشرين الأول (أكتوبر)

1973م، وما تلاها من مفاوضات مكوكية قام بها كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي آنذاك بين دمشق وتل أبيب استمرت ثلاثة وثلاثين يوماً وانتهت بتوقيع اتفاقية فصل القوات في عام 1974م، جعلت الرئيس حافظ الأسد حينها يشعر أن أوراق الشرق الأوسط غدت ملك واشنطن، وأن دور الاتحاد السوفيتي في هذه المنطقة هامشي ولا يتعدى دور الدعم المعنوي، لذلك دخلت العلاقات السورية الأمريكية مرحلة جديدة دشنتها زيارة الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون إلى دمشق في العام نفسه (عبدالقادر، 2013).

لكن هذه العلاقات خضعت للتجاذب فيما بعد خاصة بعد التدخل السوري في لبنان، والذي كرس دوراً إقليمياً لسوريا في المنطقة، انتهى بواشنطن إلى إقراره نهائياً بعد حرب الخليج الثانية التي شهدت عودة الجولات المكوكية الدبلوماسية بين واشنطن ودمشق، التي قام بها جيمس بيكر الذي استطاع إقناع الأسد في المشاركة في التحالف الدولي الذي رعته الولايات المتحدة الأمريكية لإخراج صدام حسين من الكويت، ولكن فقط للدفاع عن المملكة العربية السعودية وليس لدخول الكويت، ثم ألحقها بجولات أخرى بغية إقناعه في المشاركة في مؤتمر مدريد للسلام (الخطيب، 2003).

لقد حافظت العلاقات السورية الأمريكية بعدها على نوع من التفاهم غير المعلن بين دور كلٍ من الطرفين في المنطقة، وشهد هذا التفاهم أوجَه مع كلينتون الذي اجتمع مع الأسد لمرتين في قمة جنيف في نيسان (أبريل) 2000م، لقد كان منهج الأسد الاستفادة من المفاوضات السورية الإسرائيلية بشكل يساعد في تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية دون الاصطدام معها، ومع وفاة الأسد واستلام الرئيس بشار الأسد السلطة في سوريا سارعت واشنطن إلى تأييده، حيث وجدت واشنطن في بشار الأسد امتداداً لنهج أبيه، خاصة فيما يتعلق برغبته في السلام واستمرار المفاوضات السورية الإسرائيلية (تركماني، 2005).

لكن التوتر عاد إلى العلاقات السورية الأمريكية بشكل لم يمر به من قبل، ووصلت إلى حد القطيعة بعد 11 أيلول (سبتمبر) 2001م، وما سبقها من استلام إدارة أمريكية جديدة على رأسها جورج بوش الابن وطاقمه، حيث طلبت واشنطن من دمشق تقديم معلومات استخبارية حول بعض من تصفهم بالإرهابيين، ووقف الدعم الذي تقدمه إلى بعض المنظمات التي تعتبرها واشنطن إرهابية ووقف إيوائها لهم، لكن سوريا استجابت فيما يتعلق بتقديم معلومات عن تنظيم القاعدة ، ورفضت باستمرار توصيف حزب الله أو أي من المنظمات الفلسطينية على أنها منظمات إرهابية (جابو، 2010).

لقد شكل عدم رضوخ النظام السوري للمطالب والإملاءات الأمريكية فيما يتعلق بقضايا الخلاف بين الجانبين هدفاً للضغوط الأمريكية بصورة مباشرة ومتصاعدة، حيث لم يعد الدور السوري الإقليمي مقبولاً للولايات المتحدة الأمريكية (عباس، 2005). ومن ثم تصاعدت الضغوط لإنهاء دور سوريا الإقليمي وبشكل غير مسبوق، وقد تمثلت هذه الضغوط في الأتي:

- تهديد النظام السوري بمصير مشابه لنظام صدام حسين في العراق، وكذلك إيواء الولايات المتحدة الأمريكية معارضين منشقين ودعمهم والتلويح لدمشق بتلك الورقة من حين لأخر (ياسين، 2006: 157).
- قانون محاسبة سوريا واستعادة سيادة لبنان الذي أصدره الكونجرس الأمريكي في تشرين الثاني (نوفمبر) 2003م. يدعو قانون محاسبة سوريا لوقف دعمها لما تسميه الولايات المتحدة الأمريكية "الإرهاب"، وسحب قواتها من لبنان. كما ينص القانون على وقف دمشق مساعيها للحصول على أسلحة دمار شامل، ومنع وصول الأسلحة إلى العراق، كما يمنع حصول سوريا على النفط العراقي، ويدعو القانون إلى فرض حظر بيع السلاح لسوريا والمواد ذات الاستخدام المزدوج (المدني والعسكري)، ومنع تقديم مساعدة مالية إلى أي مشاريع تنموية في سوريا، وطالب المشروع الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش اتخاذ إجراءين على الأقل من أصل ستة إجراءات عقابية، تشمل حظرا على الصادرات غير الإنسانية والاستثمار ومنع الطائرات السورية من الهبوط في الأراضي الأميركية أو التحليق فوقها (نصار، 2006: 81).
- سعي واشنطن وبمساعدة فرنسا لاستصدار قرار من مجلس الأمن يقضي بخروج القوات السورية من لبنان ومطالبة دمشق بالمساعدة في نزع سلاح حزب الله، حيث يطالب القرار بخروج القوات السورية من لبنان ومطالبة دمشق بالمساعدة في نزع سلاح حزب الله (ياسين، 2006: 157).
- التلويح بورقة الديمقراطية وحقوق الإنسان (نصار، 2006: 81).
- استصدار قرار مجلس الأمن رقم 1636 في تشرين الأول (أكتوبر) 2005م، تحت البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يسوغ استخدام القوة، والذي يقضي بمطالبة سوريا بالتعاون الكامل وغير المشروط مع لجنة التحقيق الدولية في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري.

استجابت سوريا لبعض الضغوط الأمريكية المتمثلة في الانسحاب من لبنان، وكذلك إعلان

سوريا للتفاوض مع إسرائيل دون شروط مسبقة بعد أن كانت تشترط استئناف المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها، بالإضافة للتعاون مع المنطقة الخضراء في العراق عبر بعض الإجراءات العملية لضبط الحدود مع العراق، وقامت بتسليم بعض مسؤولي النظام العراقي السابق ومنهم سبعاوي التكريتي الأخ غير الشقيق لصدام حسين، وتوقيف المئات من المتسللين عبر الحدود (عبدالجواد، 2005).

كل ذلك ساهم في توتر العلاقات التي كانت توصف دائماً بأنها علاقات الممكن، إذ لا تبدو سوريا راغبة في الدخول في حوار مع الولايات المتحدة الأمريكية لا تعرف أين ينتهي بها، ولا الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على الاقتناع بأنها تستطيع تغيير الموقف السوري أو تليينه، لذلك اقتصرت الاتصالات السورية الأمريكية على مستوى محدود جداً، اقتصرت على المكالمات الهاتفية أو زيارات قصيرة غير مخطط لها لوزير الخارجية الأمريكي (الخطيب، 2003).

لكن مع رحيل جورج بوش الابن واستلام باراك أوباما سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، تغيرت قواعد اللعبة، وبدأ أوباما في انتهاج سياسة جديدة تختلف عن سياسة سلفه بوش، سعى من خلالها للتقارب مع سوريا التي تعد لاعباً لا يمكن تجاهله في الشرق الأوسط، وبدأ التقارب بين البلدين بزيارات وفود من الكونجرس ووفود دبلوماسية أخرى. فالانفتاح الأمريكي على سوريا مشروط بمساهمتها في تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط،* لكن كان رد سوريا بالتمسك بعلاقاتها الإستراتيجية مع إيران (جابو، 2010).

2.2.2.4 العلاقات مع روسيا الاتحادية:

كان الاتحاد السوفيتي السابق من أوائل الدول التي اعترفت باستقلال سوريا وأقامت علاقات دبلوماسية معها عام1944م، وتعززت العلاقات بشكل كبير لترتقي إلى مستوى التحالف الاستراتيجي مع وصول الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد إلى سدة الحكم عام 1970م. فبعد طرد الخبراء السوفيت من مصر عام 1972م، اضطر الكرملين للبحث عن بدائل أخرى في الشرق الأوسط، فكان كل من العراق وسوريا اللذين يحكمهما حزب البعث العربي الاشتراكي أفضل تلك

*بهذا المضمون عبرت وزيرة الخارجية الأمريكية، هيلاري كلينتون يوم 24 شباط (فبراير) 2010م، أمام لجنة الموازنة في الكونغرس بقولها: "أكدنا للسوريين الحاجة إلى المزيد من التعاون حول العراق، ووقف التدخلات في لبنان ونقل أو تسليم سلاح إلى حزب الله، واستئناف المحادثات الإسرائيلية السورية". لكن الهدف الأهم الذي كانت تسعى إليه واشنطن من وراء انفتاحها على دمشق هو إبعاد سوريا عن المحور الإيراني، إذ أفصحت كلينتون عن رغبة واشنطن في أن "تبدأ دمشق بالابتعاد في علاقتها عن إيران التي تتسبب في اضطرابات للمنطقة وللولايات المتحدة الأمريكية" (جابو، 2010).

البدائل فتدفق السلاح إلى هذين البلدين، بالإضافة إلى الدعم العسكري، وقدمت القيادة السوفيتية دعماً سياسياً لسوريا في المحافل الدولية وساهم في بناء البنية التحتية للاقتصاد السوري، واعتبر البلدان التعاون بينهما متجاوباً مع مصالحهما المشتركة (عبدالقادر، 2013).

في عام 1963م، أقيم مركز الدعم المادي التقني للأسطول البحري السوفييتي في ميناء طرطوس السوري. وكان الاتحاد السوفيتي يورد إلى سوريا أسلحة وغيرها من السلع بكميات كبيرة مما أدى إلى تراكم المديونية الكبيرة* وتعتبر هذه القاعدة البحرية القاعدة الوحيدة لروسيا على شواطئ البحر المتوسط واستمرار هذه القاعدة كلف روسيا إعفاء سوريا جزءاً من ديونها (عبدالحي، 2012: 6). ومن ناحية العلاقات العسكرية، قدم الاتحاد السوفيتي الدعم العسكري الكبير لسوريا وتوقف الدعم في التسعينيات في عهدي الرئيسين غورباتشوف، ويلتسن، وعاد في عهد الرئيس فلاديمير بوتين، وقام بإعادة افتتاح القاعدة البحرية الروسية في ميناء طرطوس وعقد الصفقات العسكرية مع سوريا منها تقديم خبراء عسكريين وأسلحة وتجديد عتاد الجيش السوري من أسلحة حديثة** (ألماسيان، 2013).

خطط بوتين في عهده الرئاسي الأول لاستعادة دور روسيا وصورتها كقوة عظمى، واتبع سياسات خارجية وصفت بأنها مناهضة للولايات المتحدة الأمريكية، لكنها توازن بين الكسب والخسارة بهدف إعادة روسيا باعتبارها ثقلاً موازناً لنفوذ الغرب في الشرق الأوسط. سوريا هي الحليف الأكثر أهمية لروسيا في تلك المنطقة، ودولة رئيسة لحسابات بوتين الإستراتيجية. فموقع سوريا المطل على البحر الأبيض المتوسط، وحدودها مع لبنان، تركيا، الأردن، العراق وإسرائيل يجعل من المستحيل لروسيا أن تخسرها. لقد كانت سوريا من بين قلة من الدول التي أعلنت بشكل واضح تأييدها للعملية العسكرية الروسية في جورجيا عام 2008م، إضافة إلى تأييد السياسات الروسية في داغستان والشيشان (بورششفسكايا، 2013).

---

*ففي عام 1992م كان دين سوريا لروسيا يتجاوز مبلغ 13 مليار دولار. وفي عام 2005م، وقعت بين البلدين اتفاقية شطب 73 % من الديون السورية آخذاً بالحسبان أن المبلغ المتبقي وقدره 2.11 مليار دولار سيتم صرفه لتنفيذ العقود الروسية. وتم إبرام هذه الاتفاقية في حزيران (يونيو) 2008م (عبدالحي، 2012: 62).

** تقوم روسيا بمد النظام السوري بالأسلحة، حيث رست حاملة الطائرات الروسية كوزنتسوف في قاعدة الإمداد البحرية في طرطوس بتاريخ 8 كانون الثاني (يناير) 2012م، وفي 21 كانون الثاني (يناير) 2012م، وصلت سفينة تحمل أطناناً من الأسلحة والذخيرة الروسية إلى ميناء طرطوس، كما قامت روسيا بتزويد النظام السوري بأكثر من (35) طائرة خفيفة بنصف مليار دولار. كما اعترف الروس بأنّهم أرسلوا على متن سفينة عسكرية قوات مكافحة الإرهاب لمساندة الأجهزة الأمنية السورية، في إشارة إلى دعم الأجهزة السورية بما تحتاج إليه من تدريب وتجهيز ومعلومات وحماية (ألماسيان، 2013).

تعتبر سوريا سوقاً للسلاح الروسي، إذ تبلغ قيمة المبيعات العسكرية المنجزة والمتفق عليها خلال الفترة من 2006م–2013م حوالي ثمانية مليارات دولار. كما تشكل سوريا أحد أهم الشركاء العرب التجاريين لروسيا، بنسبة (20%) من إجمالي التجارة العربية–الروسية وبصورة متنامية، حيث وصلت الاستثمارات الروسية في سوريا إلى ما يقارب من 20 مليار دولار عام 2011م، كما أن الشركات الروسية لاسيما في قطاع الطاقة تعد من أبرز الشركات العاملة في سوريا (عبدالحي، 2012: 6).

مكانة سوريا ودورها في الإستراتيجية الروسية الدولية يتمثل في إفشال التضييق الأطلسي والغربي لروسيا فيما تبقى من مناطق نفوذها. فتوسع حلف الأطلسي في دول الكتلة السوفيتية المنتهية، من الطبيعي، أن تقابله السياسة الروسية التي تسعى إلى مواجهة هذا التوجه عبر جبهات عدة من بينها غرب آسيا التي تشكّل فيها كل من سوريا وإيران قواعد ارتكاز جوهرية، الأمر الذي يعني أن روسيا لن تفرط في ركائز مشروع مقاومة التطويق المتواصل لها من قبل الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية (ألماسيان، 2013).

3.2.2.4 العلاقات مع جمهورية الصين الشعبية:

تعود العلاقات السورية–الصينية المباشرة لعام 1955م، وهي ليست ذات قيمة بالمعايير التقليدية، إذ يبلغ حجم التبادل التجاري بين الدولتين حوالي 2.48 مليار دولار من بين مائة مليار دولار تمثل التجارة العربية–الصينية عام 2010م، إضافة لحوالي 1.82 مليار كعقود هندسية صينية في سوريا، و4.82 مليون دولار تحويلات عمال صينيين في حوالي 30 شركة صينية في سوريا، و16.81 مليون دولار على شكل استثمارات صينية مباشرة، وتحتل الصين المرتبة الأولى حالياً في الشركاء التجاريين لسوريا بنسبة تصل إلى 6.9% من إجمالي التجارة السورية، كما أن الشركات الصينية تساعد سوريا في مواجهة المشكلات التكنولوجية الناتجة عن العقوبات الأوروبية على سوريا في القطاع النفطي الذي يمثل 20%، من إجمالي الناتج المحلي السوري. (عبدالحي، 2012: 7).

ليس للصين مصالح اقتصادية تذكر في سوريا نفسها، لكنها تعتقد أن لها أهمية إستراتيجية ودبلوماسية في ضمان استقرار الشرق الأوسط وحماية مصدر حيوي من مصادر الطاقة (الصايغ، 2012).

4.2.2.4 العلاقات مع الاتحاد الأوروبي:

تُعد العلاقات السورية–الأوروبية مكوناً رئيساً من مكونات العلاقات العربية–الأوروبية التي

عرفت فترات تاريخية صعبة مثل السيطرة الاستعمارية الأوروبية التي انتهت منذ أكثر من نصف قرن. وما زال عامل عدم الثقة هو الطابع السائد للعلاقات، وعززته المخاوف العربية من أن تكون أوروبا تعمل لاستعادة سياسة الهيمنة القديمة التي يحدوها الطلب على الطاقة والمصالح الاقتصادية (كيوان، 2011). وذلك تحت تسميات ومشروعات جديدة مثل: الأورو– أفريقية، والأورو– عربية والمشروع الأورو– متوسطي الذي أعلن عام 1995م، والمشروع الأمريكي المسمى مشروع الشرق الأوسط الكبير عام 2003م والذي تحول فيما بعد عام 2004م، على يد مجموعة الثمانية إلى مبادرة "الشراكة من أجل التقدم والمستقبل المشترك مع الشرق الأوسط الموسع وشمال أفريقيا" (بللوفي، 2006: 18–21).

وتمثلت بداية العلاقات الأوروبية–السورية بتوقيع المجموعة الاقتصادية الأوروبية وسوريا اتفاقية تعاون عام 1977م، فيما يمثل نقلة نوعية، كون سوريا إحدى الدول الاثنتي عشر الموقعة على الشراكة الأوروبية المتوسطية. فاتفاقية التعاون الموقعة عام 1977م، تغطي بشكل أساسي المسائل التجارية. وتوفر –على وجه الخصوص– دخولاً معفاة من الرسوم إلى سوق الاتحاد الأوروبي بالنسبة لمعظم السلع الصناعية السورية، ومد يد العون للبنية الأساسية الإنتاجية والاقتصادية لسوريا(كيوان، 2011).

وسعى الاتحاد الأوروبي إلى تطوير علاقة وثيقة مع سوريا، تشمل الحوار السياسي وعلاقات التجارة والاستثمار ذات المنفعة المتبادلة، بالإضافة إلى التعاون المعني بالإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، حيث استرشد التعاون بين الاتحاد الأوروبي وسوريا بالهدف الرامي إلى تعزيز جهود الإصلاح في سوريا. وعمل الاتحاد الأوروبي بدعم خليط من الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على أساس أجندة الإصلاح الخاصة بسوريا، التي كانت تتمثل في الخطة الخمسية العاشرة. واستندت إستراتيجية تعاون الاتحاد الأوروبي مع سوريا إلى وثيقتين للبرامج تحددان الأهداف ومشاريع التعاون المشتركة. وتغطي اتفاقية الشراكة مع سوريا ثلاثة مجالات رئيسة (كيوان، 2011):

1. العلاقات السياسية: توفر الإطار المؤسسي للحوار السياسي المنتظم بشأن القضايا الثنائية والإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، وستكون أداة لدعم التفاهم المشترك.
2. العلاقات الاقتصادية والتجارية: ستعمل على إنشاء منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي وسوريا من خلال تفكيك الرسوم الجمركية خلال 12 سنة. والعمل على تسهيل التجارة من خلال التقريب التنظيمي، بالإضافة إلى الإصلاح القانوني والإداري والاقتصادي. فلقد كان

الاتحاد الأوروبي أكبر المانحين لسوريا بتوفير ما يزيد على (210) مليون يورو سنويا في شكل منح وقروض. والاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الرئيس لسوريا.

3. التعاون: تغطي الاتفاقية تقريبًا جميع مجالات التعاون التي تتراوح من التعاون في التعليم والتعاون العلمي، حول التراث الثقافي والحماية البيئية، إلى الصحة والزراعة والاستثمار ومكافحة الجريمة المنظمة.

5.2.2.4 العلاقات مع تركيا:

عندما نالت سوريا استقلالها عام 1946م، لم تكن العلاقات السورية التركية في حالة طبيعية وصولاً إلى نهاية القرن الماضي، بل سادت حالة من العداء والتأزم مجمل تلك الفترة (قاياتي، 2013)، وذلك على خلفية عدة أسباب، أهمها ضم تركيا لأراضي واسعة من سوريا أهمها لواء الإسكندرونة عام 1939م، بمؤازرة الانتداب الفرنسي، واختلاف الخيارات، والتحالفات الإستراتيجية لكلا البلدين، حيث اختارت تركيا السياسات والتوجهات الأطلسية الغربية الرأسمالية، في حين انحازت أغلب الحكومات السورية إلى التوجهات اليسارية والاشتراكية. وامتد النزاع ليشمل المياه، حيث قامت تركيا بإنشاء سلسلة من السدود الكبرى على نهر الفرات، فحجزت القسم الأعظم من مياهه، وحجزت مياه نهر الخابور بأكملها حتى جفّ وتوقف جريانه في الأراضي السورية (نجات، 2013).

انتقل تأزم العلاقات السورية–التركية إلى مرحلة خطيرة بعد تنامي التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل، حيث نظرت إليه سوريا بوصفه يهدف إلى وضعها بين فكي كماشة، وأن الحلف العسكري والسياسي والأمني بين تركيا وإسرائيل يشكل ضغطاً إستراتيجياً عليها في مختلف المجالات، وأنه يشكل الأساس للحذر والريبة وخطراً يهدد الأمن الإستراتيجي القومي العربي. وفي المقابل، كانت تركيا تتهم الحكومة السورية بإيواء وتدريب عناصر حزب العمال الكردستاني، وبأن سوريا تستخدم الورقة الكردية لزعزعة أمنها، إضافة إلى أنها كانت تنظر بريبة للعلاقات السياسية وللتعاون السوري– اليوناني والعلاقات مع الشطر اليوناني من قبرص (قاياتي، 2013).

بلغ النزاع بين البلدين أوجه عام 1998م، حين هدد القادة الأتراك باجتياح الأراضي السورية بحجة وقف هجمات حزب العمال الكردستاني، وإيواء قائد حزب العمال الكردستاني عبدالله اوجلان في الأراضي السورية، ولكن تدخل الدول الصديقة للطرفين وخروج عبدالله اوجلان من سوريا، وتهديد ليبيا بطرد الشركات التركية من أراضيها وإحلال شركات يونانية محلها أوقف التأزم بين الطرفين (نجات، 2013).

بعد اتفاق أضنة* الأمني، وانتهاء أزمة 1998م، بدأ مشهد العلاقات السورية–التركية بالتغير، فبرز توجه نحو الحوار والتفاهم لدى الحكومتين السورية والتركية، يحذوه السعي نحو إقامة علاقات أفضل وأكثر استقرارا بين البلدين، فبدأ التوافق في الجانب الأمني، ثم انتقل إلى الجانب الاقتصادي والسياسي، وجرى توقيع عدة اتفاقيات في جميع مجالات الاختلاف، نفّذ معظمها في أوانه (قاياتي، 2013).

في عام 2000م، إثر فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التركية والمواقف السياسية التي اتخذها قادته في السياسة الخارجية كان له الدور الأكبر في تحول العلاقات السورية التركية نحو التفاهم والتعاون، فجرى التفاهم على تحويل الحدود من نقطة خلاف وتوتر إلى نقطة تفاهم وتعاون، وتوقيع اتفاقية إزالة الألغام من على جانبي الحدود، ورفض قادة حزب العدالة والتنمية المشاركة في سياسة العزل والحصار التي حاول الرئيس الأميركي السابق جورج دبليو بوش فرضها على سوريا، بل قام الأتراك بلعب دور الوسيط بين سوريا ومختلف الحكومات الأوروبية، الأمر الذي أسهم في مساعدة النظام السوري على عبور تلك المرحلة الصعبة. وكذلك أصبحت تركيا راعية للمفاوضات السورية الإسرائيلية غير المباشرة (نجات، 2013).

6.2.2.4 العلاقات السورية الإيرانية:

تمثل سوريا ركيزة بالغة الأهمية للنفوذ الإيراني في الجوار العربي المشرقي، حيث توفر نافذة على المتوسط، وطريقاً آمناً إلى لبنان وشريكاً يعتمد عليه، يجعل من إيران طرفاً في الصراع العربي الإسرائيلي. كما أن التحالف الإيراني–السوري يعتبر ضمانة حيوية للنفوذ الإيراني في العراق (قنديل، 2012: 61).

وتشكل سوريا أهمية بالغة لإيران وذلك كونها رأس جسر وهمزة الوصل لإيران مع حليفها حزب الله، بالإضافة لحركة حماس، والجهاد الإسلامي، إضافة إلى وزن سوريا المؤثر في السياسة العربية، وتأثيرها البالغ في الساحتين المهمتين لإيران: العراقية واللبنانية، كونهما ساحتي صراع مصغرة مع خصومها الإقليميين والدوليين، ناهيك عن الهواجس الإيرانية من توجه أي نظام بديل للنظام السوري الحالي عن التحالف معها، حيث تعتقد إيران أن تغيير النظام في سوريا قد يزيد من

*بعد أزمة سورية – تركية كادت تتفجر صراعاً عسكرياً، تمّ التوصّل إلى تسوية سياسية في اتفاقية أضنة، تخلّت على أثرها سوريا عن دعمها لـ"حزب العمال الكردستاني"، كما تمّ الاتفاق على تأجيل أمر الاسكندرون إلى وقت لاحق. حيث نفت المصادر السورية أيّ تخلٍّ عن لواء الإسكندرون، إلا أنّها أعلنت أن المصلحة السورية تقضي بتأجيل القضايا الخلافية، والتطلع إلى التعاون الاقتصادي والسياسي مع تركيا في تلك المرحلة (القدرة، 2013: 107–109).

نفوذ منافسيها في المنطقة وخصوصاً تركيا (عبدالكريم وآخرون، 2012: 58).

سوريا هي حليف إيران الاستراتيجي الأول في الإقليم، وهمزة الوصل مع الحلفاء الآخرين في فلسطين ولبنان، فسقوط النظام ليس معناه فقط فقدانها الإطار العربي الذي تحركت في الإقليم من خلاله، وقطع خطوط التواصل مع حلفائها الآخرين، بل كذلك تهديداً لمصالحها ونفوذها في سوريا، خصوصاً في ظل التوتر المتصاعد الذي تتسم به علاقاتها مع قوى المعارضة السورية بسبب دعمها القوي للنظام السوري (قنديل، 2012: 62).

7.2.2.4 العلاقات مع المملكة العربية السعودية:

تسير العلاقات السورية–السعودية في منحى انحداري، وكان واضحاً أن نقاط الخلاف بين الدولتين حول بؤر التوتر الثلاث في المنطقة أي العراق ولبنان وفلسطين، وهي أكثر وأعمق من عناصر التلاقي، أما التقاطعات التي كانت تعوض سابقاً عن التطابق والتوافق فهي أيضاً تحولت إلى شقاق استحال على براغماتي الطرفين التخفيف من حدته (الحسن، 2012: 2). ففي الخلاف السوري–السعودي أكثر من عامل جعل الرياض تقطع الأمل بإمكان التفاهم مع دمشق أبرزها:

1. الخيار النهائي الذي اتخذته دمشق بالتحالف الاستراتيجي مع طهران مع ما يتبع ذلك من تعارض وتناقض مع المصالح السعودية سواء لجهة تطورات الوضع في العراق الذي يشهد تمدداً للنفوذ الإيراني عبر الشيعة، أو لجهة إدخال إيران لاعباً على خط النار العربي الإسرائيلي عبر حزب الله في لبنان، وحماس في فلسطين، مما ولد قناعة لدى السعودية بأن الرئيس بشار الأسد انضم نهائياً إلى الخيار الإيراني، وأن هذا التحالف بالنسبة إلى نظامه مصيري ولا فكاك عنه (عبدالكريم وآخرون، 2012: 76).
2. الوضع في لبنان منذ اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري الذي تتهم عائلته دمشق به، وما تلا ذلك من توتر سوري–سعودي تمثل في لقاء صاخب بين الملك عبد الله بن عبد العزيز والرئيس بشار الأسد، ثم غضب سعودي شديد أخذ طابعاً شخصياً بعد خطاب الأسد إبان حرب تموز (يوليو) 2006م، ضد حزب الله، والذي وصف فيه الرئيس السوري القادة العرب بـ "أشباه الرجال"، وأن سوريا لن تسهل انتخاب رئيس للجمهورية في لبنان آنذاك ولن تساعد على الاستقرار فيه ما دام سيف المحكمة الدولية مسلطةً عليها. هذه المحكمة التي ساعدت الرياض على الدفع لإنشائها من قبل مجلس الأمن (شربل، 2007).

3. زيارة الرئيس أحمدي نجاد لدمشق وقيام الجبهة الإيرانية–السورية والتي تضم "حماس" و"حزب الله" بترسيخ محور يتعارض جوهرياً مع السياسة السعودية في المنطقة (نعناع، 2013).

يأخذ المسئولون السعوديون على دمشق عدم وفائها بالتزامات قطعتها عبر حوار مباشر أو عبر مسؤولين مصريين على لعب دور بناء في كل الملفات الخلافية. ويأخذون عليها أيضاً تشجيع كل ما يتعارض مع المصالح السعودية، وإفشال أي محاولة لإعادة بناء نظام عربي تؤخذ فيه مصالح كل اللاعبين في الإقليم بعين الاعتبار، كما تتهم المملكة العربية السعودية سوريا بأنها باتت ممراً وقاعدة تدريب لسعوديين متطرفين من القاعدة، وقد اعتقل بعض هؤلاء في لبنان وفي العراق، وقد قتل آخرون في معارك فتح الإسلام ضد الجيش اللبناني أو ضد القوات العراقية والأمريكية في العراق (شربل، 2007).

8.2.2.4 العلاقات السورية القطرية:

اتسمت العلاقات السورية–القطرية، قبل اندلاع الثورة السورية بالتقارب والتعاون على الصعيدين السياسي والاقتصادي. فعلى مستوى العلاقات السياسية فقد شهدت التفاعلات بين البلدين تطوراً على ضوء الزيارات المتبادلة التي قام بها كبار مسؤولي البلدين لبحث سبل تعزيز التعاون وتدعيم العلاقات الثنائية ومناقشة القضايا المشتركة فيما بينهما (الحسن، 2012: 2)، فلقد وصفت العلاقات بين الطرفين بأنها علاقات تحالف إستراتيجي، عكستها الزيارات العديدة وتبادل وجهات النظر حول الكثير من القضايا بين القيادات والمسؤولين في البلديين*، كما كان لقطر جهودها في إنهاء عزلة دمشق بعد اتهامها باغتيال رفيق الحريري، ومنها أيضاً إقناع الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي بتحسين علاقات بلاده مع سوريا (عبدالجواد، 2014).

وعلى مستوى العلاقات الاقتصادية، فلقد بلغ حجم الاستثمارات القطرية بسوريا حوالي 5 مليارات دولار (الحسن، 2012، ص2)، فبعد إعطاء سوريا الضوء الأخضر للدوحة للاستثمار في القطاع المالي بدمشق، تصدرت قطر الاستثمارات الخليجية في قطاع المال، حيث بات لقطر نصيب الأسد من الاستثمارات الخليجية في دمشق، تمثل في امتلاك بنك قطر الوطني نسبة تزيد

* أبرز هذه الزيارات كانت زيارتي الرئيس بشار الأسد للدوحة عامي 2003م، لمناقشة تداعيات العدوان الإسرائيلي الأخير علي سوريا، والعقوبات الأمريكية المفروضة علي دمشق، وكيفية حشد الجهود العربية لمواجهة هذه التداعيات، و2010م، لحضور افتتاح فعاليات احتفالية الدوحة عاصمة للثقافة العربية عام 2010م، وزيارتي الأمير القطري حمد بن خليفة آل ثان المتتاليتين لدمشق في العام 2008م (عبدالجواد، 2014).

على 50% من بنك قطر الوطني– سوريا، والذي يعمل برأسمال قدره 300 مليون دولار، كما يمتلك بنك قطر الدولي الإسلامي 30% من بنك سوريا الدولي الإسلامي (عبدالجواد، 2014).

لكن اندلاع الثورة السورية في آذار (مارس) 2011م، مثّل انحرافاً مفاجئاً في خط سير العلاقات السورية–القطرية على خلفية الموقف القطري المساند والداعم للمعارضة السورية، والمناوئ لنظام الرئيس بشار الأسد، حيث التوتر الحاد الذي باتت تشهده العلاقات بين البلدين.

9.2.2.4 العلاقات السورية المصرية:

جاءت لحظة إعلان الوحدة بين مصر وسوريا، نتاجاً لسلسة طويلة ومتصلة من العلاقات المشتركة بين البلدين، حيث شهدت العلاقات خلال فترة الوحدة اتفاقاً كاملاً بين الدولتين في معظم القضايا المشتركة من النضال من أجل الاستقلال ومواجهة أطماع الدول المستعمرة. كما تلقت مصر خلال العدوان الثلاثي، دعماً ومساندة من سوريا التي عرضت مشاركة قواتها في الدفاع عن مصر (أبو شهبه، 2013).

شهدت العلاقات السورية الكثير من التقلبات بعد الانفصال عام 1961م، على الرغم من بقاء حالة الود قائمة في العلاقات بين البلدين إلا إنها أصبحت في إطار أكثر تنظيماً، واستمر الوضع على الدرجة نفسها من التعاون، حتى تحولت إلى قطيعة مع إصرار الرئيس المصري الراحل أنور السادات على التفاوض منفرداً مع الجانب الإسرائيلي لاسترداد ما تبقى من أرض سيناء (عبدالكريم وآخرون، 2012: 51).

في فترة حكم الرئيس محمد حسني مبارك شهدت العلاقات تواصلاً دبلوماسياً، ثم تعاوناً تجارياً وفنياً أيضاً، لكن بعد رحيل الرئيس السوري السابق حافظ الأسد دخلت العلاقات السورية المصرية مرحلة من الفتور، وهو ما فسره البعض بسبب التقارب السوري الإيراني (أبو شهبه، 2013).

شهدت العلاقات السورية–المصرية بداية فترة تولي الرئيس المصري الأسبق محمد مرسي للحكم في مصر المزيد من التوتر، فلقد جاءت خطابات الرئيس مرسي عن الدعم المصري للشعب السوري، وفي 14 أب (أغسطس) 2012م، طرح الرئيس المصري السابق محمد مرسي ضمن فعاليات القمة الإسلامية التي عقدت في مكة المكرمة مبادرة تدعو إلى تشكيل لجنة اتصال رباعية تضم كلاً من مصر والسعودية وإيران وتركيا (ماجد، 2012)، إلا أن العلاقة على المستوى الرسمي شهدت منحى مختلفاً عندما أعلن الرئيس المصري الأسبق محمد مرسي في منتصف شهر حزيران (يونيو) 2013م، عن قطع العلاقات الدبلوماسية مع النظام السوري، وفتح سبيل للتعاون مع

الجيش السوري الحر. ولكن وفي أعقاب ثورة 30 حزيران (يونيو) 2013م، والتي أطاحت بحكم الإخوان المسلمين وأدت إلى عزل مرسي عن الحكم تم الاتفاق على فتح منفذ دبلوماسي من خلال العمل القنصلي لخدمة رعايا الدولتين (أبوشهبة، 2013).

وفيما يتعلق بموقف مصر فقد أكدت مصر مراراً على رفضها التدخل العسكري الخارجي في سوريا مشددة على ضرورة حل الأزمة السورية حلاً سياسياً يجنب سوريا الحرب وخطر التقسيم، حيث تدعم مصر الحل السياسي من خلال أي وساطة إقليمية أو دولية، حيث أعلنت دعمها لمؤتمر جنيف (2) (الزغبي، 2013).

ويمكن القول إن تشعب السياسة الخارجية السورية إقليمياً ودولياً، جعل من الصعب على القوى الإقليمية والدولية أتخاذ قرارات فورية إزاء الحدث، فنظام الأسد قادر على أن يحول أي حرب غربية ضده إلى حرب ضد إسرائيل يحظى فيها بدعم إيران وحزب الله وبعض فصائل المقاومة الفلسطينية.

المبحث الثاني
مصالح وأهداف القوى الفاعلة في الأزمة السورية

1.3.4 مصالح وأهداف القوى الفاعلة في الأزمة:

من المتوقع أن تستمر الأزمة على المدى المنظور، بسبب تشابك الأزمة مع عوامل إقليمية ودولية ساعدت على إطالة عمرها نظراً لارتباطها بالعديد من القضايا الحيوية، منها البرنامج النووي الإيراني، والتنافس الخليجي "قطر والمملكة العربية السعودية"، والتنافس الخليجي الإيراني على الملف السوري، والدور التركي المتذبذب ما بين التصعيد والتسوية السياسية، وصراع المصالح الروسي الأمريكي، وهو ما سيفتح المجال لتصعيد أكبر بين طرفي الصراع: النظام السوري، والمعارضة خاصة التصعيد الميداني العسكري في الفترة القادمة، وتحديداً بعد أن فشلت جولات مؤتمر جنيف (2)، فى ظل مؤشرات توحي بزيادة حجم المساعدات التي ستقدم للمعارضة المعتدلة داخل سوريا، الذي يأمل من خلالها الغرب أنْ تغير هذه المساعدات من طبيعة التوازنات الداخلية في سوريا.

إن معرفة مصالح تلك الأطراف وأخذها بعين الاعتبار سوف يساعد على التعرف إلى معوقات حل الأزمة وأسباب فشل كل الجهود والمبادرات والمؤتمرات في إيجاد مخرج لهذه الأزمة.

1.1.3.4 مصالح وأهداف الولايات المتحدة الأمريكية في الأزمة السورية:

لقد ظل الموقف الأميركي من الأزمة السورية حتى بعد انتهاء عام من بدايتها يتلخص في الحديث عن إمكانية الحل السياسي، والتهديد بإجراءات إضافية ما لم يشرع النظام في إصلاحات سياسية حقيقية ويستجيب للضغوط الخارجية (Blanchard & Others, 2014: 19). ولا شك أن ثمة حسابات واعتبارات أمريكية كثيرة لها علاقة بالموقف تجاه الأزمة السورية، تتعلق هذه الاعتبارات في جدوى الخيارات، فالجيوسياسية التي تشغلها سوريا والتي لها علاقة بموقع سوريا في منطقة حساسة من جهة، ومن جهة ثانية لها علاقة بطريقة إدارة النظام للأزمة، ونجاحه في جعل الأزمة أزمة إقليمية ودولية، ومن جهة ثالثة لأسباب أميركية لها علاقة بالأزمة المالية التي دفعت بواشنطن إلى الانكفاء على الداخل، خاصة مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية (أبو الحصين، 2012).

أصدر الرئيس الأميركي باراك أوباما في 29 نيسان(أبريل) 2011م، أمراً تنفيذياً بفرض عقوبات على سوريا، وسّع فيه العقوبات المفروضة عليها بموجب قانون محاسبة سوريا، وتشمل العقوبات الجديدة مسؤولين سوريين، ومؤسسات عامة، وتجميداً للأموال وحظراً للتعاملات التجارية

مع الشخصيات المادية والمعنوية المشمولة بالعقوبات، ومن ثم وُسعت تلك العقوبات لتشمل الرئيس السوري نفسه ونائبه ورئيس الوزراء ووزيري الداخلية والدفاع ومدير المخابرات العسكرية ومدير فرع الأمن السياسي، كما جمدت وزارة الخزانة الأميركية الأصول المملوكة للأفرع الرئيسة الأربعة لقوات الأمن السورية والواقعة في إطار السلطة القضائية الأميركية، وحظرت على الأميركيين أي تعامل مع تلك الأفرع (مرزوق، 2011: 3).

الولايات المتحدة الأمريكية تريد إسقاط النظام، عبر إستراتيجية مختلفة عما جرى في ليبيا، نظراً لاختلاف الحالة السورية، حيث اتبعت واشنطن إستراتيجية دفع النظام إلى الانهيار من الداخل، عبر سلوك يعتمد على التصعيد التدريجي للعقوبات، وزيادة الضغط السياسي، والدبلوماسي في المحافل الدولية والإقليمية، وإعطاء دور كبير للدول الإقليمية، ولاسيما تركيا، ودول الخليج العربي، وجامعة الدول العربية، والأهم دعم المعارضة السورية والتغاضي عن تسليحها*. حيث إن حجم المخاطر والتكاليف بإنهاك النظام السوري، وتفكيك منظومته الخاصة في الداخل بغية دفعه إلى الانهيار تبقى أقل في مقابل الخيارات غير الآمنة على المنطقة والعالم في حال اللجوء إلى الخيار العسكري لإسقاط النظام (السيد، 2014: 65).

المحافظون الجدد والمتطرفون في الإدارة الأمريكية يعتقدون أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها مصلحة إستراتيجية قوية في نشوء سوريا ما بعد الأسد مع حكومة معتدلة، تحترم حقوق الإنسان، وتتمسك بحكم القانون. فسوريا وفقاً لهم لا تزال تشكل تهديداً للإستراتيجية الأمريكية والمصالح الأمنية في الشرق الأوسط، إذ ترعى الحكومة السورية جماعات مسلحة تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية جماعات إرهابية (الماسيان، 2013).

تعمل الولايات المتحدة الأمريكية في معالجتها للأزمة السورية ضمن محددات تنبع من أهدافها، تتمثل هذه المحددات في تكريس ثنائية الهوية المدنية قبالة الإسلامية، والسنية قبالة الشيعية، والعمل على استنزاف إيران عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، وكسر شوكتها في لبنان، وخلق حالة من العداء الشيعي في العالم العربي، والعمل على إنهاك سوريا والقضاء على مؤسستها

*هذا الموقف شهد بعض التطورات في الآونة الأخيرة مع تصويت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ بغالبية الأصوات (15 صوتًا مقابل 3 أصوات) خلال شهر أيار (مايو) 2013م على مشروع قرار يعطي الإدارة الأمريكية حق تسليح مجموعات محددة في المعارضة السورية، ونص المشروع على إعطاء الرئيس باراك أوباما حق التسليح لمجموعات في المعارضة السورية، وذلك وفقًا لالتزامات محددة، مرتبطة بحقوق الإنسان، ورفض الإرهاب، ورفض انتشار السلاح الكيماوي. وبالتالي يتعين التأكد من هذه الالتزامات قبل إعطاء السلاح أو تدريب هذه المجموعات عسكريًا (السيد، 2014: 65).

العسكرية، واستنزاف روسيا سياسياً وأخلاقياً وتقويض مواقعها في الشرق الأوسط (السيد، 2014: 65-66).

فالولايات المتحدة الأمريكية تريد لسوريا أن تصبح عدة كيانات على أساس طائفي تنفيذاً لسياسة مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي سيولد من رحم الفوضى الخلاقة. إن تفاقم الأزمة المالية والاقتصادية التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وإخفاقها في العراق وأفغانستان جعلها غير قادرة على التورط بأعمال عسكرية مباشرة، لذلك تسخر أجهزتها الأمنية في القيام بنشاطات تخريبية بهدف زعزعة الاستقرار، وإثارة الطائفية لضرب عصا الوحدة.

إن فشل الولايات المتحدة الأمريكية في إسقاط الرئيس السوري بشار الأسد بعد أن قادت الحملات والدعوات لإسقاطه، سيهز كثيراً من مصداقية وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الشؤون العالمية، خاصة في ظل عدم نية واشنطن أو رغبتها بالتدخل العسكري في سوريا لاعتبارات داخلية وخارجية متعددة، وفي ظل عدم إمكانية واشنطن التراجع عن موقفها المعلن من ضرورة تنحي الرئيس الأسد، سيبدو ذلك كما لو كانت قد خسرت المواجهة معه.

أما نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في إسقاط الأسد فسيؤدي إلى مكاسب إستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في مقدمتها فقدان روسيا حليفها القوي والوحيد في العالم العربي، مما يعني خسارة روسيا منطقة الشرق الأوسط برمتها، كما يعني أن جبهة المواجهة مع الغرب سوف تقترب من الحدود الروسية في منطقة القوقاز، وجمهوريات أسيا الوسطى التي تعد مجالاً حيوياً طبيعياً لروسيا، كما سيكون من الصعب جداً على إيران أن تستمر في صمودها أمام الضغوط الأمريكية، بالإضافة إلى أن النفوذ الأمريكي سيزداد في المنطقة.

وبالنظر إلى قرار تسليح المعارضة الذي اتخذه الكونجرس الأمريكي بعد تردد الولايات المتحدة الأمريكية طويلاً خوفاً من سقوط تلك الأسلحة في آيدي القوى الإسلامية المتطرفة كداعش، وجبهة النصره، يمكن القول بأن إعلان الخطوة الأمريكية بتسليح المعارضة في ذلك الوقت كانت تحمل دلالات كثيرة، كونها سبقت اجتماع دول الثمانية في إيرلندا الشمالية يومي 17 و18 حزيران (يونيو) 2013م، فالولايات المتحدة الأمريكية أرادت الذهاب إلى هذا الإجتماع بأوراق ضغط قوية، وإثبات بأنها لاعب قوي في الأزمة السورية، وأنها قادرة على قلب الموازين على الأرض إن أرادت بالتدخل مباشرة في الأزمة، ولكون التدخل المباشر من خلال إقامة منطقة حظر للطيران لا يمكن ان يتم من خلال قرار من مجلس الأمن بسبب المعارضة الروسية-الصينية، كما أن فرض حظر للطيران خارج نطاق مجلس الأمن قد يكون له تبعات خطيرة، فمثل هذه الخطوة كانت ستثير

حفيظة روسيا والصين، وإيران، وحلفاء النظام السوري الآخرين من غير الدول، مما قد يؤدي إلى تعقيد الأمور، وستكون نتائجها غير محسوبة، يبقى قرار تسليح المعارضة السورية خطوة محسوبة وتداعياتها أقل خطورة من تداعيات التدخل المباشر في الأزمة السورية.

2.1.3.4 مصالح وأهداف روسيا في الأزمة السورية:

تعتبر روسيا أن سوريا هي "حجر الزاوية" للأمن في الشرق الأوسط، وعدم الاستقرار أو الحرب الأهلية فيها سيؤدي إلى زعزعة الاستقرار حتماً في الدول المجاورة، وخاصة في لبنان، مما قد يؤدي إلى فوضى حتمية في المنطقة بأسرها، وتهديد حقيقي للأمن الإقليمي ككل (Menkiszak, 2013: 5).

ولا تعتبر روسيا أن ما يجري في سوريا ثورة، بل صراع عنيف بين حليفها النظام السوري، والإسلام العسكري الجهادي الذي يستخدم "الإرهاب" للوصول الى السلطة من أجل إجراء الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية وفقاً للشريعة، وإن هذا يجري بموجب دعم سري من القوى الإقليمية والدولية التي هي –في حد ذاتها– دول غير صديقة لروسيا مثل تركيا، والولايات المتحدة الأمريكية (Demir, 2013: 68). تعتبر روسيا، أن الأميركيين يستغلون الأحداث الجارية في سوريا بهدف: (ألماسيان، 2013)

- تشديد قبضة الغرب على واحدة من آخر الدول التي لا تربطها بحلف الناتو أي نوع من الاتفاقيات أو التعاون.
- تنصيب حكومة موالية للغرب، وربما حكومة تحالف الإخوان المسلمين تحت مظلة تركيا.
- كسر التحالف بين إيران وسوريا، وتقديم إيران الشيعية كعدو جديد في المنطقة بدلاً من إسرائيل.
- تشديد الحصار على روسيا وعزلها عن متنفسها الأخير في منطقة الشرق المتوسط والأدنى.

لقد عانت روسيا نفسها من الإسلام العسكري الجهادي في جمهورية الشيشان التي أعلنت استقلالها*، ففي الحسابات الإستراتيجية الروسية، أنه إذا وقعت سوريا في أيدي المتشددين الإسلاميين فإن التوجه التكفيري سيتعزز في منطقة القوقاز، مما سينعكس على أوضاعها الداخلية

* في أكتوبر 2007م، مع حل جمهورية إيشكريا الشيشانية بواسطة الرئيس دوكو أبو عثمان عمروف، أنشأ إمارة القوقاز، وجعل من السلفية الجهادية سياسة رسمية (Allison, 2013: 810).

ولاسيما في الشيشان وداغستان وبقية الجمهوريات الروسية التي يوجد فيها أقليات إسلامية (Allison, 2013: 810)، بالإضافة إلى احتمالات انتقال عدوى "الربيع العربي" للجمهوريات في آسيا الوسطى "الجوار القريب لروسيا"، وسوف تعود مشاكل روسيا مع متشددي الشيشان ومنطقة القوقاز ككل. لذلك، فإن مصالح روسيا في سوريا تتمثل في المركز الجغرافي السياسي، وتهديد الإسلام العسكري الجهادي، وكذلك الحرب بالوكالة مع الولايات المتحدة الأمريكية (علوي، 2013: 27).

لقد أوضح الرئيس بوتين في ولايته الرئاسية الثالثة أن القوة البحرية الروسية هي واحدة من ركائز الإستراتيجية السياسية: "أود أن أؤكد مجدداً مرة أخرى أن تطوير قوة بحرية قوية فعالة هي واحدة من الأولويات الرئيسية". لذلك بسقوط الأسد، ستفقد روسيا القاعدة العسكرية الوحيدة خارج حدود الاتحاد السوفيتي السابق، وتشكل قاعدة طرطوس العسكرية في حال تم تطويرها المكان الطبيعي للرد على الدرع الصاروخي الأمريكي في أوروبا الشرقية وتركيا. وليس من قبيل المصادفة، أن تقوم روسيا بتركيب صواريخ (S300) المتطورة في قاعدة طرطوس، وهي واحدة من أفضل أنظمة صواريخ أرض جو في العالم بالمقارنة مع باتريوت الأمريكية (بورشفسكايا، 2013).

لقد عملت روسيا على تعطيل تنفيذ المبادرات العربية والأممية، التي كانت تهدف إلى حل الأزمة السورية وتحقيق بعض مطالب المعارضة مع إدانة عنف النظام تجاه المتظاهرين، وذلك من خلال استخدامها، مع الصين، حق النقض (الفيتو) أمام استصدار قرارات تدعم تطبيق هذه المبادرات في مجلس الأمن الدولي* (الشيخ، 2012: 80)، فروسيا ومنذ بداية الأزمة السورية عمدت إلى تبني وتسويق رواية النظام السوري للأحداث، كما أنّها أصرتّ على اعتبار المعارضة السورية متسبباً رئيساً في تفاقم الأزمة باعتبارها طرفاً مسلحاً مقابل الجيش النظامي، حتى قبل تشكل مجموعات للمنشقين عن الجيش النظامي "الجيش السوري الحر"، مع دعواتها للنظام بالإسراع في إجراء الإصلاحات التي وعد بها وفق رؤيته (Allison, 2013: 815).

تاريخياً، كانت روسيا تشعر بأنها تمتلك عمقاً في البر الآسيوي يحمي ظهرها عند أي صراع مع البر الأوروبي، وتعتبر روسيا هذا العمق الآسيوي حديقة خلفية تؤمن لها القسم الأكبر من الحماية، حيث إن خسارة روسيا للحرب الباردة لم يأت نتيجة إغلاق أوروبا في وجهها، ولا إغلاق جنوب شرق آسيا، إنما نتيجة تراجع دورها في الشرق الأوسط، ومن هذا المنطلق قال

*في هذا الإطار، أفشلت المساعي العربية والغربية في إصدار قرار من مجلس الأمن الدولي تحت البند السابع، يدين سوريا، حيث قامت روسيا والصين باستخدام الفيتو ضد مشروعات قرارات مجلس الأمن لثلاث مرات، الأولى في 5 تشرين الأول (أكتوبر) 2001م، والمرة الثانية في 5 شباط (فبراير) 2012م، والمرة الثالثة في 19 تموز (يوليو) 2012م (الشيخ، 2012،: 80).

الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر عام 1969م، إنه على ضفاف نهر السويس يقرر مصير العالم. فخسارة سوريا، آخر موطئ قدم لموسكو في الشرق الأوسط، سيدفع تركيا بأن تلعب الدور الأميركي المطلوب منها بالضرب عميقاً في منطقة القوقاز وجمهوريات وسط آسيا (عزالدين، 2011).

ويرى الباحث أن الأسباب التي تقف خلف الموقف الروسي المساند للنظام السوري يتمثل في: خوف روسيا من فقدان موطئ القدم الوحيد لها في المنطقة، وفقدانها سوقاً للسلاح الروسي، إضافة إلى رفض روسيا الدائم للموقف الأمريكي الداعم لنمو تيارات الإسلام السياسي في المنطقة، لكونها قد تمتد مخاطرها إلى أراضيها، وهذا الخلاف الروسي الأمريكي كانت أبرز تجلياته اعتراض روسيا ومعها الصين على أربعة قرارات لمجلس الأمن كانت تستهدف فرض عقوبات على النظام السوري، وهو ما يحول دون إمكانية فرض عقوبات أممية على النظام السوري في المستقبل.

3.1.3.4 مصالح وأهداف الصين في الأزمة السورية:

الصين لا تستطيع خسارة سوريا، فلا يمكن لأي قوة عظمى أن تضع طرق مواصلاتها التجارية العالمية تحت هيمنة قوة أخرى، فالارتباط الصيني بروسيا، يتعلق بأن خروج الصين عبر البحار محكوم بائتلاف قوة بحرية مكونة من مجموعة من الجزر التابعة للولايات المتحدة الأمريكية، من اليابان إلى تايوان إلى الفيليبين إلى ماليزيا إلى أندونيسيا، فكل هؤلاء هم ائتلاف قوى مرتبط بالولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي خروج الصين إلى المحيط الهادئ بات صعباً (عبدالحي، 2012: 7).

الصين محكومة جنوباً أيضاً بائتلاف قوى تابعة للولايات المتحدة الأمريكية من بورما إلى تايلاند إلى فيتنام التي أصبحت مرتبطة بالرأسمال الأميركي بالإضافة إلى الهند، وبالتالي فقد بات خروج الصين إلى العالم محصوراً بالشرق الأوسط، وإذا سقطت سوريا، فهذا يعني أن الشرق الأوسط أغلق بوجه الصين، مع الإشارة إلى أن بنية الصين الصناعية تحتم عليها الوصول إلى الموارد الأولية في العالم من ناحية وهي بحاجة إلى الوصول لطرق التجارة العالمية بسبب بنيتها الصناعية من ناحية أخرى (عزالدين، 2011).

الشرق الأوسط هو أكبر مصادر النفط الخام للصين صاحبة ثاني أكبر اقتصاد في العالم وبدونه سيتوقف اقتصادها، وليس للصين مصالح اقتصادية تذكر في سوريا نفسها، لكنها تعتقد أن لها أهمية إستراتيجية ودبلوماسية في ضمان استقرار الشرق الأوسط وحماية مصدر حيوي من مصادر الطاقة (علوي، 2013: 27). ذلك يعني أن سوريا لا تشكّل نقطة جذب تجاري لا تقاوم

بالنسبة للصين التي تجاوز حجم تجارتها الكلي حوالي 1.5 تريليون دولار (عبدالحي، 2012: 7)، لكن يمكن بلورة السلوك الصيني في الأزمة السورية في الجوانب التالية (الزغبي، 2014):

- يشكل الموقف الصيني باستخدام الفيتو لثلاث مرات في الأزمة السورية أحد ردود الفعل المباشرة على الإعلان الأميركي عن تحول في الإستراتيجية الأميركية نحو منطقة المحيط الهادئ الآسيوية* وهي منطقة تنامي النفوذ الصيني وهو ما يعني وجود توتر بين الطرفين في هذه المنطقة، مما يجعل الصين تعمل على الرد في مناطق أخرى، وقد شكّلت الأزمة السورية فرصة للقيام بذلك (الصايغ، 2012).
- الضغط الأميركي المتزايد على الصين لرفع قيمة عملتها والذي لم يجد صدى لدى الحكومة الصينية نظرًا لاعتماد الصين على صادراتها بشكل كبير خلق نوعًا من التوتر بين الطرفين في حدود معينة لاسيما في ظل اللوائح التي تبنّاها الكونجرس الأميركي عام 2011م بهذا الخصوص (عبدالحي، 2012: 7).
- اتهام الصين للولايات المتحدة الأمريكية بالمساس بمصالحها الجوهرية إما عن طريق بيع الولايات المتحدة الأمريكية أسلحة لتايوان أو تشجيعها للمجموعات الانفصالية في التبت، وبالتالي فإن الصين اتخذت المناكفة في الأزمة السورية كجزء من الرد، ولو سياسياً فقط (ياسين، 2012).
- استقبال الرئيس الأميركي لزعيم الأقلية البوذية الدلاي لاما في تموز (يوليو) 2011م، وهو ما اعتبرت الصين على لسان الناطق باسم وزارة الخارجية الصينية أنه "تدخل في الشؤون الداخلية الصينية. وأن على الولايات المتحدة الأمريكية التوقف عن تشجيع الجماعات الانفصالية في التبت" (عبدالحي، 2012: 7).
- هناك عدم ترحيب صيني بوصول الحركات الإسلامية إلى الحكم في دول "الربيع العربي"، وما يمكن أن يؤدي إليه من انتقال عدوى الثورات إلى الأقليات المسلمة في الصين

*التعبير الواضح عنها جاء في مقال كتبته هيلاري كلينتون في مجلة (Foreign Policy) في تشرين الثاني (نوفمبر) 2011م، وجاء فيه "إن علينا أن نعمل بشكل فطن ومنظم خلال السنوات العشر القادمة في استثمار الوقت والجهد لنضمن لأنفسنا الوضع الأنسب لضمان استمرار قيادتنا وضمان مصالحنا وتقدم قيمنا... ومن أهم واجباتنا خلال العقد القادم أن نركز جهدًا دائبًا ومتواصلاً في الاستثمار الدبلوماسي والاقتصادي والإستراتيجي وغير ذلك في منطقة الهادئ الآسيوية"، وهي الإستراتيجية التي عبّر عنها بشكل مماثل الرئيس أوباما في كانون الثاني (يناير) 2012م، بالحديث عن "مراجعة دفاعية تقوم على تركيز القوات الأميركية في آسيا والمحيط الهادئ" (الصايغ، 2012).

وبخاصة الأقلية المسلمة في سينك يانج، في ظل دعم واستثمار الولايات المتحدة الأمريكية لذلك (علوي،2013: 27).

كذلك تعد العلاقة بين الصين وروسيا العامل الأبرز في الأزمة السورية، حيث تأخذ بعداً إستراتيجياً مهماً بالنسبة للصين، فبالإضافة إلى أن الدولتين تشتركان في حدود سياسية يصل طولها إلى (3483) كيلومتراً، وأثر وحدة الموقف على تأمين مصالح الدولتين من هذه الناحية، فإن وجود مصالح اقتصادية مشتركة بينهما مهمة للدولتين يعزز أيضاً من فرص التنسيق على المسرح الدولي (عبدالحي، 2012: 3).

ويرى الباحث بأن الصين ومعها روسيا تخشيان من تحول سياسة التدخل الدولي الغربي في دول متأزمة بهدف تغيير أنظمة الحكم، نهج أو عرف مستقر في القانون الدولي، كما أنهما يسعيان للتركيز على أن العالم لم يعد مساحة مفتوحة للإدارة الأمريكية.

4.1.3.5 مصالح وأهداف الاتحاد الأوروبي في الأزمة السورية:

تمثلت ردود الفعل الأوروبية تجاه الأزمة السورية في إصدار بعض البيانات والتصريحات المُدينة لعمليات النظام منذ بداية الأزمة، وبعض القرارات التي تشدد العقوبات الاقتصادية على دمشق، بالإضافة إلى وضع بعض المسؤولين السوريين على قائمة الممنوعين من السفر إلى دول الاتحاد الأوروبي، حيث لجأ الاتحاد الأوروبي إلى 13 رزمة من العقوبات منذ بدء الأزمة السورية شملت إلى الآن أكثر من مئة شخصية مرتبطة بالنظام السوري بالإضافة إلى عشرات الشركات (ياسين، 2012).

كما قامت بعض الدول الأوروبية بإعلان دعمها وتواصلها مع المجلس الوطني السوري كممثل للشعب السوري، والذي يضم أغلب مكونات المعارضة السورية، دون صدور موقف جماعي من كافة دول الاتحاد الأوروبي بهذا الشأن (كيوان، 2011).أما فرنسا فكانت سباقة في التدخل في الأزمة السورية منذ الوهلة الأولى عندما أصدرت الخارجية الفرنسية بياناً تصعيدياً ضد دمشق يتضمن تعليقاً على الاشتباك الذي جرى في ساحة المرجة بين مؤيدين ومعارضين للحكم في سوريا. على الرغم من اهتمام فرنسا في السنوات الأخيرة من حكم ساركوزي، بأداء دور في عملية السلام السورية–الإسرائيلية، والدور السوري–الفرنسي المشترك في التعاطي مع الأزمات السياسية المتكررة في لبنان، إضافة إلى التنسيق العام في شؤون المنطقة (ياسين، 2012).

5.1.3.5 مصالح وأهداف تركيا في الأزمة السورية:

اندلاع الأزمة في سوريا وضع تركيا أمام حسابات مختلفة، نظراً لأهمية سوريا الخاصة بالنسبة إليها، كونها تشكل جواراً جغرافياً مباشراً لها بحدود تمتد (900) كيلومتر، وتشكل البوابة والمنفذ الوحيد لتركيا إلى الوطن العربي، وكذلك تشابه البنية الاجتماعية والإثنية والمذهبية بين البلدين (أحمد وآخرون، 2012: 62-63)، إضافة لتخوف تركيا من سعي أكراد سوريا إلى الاستقلال وتأسيس إقليم حكم ذاتي على غرار إقليم كردستان العراق، وتخوفها من أن تنعكس تداعيات هذه الأزمة سلباً على الوضع الداخلي، وكذلك تخوفها من تدفق أعداد هائلة من اللاجئين السوريين إلى الأراضي التركية (القدرة، 2013: 77).

في بداية الأزمة، دعت تركيا النظام السوري إلى التعامل بسلمية مع المتظاهرين، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين والمفكرين، وإلغاء حالة الطوارئ، وإقرار التعددية السياسية لتحقيق التحول الديمقراطي، ومطالبة النظام بإجراء إصلاحات تشريعية ودستورية وسياسية جوهرية في بنيته، وأرسلت تركيا وفوداً متتالية لتبحث مع الرئيس الأسد سبل تحقيق ذلك، إلا أن تلك اللقاءات المتكررة بالرئيس السوري لم تفلح في تحقيق ما أراده الأتراك، مما أدى إلى تلاشي الثقة بين الطرفين، فتم إيقاف التواصل مع النظام السوري وتبني خطاب معارض لسياساته تجاه الحراك الشعبي، إضافة إلى فتح أبواب البلاد لقوى المعارضة السورية (Demir, 2013: 61).

لكن سرعان ما انحدرت العلاقات بين الطرفين بشكل خطير وغير مسبوق بتغير الموقف التركي على نحو يشكل تدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية السورية، بداية من النبرة الاستعلائية للتصريحات الرسمية التركية، واستضافة تركيا للمعارضة السورية، وصولاً إلى تأسيس المجلس الوطني السوري المعارض من إسطنبول برئاسة برهان غليون، واحتضان عناصر من الجيش السوري الحر بقيادة العقيد رياض الأسعد في معسكرات خاصة في أنطاكيا، والتلاعب بالتوازنات والحسابات السورية الداخلية من خلال تكرار وصف الوضع في سوريا بأنه صراع بين نظام علوي ومعارضة سنية (أحمد وآخرون، 2012: 65).

الموقف التركي من مجريات الأحداث في الأزمة السورية طرح تساؤلات عديدة، من حيث طبيعيته ومحدداته، ولماذا يتخذ شكلاً انتقادياً حاداً؟ ولما يمارس الأتراك هذا القدر من التدخل الصريح في الشأن السوري؟ (محفوظ، 2012: 28)، وفي محاولة لتفسير هذا الموقف الحاد إزاء الأزمة السورية، يمكن تقديم مجموعة من الأبعاد والمحددات:

- سعي تركيا أن تكون الطرف الوحيد في المنطقة دون شركاء، وذلك من خلال ضرب الشريك الإقليمي الأقوى، أي إيران عبر ضرب إحدى الركائز الأساسية للنفوذ الإيراني، أي سوريا وإضعاف الخيارات السياسية المعادية للغرب، والتطلع إلى أن يكون وصول الإسلاميين إلى السلطة في سوريا، كما في سائر بلدان الربيع العربي، ركيزة جديدة لمضاعفة هدفها في تسيير أمور المنطقة (القدرة، 2013: 79).
- إن تركيا لا تزال عضواً في التحالف الغربي، وهي ملتزمة بسياسته في المنطقة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة لكونها عضواً في حلف الناتو، ومن أبرز خطوات الالتزام التركي بالتحالف الغربي موافقتها على- بل طلبها بنفسها- نصب رادارات الدرع الصاروخي لحلف الناتو على أراضيها لمواجهة الصواريخ الإيرانية والروسية (أحمد وآخرون، 2012: 66).
- محاولة تركيا أن تكون الشريك الاستراتيجي للدول التي شهدت ثورات على أنظمتها السياسية، لاسيما في شمال أفريقيا من خلال الترويج لنموذجها السياسي والاقتصادي، حتى عندما طرحت أنقرة مبادرة الشراكة في السلطة، فإنها حصرت طلبها في مشاركة الإخوان المسلمين، وأقصت القوى الأخرى كالقوى الكردية السورية، ورموز المعارضة في الداخل، مثل عبدالعظيم، وميشيل كيلو، بالإضافة للتهديد باعتماد جميع الخيارات السياسية والعسكرية مع سوريا (محفوظ، 2012: 53-57).

6.1.3.4 مصالح وأهداف إسرائيل في الأزمة السورية:

استمرار الأزمة السورية، سواء في ظل نظام الرئيس بشار الأسد أم في رحيله سوف يجعل التوازن الإقليمي يميل لمصلحة إسرائيل التي ستحصل على جار ضعيف تتنازعه عصابات مسلحة متفرقة، لا تستطيع مقاومة أو منع الجيش الإسرائيلي من الدخول إلى دمشق أو الوصول إلى إيران إن أرادت ذلك (قنديل، 2012: 61).

ويرى الباحث بأن إسرائيل تريد تحقيق عدة أهداف في هذه الأزمة: أهمها الذي حدده "عوديد إينون" عام 1982م، والذي يدعو إلى تقسيم كل منطقة الشرق الأوسط إلى أصغر وحدات ممكنة على أساس أثني، وعرقي، وديني، كما يعتبر سقوط النظام السوري نهاية لمحور الممانعة والمقاومة المتمثل في إيران، وسوريا، وحزب الله، وحركات المقاومة الفلسطينية، وبالتالي يسهل القضاء عليها لاسيما حزب الله وحركات المقاومة الفلسطينية، بالإضافة إلى تراجع النفوذ الإيراني في المنطقة. كما يمكن القول بأن مصلحة إسرائيل في إطالة أمد الأزمة وأن يتعمق حزب الله أكثر

في القتال الدائر في سوريا لإنهاك قواه واستنزافها، وإشغاله في القتال على حساب تضخيم قوته وزيادة ترسانته العسكرية.

7.1.3.4 مصالح وأهداف إيران في الأزمة السورية:

ترى إيران حل الأزمة السورية من خلال إصلاح النظام، فالإصلاح الذي تقبل به إيران في سوريا يوافق تصور النظام السوري تقريباً، بمعنى أن تنتقل سوريا لنظام سياسي أكثر انفتاحاً، وبتعددية سياسية حذرة ومتحكم بها، تتعلق بتكليف الحكومة ورئيسها والإطاحة بهما، ولا تمس رئيس الدولة وسلطاته الواسعة والأجهزة المرتبطة به (عسكر، 2012: 42). ومن الناحية العملية، فإنّ إيران تقدم دعماً سياسياً وعسكرياً واسعاً للنظام السوري بما يمكنه من الصمود أمام الضغوط الداخلية والخارجية، وبذلك وقفت إيران بمحافظيها ومعتدليها خلف الحل الأمني الذي تبناه النظام السوري في إشارة تدل على الأهمية الإستراتيجية له في نظر الطرفين، وقدمت له مختلف أشكال الدعم (عبدالكريم وآخرون، 2012: 58).

تعتبر إيران الحرب على النظام السوري جزءاً من الحرب عليها وجزءاً من الصراع الدولي ضدها بخصوص ملفها النووي، كما تعتبر الصراع مع النظام جزءاً من مخطط دولي عربي يستهدفها، حيث يزداد اهتمام إيران بالحصول على السلاح النووي في ظل مخاوفها من فقدان الحليف الإقليمي المهم سوريا ومن تراجع نفوذها في لبنان وفلسطين (الجزيرة للدراسات، 2014: 5).

من ناحية أخرى سوف يتأثر النفوذ الإقليمي لإيران سلبياً من جراء تأثير الأزمة السورية، فتحالف سوريا وإيران وحزب الله –الذي يُعتبر أحد المحاور الرئيسة في توازن القوى الإقليمي– يشكل قوة إضافية وورقة رابحة لإيران في مواجهة خصومها في الإقليم، وأحد الصعوبات التي تواجهة إسرائيل في شن هجوم عسكري على إيران لوقف برنامجها النووي، وانفراط عقد هذا التحالف أوخسارة أحد أطرافه الرئيسة "سوريا" سيوثر سلباً على نفوذ إيران في الإقليم، وسيؤدي إلى تغيير توازن القوى الإقليمي لغير صالح إيران، مما سيشكل ضغوطاً إضافية عليها، وبالتالي إيران تدرك تماماً أن سقوط النظام السوري سيكون مقدمة للتدخل الخارجي في شؤونها وربما إسقاطها لاحقاً.

8.1.3.4 مصالح وأهداف المملكة العربية السعودية في الأزمة السورية:

تعتبر المملكة العربية السعودية بأن من مصلحتها انهيار النظام السوري المتحالف مع خصمها اللدود إيران وحزب الله، وباستقراء الموقف السعودي من الأزمة السورية، يتضح أن النظام السعودي آثر منذ البداية الوقوف إلى جانب المعارضة السورية، لاسيما مع تدخل إيران وحزب الله في معادلة الصراع كأطراف داعمين للنظام السوري (Smith, 2012: 25)، إضافة إلى ذلك، فقد

سعت السعودية إلى إضفاء الشرعية الدينية على دعم المعارضة المسلحة السورية، وهو الأمر الذي تجلى من خلال الفتوى التي أصدرها مفتي الدولة الشيخ عبد العزيز آل الشيخ خلال شهر مارس 2012م، بوجوب "تقديم كافة أنواع الدعم المادي والعسكري للجيش السوري الحر في جهاده ضد نظام بشار الأسد" (عبدالكريم وآخرون، 2012: 76).

9.1.3.4 مصالح وأهداف قطر في الأزمة السورية:

مع اندلاع الأزمة السورية، اتخذت العلاقات السورية–القطرية منحى مغايراً تماماً ومفاجئاً بالنظر إلى ما كانت عليه، فقد باتت أكثر توتراً، وتمثل أبرز ذلك في إغلاق قطر لسفارتها بدمشق، وتعليق أعمالها لأجل غير مسمى إثر مظاهرات نظمها مؤيدون لنظام الرئيس بشار الأسد أمام مقرها في حي أبورمانة، احتجاجاً على طريقة تغطية قناة الجزيرة القطرية للأحداث والاحتجاجات التي تجري في سوريا (عبدالجواد، 2014).

بالإضافة إلى مساندة قطر للمعارضة السورية في المؤتمرات والمحافل الدولية كان أبرزها إعلان حمد بن جاسم، رئيس الوزراء القطري خلال مؤتمر صحفي مع المستشارة الألمانية إنجيلا ميركل، الدعم القطري المطلق للمعارضة السورية لكونها لا ترى أي آمال في أن يجري الرئيس بشار الأسد إصلاحات، وأن الحل العسكري هو الحل الوحيد المجدي، ولتصبح قطر أولى الدول الداعمة للمعارضة السورية. (النعماني، 2013).

لقد سعت قطر إلى ترسيخ دورها في الأزمة السورية عبر عقد اجتماعات لقوى المعارضة، كان أهمها اجتماع الدوحة في الثامن من تشرين الثاني (نوفمبر) 2012م، والذي أسفر عن تأسيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية كآلية للجمع بين كافة قوى المعارضة، كما نص اتفاق الدوحة على ضرورة العمل على توحيد ودعم المجالس العسكرية والتشكيلات والكتائب وكافة الكيانات العسكرية الثورية، وإنشاء قيادة عسكرية عليا ينضوي تحتها كل تلك التشكيلات والكيانات المسلحة (الجزيرة للدراسات (ب)، 2012: 3).

بالنظر إلى محاور ومحددات السياسة الخارجية التي اتبعها النظام السوري منذ تولي الأسد (الأب) لمقاليد الحكم في سوريا، نستطيع تفسير مواقف بعض القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في الأزمة، وهي تصفية لحسابات قديمة وجديدة بين سوريا من جهة، وقوى إقليمية ودولية أهما الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، وتركيا، والمملكة العربية السعودية، فالولايات المتحدة الأمريكية تريد محاسبة سوريا كونها أحد محور الممانعة، ولدعمها حركات المقاومة، وسعيها لإفشال المخططات الأمريكية في المنطقة، أما بالنسبة لتركيا، بسبب استخدامها لورقة حزب العمال

الكردستاني، والمملكة العربية السعودية بسبب موقف سوريا في لبنان وتحالفها مع النظام الإسلامي في إيران، فما يجري هو محاسبة لسوريا على وجودها في محور الممانعة، ولسياستها في المنطقة. كما أن هناك تصفية لحسابات دولية بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية قديماً لما حصل في الحرب الروسية–الجورجية، وحديثاً لما حصل في ليبيا وشعور روسيا بأنها تعرضت للخديعة، وما حصل في أوكرانيا من صفعة روسية للولايات المتحدة الأمريكية بضم جزيرة القرم.

وبعد دراسة مصالح وأهداف القوى الفاعلة في الأزمة يمكن القول بأن أفضل ما يمكن فيه تفسير ما يحدث من تفاعلات بين القوى الكبرى على الساحة السورية هو النموذج الواقعي، وبناءً على النظرية الواقعية الجديدة يمكن القول إنّ الأزمة السورية بتعقيداتها الإقليمية تعّد ساحة حقيقية لانبثاق نظام توازن قوى دولي جديد على الساحة الدولية، فالإخفاق الذي منيت به الولايات المتحدة الأمريكية في العراق وأفغانستان، والأزمة الاقتصادية، جعل الولايات المتحدة الأمريكية في حالة تراجع نسبي، وسمح في الوقت ذاته لكل من القوى الصاعدة أن تحاول إيجاد موطئ قدم مناسب لمكانتها الإقليمية أو الدولية، فالتحالف الضمني بين روسيا والصين تجاه الأزمات الدولية الكبرى هيأها للعب دور القوى التي لن تتوانى في إحداث التغيير في بنية النظام الدولي، ولكن لكون الساحة السورية منطقة ارتطام جيوبوليتيكة، وطبقاً لمبدأ العقلانية التي تتسم بها النظرية الواقعية، والتي تقطع الطريق أمّام نشوب حرب مباشرة لا يمكن التنبؤ بتداعياتها، فالواقعية لا تعني التهوّر، فمنطق الردع النووي المتبادل، وحتى الوضع الدولي، لا يسمح بالحرب المباشرة في ظل المخاطر الكبيرة التي قد تحملها مثل هذه الحروب ... إذن نحن هنا أمام ما يسمى في أدبيات العلاقات الدولية الحروب بالوكالة.

فسوريا تحولت إلى ساحة تجاذبات إقليمية حادة ومسرحاً لتحقيق المصالح القومية لكل القوى الإقليمية والدولية المتنافسة سواءً منها دولية متمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، أم إقليمية بين السعودية وحلفائها في مقابل إيران التّي ستجد نفسها معزولة إقليمياً، وهذا هو المقصد الأوّل من إسقاط النظام السوري، كما يوجد تنافس إقليمي آخر بين إيران وإسرائيل، الأولى كقوة إقليمية طامحة لاكتساب مزيد من القوة، والثانية كقوة إقليمية تسعى بكل طريقة لحفظ البقاء، فسقوط النظام السوري سيفقد إيران عمقها الإستراتيجي في المنطقة ويجعلها دولة حبيسة من ناحيتها الجنوبية ويغلق قنوات الاتصال بينها وبين حليفها في جنوب لبنان حزب الله كحليف متقدم، وسيحوّل سوريا إلى دولة عازلة لصالح إسرائيل، كما يوجد تنافس إقليمي آخر بين إيران وتركيا على النفوذ في المنطقة، كما أن هناك مخاطر من أن تتحول سوريا قبل إلى دولة فاشلة مصدرة لأشكال لا متناهية من المخاطر والتهديدات لدور الجوار.

لذلك يرى الباحث بأنه ينبغي على المعارضة السورية أن تكون واعية لهذه التحديات وأن تسعى جاهدة لتكون عاملاً مستقلاً في المعادلة لا عاملاً تابعاً تتجاذبها التيارات الإقليمية والدولية لتجعلها تصطف هنا أو هناك، كما ينبغي عليهم أن يغتنموا محورية دولتهم ومكانتها الإقليمية ومحلها من التنافس الدولي القائم لمصلحة دولتهم بشيء من البراغماتية الواقعية بدلاً من أن يحوّلوا سوريا إلى ساحة لتصفية حسابات إقليمية ودولية، وتحقيق مصالح وأهداف قوى دولية لن يكون لسوريا أي نصيب منها. فالحروب والصراعات هي إحدى أدوات تغيير موازين القوى سواء على المستوى الإقليمي أم الدولي، فخروج سوريا من خريطة التوازنات الإقليمية سوف تفرز أوضاعاً جديدة سواء صعوداً بالنسبة لبعض القوى أم هبوطاً بالنسبة لقوى أخرى.

المبحث الثالث

المبادرات والجهود العربية والدولية لحل الأزمة السورية ومعوقات حلها

1.4.4 المبادرات والجهود العربية والدولية لحل الأزمة السورية:

1.1.4.4 مبادرات جامعة الدول العربية:

جاءت المبادرة العربية الأولى في 28 آب (أغسطس) 2011م، في ختام اجتماع لجامعة الدول العربية، قررت خلاله إيفاد أمينها العام السيد/ نبيل العربي إلى دمشق لنقل مبادرة عربية للرئيس السوري بشار الأسد لحل الأزمة في سوريا إثر سقوط الآف الضحايا من القتلى والمصابين، وأكد الوزراء العرب في ديباجة مبادرتهم أنها تأتي "حرصاً من الدول العربية على المساهمة في إيجاد حل في سوريا ودرءاً للأخطار الناجمة عن تفاقم الوضع وتأثير ذلك في استقرار سوريا وسلامتها الإقليمية ووحدتها وحقن دماء السوريين وتفادياً لأي نوع من التدخل الأجنبي المباشر أو غير المباشر، وضمان تحقيق الإصلاحات في مناخ آمن ومنضبط" (نهار نت، 2011).

تتكون المبادرة التي تقدمت بها جامعة الدول العربية لتسوية الأزمة في سوريا من (13) بنداً، نصت هذه البنود على: (ميدل ايست اونلاين، 2011)

1. دعوة الحكومة السورية إلى الوقف الفوري لكل أعمال العنف ضد المدنيين، وسحب كل المظاهر العسكرية من المدن السورية حقناً لدماء السوريين وتفادياً لسقوط المزيد من الضحايا، وتجنيب سورية الانزلاق نحو فتنة طائفية أو إعطاء مبررات للتدخل الأجنبي.
2. تعويض المتضررين وجبر كل أشكال الضرر الذي لحق بالمواطنين.
3. إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين أو المتهمين بالمشاركة في الاحتجاجات الأخيرة.
4. إعلان مبادئ واضحة ومحددة من قبل الرئيس يحدد فيها ما تضمنته خطاباته من خطوات إصلاحية، كما يؤكد التزامه بالانتقال إلى نظام حكم تعددي، وأن يستخدم صلاحياته الموسعة الحالية كي يعجل بعملية الإصلاح والإعلان عن إجراء انتخابات رئاسية تعددية مفتوحة للمرشحين كافة الذين تنطبق عليهم شروط الترشيح في عام 2014م موعد نهاية الولاية الحالية للرئيس.
5. يتم فصل الجيش عن الحياة السياسية والمدنية.

6. بدء الاتصالات السياسية الجدية ما بين الرئيس وممثلي قوى المعارضة السورية على قاعدة الندية والتكافؤ والمساواة بدءاً من التجمع الوطني الديمقراطي (هيئة التنسيق الوطني لقوى التغير الوطني الديمقراطي في سوريا) وتمثيل التنسيقات الميدانية الفاعلة على الأرض في الحوار بصفتها شريكاً معترفاً به سياسياً وممثلين عن التيار الإسلامي وشخصيات وطنية معروفة ذات رصيد، وذلك على أساس رؤية برنامجية واضحة للتحول من النظام القديم إلى نظام ديمقراطي تعددي بديل. ويكون هذا الحوار الذي يجري بتيسير ودعم الرئيس ومع الرئيس مفتوحاً لكل القوى والشخصيات الراغبة في الانضمام إليه بصرف النظر عن الهيئة التي تنتمي إليها أو الحزب الذي تمثله وفق الأسس التي يتطلبها الحوار. ويكون الحوار على أساس المصالحة الوطنية العليا السورية بالانتقال الآمن إلى مرحلة جديدة وفق ثوابت الوحدة الوطنية: لا للعنف، لا للطائفية، لا للتدخل الأجنبي.
7. يعقد حزب البعث مؤتمراً قطرياً استثنائياً في شكل سريع، يقرر فيه الحزب قبوله الانتقال إلى نظام ديمقراطي تعددي يقوم على صندوق الاقتراع.
8. تلعب جامعة الدول العربية بدعوة من الرئيس دوراً ميسراً للحوار ومحفزاً له وفق آلية يتم التوافق عليها.
9. تشكيل حكومة وحدة وطنية ائتلافية برئاسة رئيس حكومة يكون مقبولاً من قوى المعارضة المنخرطة في عملية الحوار، وتعمل مع الرئيس وتتحدد مهمتها في إجراء انتخابات نيابية شفافة تعددية حزبياً وفردياً، يشرف عليها القضاء السوري، وتكون مفتوحة لمراقبي الانتخابات وتنجز مهامها قبل نهاية العام.
10. يكلف رئيس الكتلة النيابية الأكثر عدداً بتشكيل حكومة تمارس صلاحيتها الكاملة بموجب القانون.
11. تكون مهمة المجلس النيابي المنتخب أن يعلن عن نفسه جمعية تأسيسية لإعداد وإقرار دستور ديموقراطي جديد يطرح للاستفتاء العام.
12. اتفاق على برنامج زمني محدد لتنفيذ هذه المبادرة.
13. تشكيل آلية متابعة بما في ذلك وجود فريق عربي لمتابعة التنفيذ في سورية.

ولضمان تنفيذ الخطة اعتمدت الجامعة آليات طرحتها في اجتماع عقدته في 16 تشرين الأول (أكتوبر) 2011م، فشكلت لجنة وزارية عربية، مهمتها إجراء اتصال بالقيادة السورية لوقف

كافة أعمال العنف والاقتتال، ورفع كل المظاهر المسلحة، والعمل على إجراء الاتصالات اللازمة للبدء في عقد مؤتمر حوار وطني شامل بمقر الجامعة العربية وتحت رعايتها خلال (15) يوماً اعتباراً من تاريخ صدور هذا القرار من أجل تحقيق التطلعات السياسية التي تلبي طموحات الشعب السوري (بدرخان، 2013: 9).

تحفَظ النظام على الخطة، وأعلن في الوقت نفسه، عن تشكيل لجنة لصياغة الدستور لقطع الطريق على مطالب الجامعة بالإصلاح والتغيير، ودعا لإجراء حوار في الداخل تحت سقف الوطن، لكن النظام عاد ووافق على استقبال اللجنة الوزارية العربية للحيلولة دون تجميد عضوية سورية في الجامعة، لكن سلوكه على الأرض لم يتغير (قبلان، 2014: 5).

إن عدم وفاء النظام السوري بما تعهد به، دفع مجلس جامعة الدول العربية إلى تجميد عضوية سوريا في جامعة الدول العربية ومنظماتها لحين تنفيذها الكامل لتعهداتها التي وافقت عليها بموجب خطة العمل العربية، في 16 تشرين الثاني (نوفمبر) 2011م، علقت الجامعة العربية عضوية سوريا وفرضت عليها عقوبات اقتصادية لعدم التزامها بالمبادرة العربية وإعطائها مهلة ثلاثة أيام للتوقيع على برتوكول* لإرسال مراقبين عرب إلى سوريا، وفي الجلسة ذاتها قرر مجلس وزراء الخارجية إيفاد مراقبين إلى سوريا (الحسن، 2012: 3).

وبعد أن تم التوافق بين الجامعة والحكومة السورية على مهام بعثة المراقبين ومركزها القانوني، بدأت البعثة مهامها على الأراضي السورية بقيادة الجنرال السوداني "محمد الدابي" للمساهمة في وقف العنف، إذ دخلت طلائع البعثة إلى سورية مطلع كانون الثاني (يناير) 2012م، لكن أعمالها لم تلبث أن عُلقت خلال أسبوعين بسبب هجمات عليها†، قبل أن تقرر الجامعة

*خلال اجتماع مجلس الوزراء العرب في تشرين الثاني (نوفمبر) 2011م، صدر القرار رقم (7438) ببرتوكول خاص بمهمة بعثة المراقبين العرب، حيث تم التوقيع على هذا البرتوكول في 19 كانون الأول (ديسمبر) 2011م، بين الحكومة السورية، والجامعة العربية، فضلاً عن المطالبة بوقف القتال، وإزالة أي مظاهر مسلحة والإفراج عن المعتقلين كخطوة أولى للبدء في تطبيق البرتوكول.

†سلم رئيس البعثة محمد مصطفى الدابي تقريره عن مهمة البعثة إلى أمانة الجامعة العربية، ووفقاً لما ورد في تقرير بعثة المراقبة، فإن ثمة اعترافاً بأن هناك جهة مسلحة تقوم بعمليات مسلحة في أرجاء مختلفة من البلاد، وأن البرتوكول الموقع مع الحكومة السورية، والذي تعمل على أساسه البعثة، لا يخاطب هذه الجماعات، وبالتالي فهي ليست معنية بوقف العنف. وهو الأمر الذي استندت عليه جماعات سورية معارضة لرفض التقرير، واعتباره غير منصف وغير دقيق ومنحازاً للحكومة السورية. واستنادا إلى هذا المنظور، جاء النقد الأكبر بأن عمل البعثة لم يكن مجدياً من ناحية توفير حماية للمدنيين السوريين، وبالتالي فلا داعي لمد عمل البعثة شهراً آخر (أبوطالب، 2012: 74).

العربية سحبها نتيجة استمرار العنف وتدهور الأوضاع الإنسانيّة (أبوطالب، 2012: 74).

في 22 كانون الثاني (يناير) 2012م، انعقد مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المستأنفة بالقاهرة. وقام بلاطلاع على التقرير الذي قدمه رئيس بعثة مراقبي جامعة الدول العربية إلى سوريا، عن مهمة البعثة في الفترة ما بين 24 كانون الأول (ديسمبر) 2011م وحتى 18 كانون الثاني (يناير) 2012م، وفقاً للمهام الموكلة إلى هذه البعثة بموجب البروتوكول الموقع عليه بين الجمهورية العربية السورية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية في 19 كانون الأول (ديسمبر) 2011م. والاستماع إلى تقرير الأمين العام حول الإطار السياسي والفني لهذه المهمة، وما استجد من تطورات على مسار الأحداث في سوريا منذ بدء تعامل الجامعة مع هذه الأزمة (الجزيرة للدراسات أ، 2012: 8-9).

وبعد أن تدارس المجلس تقرير رئيس بعثة المراقبين إلى سوريا، وتطورات الوضع في سوريا، واستكمالاً للجهود والمساعي الهادفة إلى إخراج سوريا من أزمتها دون أي تدخلات خارجية أو الانزلاق نحو حرب أهلية، وحرصا على وحدة سوريا وسلامته أراضيها، طرحت الجامعة العربية بالإجماع مبادرة ثانية لحل الأزمة السورية تشتمل على ما يلي: (شبكة فولتير، 2012)

1. ضرورة وقف كافة أعمال العنف والقتل من أي مصدر كان حماية للمواطنين السوريين.
2. مطالبة الحكومة السورية بما يلي:

- الإفراج عن المعتقلين، وإخلاء المدن والأحياء السكنية من جميع المظاهر المسلحة، وفتح المجال أمام منظمات الجامعة المعنية ووسائل الإعلام العربية والدولية للتنقل بحرية في جميع أنحاء سوريا للاطلاع على حقيقة الأوضاع ورصد ما يدور فيها من أحداث.
- سحب الجيش السوري وأية قوات مسلحة من مختلف التشكيلات إلى ثكناتها ومواقعها الأصلية.
- ضمان حرية التظاهر السلمي بمختلف أشكاله وعدم التعرض للمتظاهرين.
- دعوة الحكومة السورية إلى تسهيل مهمة بعثة المراقبين والسماح بإدخال كافة المعدات الخاصة بأجهزة الاتصالات.

3. الاستمرار في دعم وزيادة عدد بعثة مراقبي جامعة الدول العربية وتوفير ما يلزم لهم من الدعم الفني والمالي والإداري، والتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة لدعم البعثة.

4. دعوة الحكومة السورية وكافة أطياف المعارضة السورية إلى بدء حوار سياسي جاد تحت رعاية جامعة الدول العربية في أجلٍ لا يتجاوز أسبوعين من هذه الدعوة وذلك لتحقيق الآتي:

- تشكيل حكومة وحدة وطنية خلال شهرين من تاريخه تشارك فيها السلطة والمعارضة برئاسة شخصية متفق عليها، تكون مهمتها تطبيق بنود خطة الجامعة العربية، والإعداد لانتخابات برلمانية ورئاسية تعددية حرة بموجب قانون ينص على إجراءاتها، بإشراف عربي ودولي.
- تفويض رئيس الجمهورية نائبه الأول بصلاحيات كاملة للقيام بالتعاون التام مع حكومة الوحدة الوطنية لتمكينها من أداء واجباتها في المرحلة الانتقالية.
- إعلان حكومة الوحدة الوطنية حال تشكيلها بأن هدفها هو إقامة نظام سياسي ديمقراطي تعددي يتساوى فيه المواطنون بغض النظر عن انتماءاتهم وطوائفهم ومذاهبهم، ويتم تداول السلطة فيه بشكلٍ سلمي.
- قيام حكومة الوحدة الوطنية على إعادة الأمن والاستقرار في البلاد، وإعادة تنظيم أجهزة الشرطة لحفظ النظام وتعزيزه من خلال تولي المهام الأمنية ذات الطابع المدني، وتتعهد الدول العربية بتمويل هذا الجهد بالتنسيق مع جامعة الدول العربية.
- إنشاء هيئة مستقلة مفوضة للتحقيق في الانتهاكات التي تعرض لها المواطنون والبت فيها وإنصاف الضحايا.
- قيام حكومة الوحدة الوطنية بالإعداد لإجراء انتخابات لجمعية تأسيسية على أن تكون شفافة ونزيهة برقابة عربية ودولية، وذلك خلال ثلاثة أشهر من قيام حكومة الوحدة الوطنية وتتولى هذه الجمعية إعداد مشروع دستور جديد للبلاد يتم إقراره عبر استفتاء شعبي، وكذلك إعداد قانون انتخابات على أساس هذا الدستور.

5. تكليف الأمين العام لجامعة الدول العربية بتعيين مبعوث خاص لمتابعة العملية السياسية.

6. دعوة المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم لحكومة الوحدة الوطنية لتمكينها من تنفيذ مهامها.

7. الطلب من رئيس اللجنة والأمين العام إبلاغ مجلس الأمن لدعم هذه الخطة طبقا لقرارات مجلس الجامعة. ويذكر أن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية تتحفظ على هذه الفقرة من القرار.

رحب المجلس الوطني السوري بالمبادرة، غير أن الحكومة السورية رفضتها واعتبرتها تدخلاً سافراً في شؤونها الداخلية وانتهاكاً لسيادتها الوطنية، واعتبرتها خرقاً فاضحاً لأهداف إنشاء الجامعة العربية، بالإضافة إلى تناقضها مع مصالح الشعب السوري (قبلان، 2014: 6). وفي 28 كانون الثاني (يناير) 2012م، وبعد التشاور مع عدد من وزراء الخارجية العرب تم وقف أعمال بعثة الجامعة العربية، وبالتالي تكون الجامعة قد عجزت عن تحقيق أي تقدم في حل الأزمة السورية، وألقت بثقلها خلف جهود المبعوث الأممي كوفي عنان (أحمد وآخرون، 2012: 101).

لقد جرى التركيز في مبادرة جامعة الدول العربية الأولى على مسألتين رئيسيتين: الأولى تتحدث عن ضرورة الوقف الفوري لأعمال القتل في سوريا وتتوجه بالطلب مباشرة إلى الحكومة السورية للقيام بذلك، وتشكيل لجنة من خمسة وزراء عرب لمتابعة الموضوع، والمسألة الثانية تتحدث عن ضرورة البدء بحوار شامل بين النظام السوري والمعارضة تحت مظلة جامعة الدول العربية خلال خمسة عشر يوماً. وفي هذه المبادرة لم يجر الحديث عن الهدف المنشود من الحوار، وهو الانتقال إلى نظام ديمقراطي، بل تركت الأمر إلى حوار المعارضة مع السلطة. أما في المبادرة الثانية الصادرة عن جامعة الدول العربية فقد تضمنت خارطة طريق مفصلة للانتقال إلى نظام ديمقراطي، واشترطت لبدء الحوار بين السلطة والمعارضة تأمين بيئة ملائمة لذلك.

يمكن القول بأن تطبيق الخطة العربية لم يكن لينجح، فثمة قوى إقليمية، كإيران وحزب الله، وأخرى دولية، كروسيا والصين، تقف جميعاً ضد أي مسعي لإخراج الرئيس بشار من المشهد السياسي السوري. كما يرى الباحث بأن فشل المبادرات العربية وضغوط دول الخليج أدى إلى إنهاء حل الأزمة السورية تحت مظلة جامعة الدول العربية، وبسبب ضغوط دول إقليمية لا سيما الخليجة منها أدى إلى تدويل الأزمة.

2.1.4.4 مبادرة كوفي عنان:

للخروج من حالة انسداد الأفق، وكنتاج للجهود الخليجية داخل الأمم المتحدة، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 16 شباط (فبراير) 2012م، القرار رقم (A/RES/66/33)، بتعيين الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان مبعوثاً خاصاً مشتركاً للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لحل الأزمة السورية، وبناءً على تفاهم أمريكي–روسي، لتفادي الجمود بعد الفيتو الروسي–

الصيني* في مجلس الأمن في 4 شباط (فبراير) 2012م (الحسن، 2012: 4).

لكن هذا التفاهم لم يوفر أي ضمان لمهمة كوفي عنان، فمن جهة وجد نفسه مقيداً بالمعايير السورية، والتي يرى الأسد فيها أنه ممثل الدولة السورية ولا بد من التعاطي معه على هذا الأساس، ولا شيء يلزمه بأي تنازل تجاه أي وسيط دولي، ومن جهة أخرى كان مفوضاً من مجلس الأمن لكن دون أي ضمانات، وأقصى ما يمكن أن يأمله هو الدعم المعنوي، وهذا ما حظيت به خطة النقاط الست التي طرحها منتصف آذار (مارس) 2012م، وحدد تاريخ 10 نيسان (ابريل) 2012م موعداً لوقف إطلاق النار(بدرخان، 2013، ص9). وتضمنت خطة كوفي عنان ستة بنود هي (Smith, 2012: 30-31):

1. وقف أعمال العنف: وقف المعارك في العاشر من نيسان (أبريل) 2012م في الساعة السادسة صباحاً بتوقيت دمشق (الثالثة بتوقيت جرينتش) للقوات السورية، وفي 12 نيسان (أبريل) عند الساعة الثالثة بتوقيت جرينتش بالنسبة للمعارضة، تحت إشراف الأمم المتحدة.
2. الحوار السياسي: وضع عملية سياسية مفتوحة يقودها السوريون، تلبية للمطالب المشروعة للشعب، وتعيين مفاوض يتمتع بكل السلطات اللازمة، عندما يطلب الموفد ذلك.
3. المساعدة الإنسانية: ضمان إرسال المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب إلى كل المناطق التي تدور فيها معارك، ومن أجل ذلك التصديق فوراً، وتنفيذ هدنة يوميه تدوم ساعتين، وتنسيق التوقيت والإجراءات المحددة لتلك الهدنة، في إطار آلية فعالة، بما فيها على الصعيد المحلي.
4. وقف الاعتقالات التعسفية: الإسراع والتكثيف من إجراءات الإفراج عن الموقوفين بشكل تعسفي، ونشر لائحة كل الأشخاص الموقوفين وأماكن اعتقالهم، واتخاذ إجراءات فورية لضمان الوصول إلى تلك الأماكن.
5. حرية تنقل الصحفيين: ضمان حرية تنقل الصحفيين في كل أنحاء البلاد، وتبني سياسة لا تقوم على التمييز بشأن منحهم تأشيرات لدخول البلاد.

*تضمن مشروع القرار الذي تقدمت به الدول الأوربية وجامعة الدول العربية "دعم المجلس بدون تحفظ" لخطة جامعة الدول العربية من أجل عملية انتقالية ديمقراطية في سوريا، كما يندد بـ"الانتهاكات الفاضحة والمعممة" لحقوق الإنسان التي يرتكبها النظام السوري (الحسن، 2012: 4).

6. الحريات للسوريين: احترام حرية تشكيل جمعيات، والحق في التظاهر سلمياً.

ونالت هذه المبادرة رضا المعارضة، وأعلن النظام التزامه بها، وهذه المرة وصل المراقبون الدوليون بسرعة أكبر، لكن الأمانة العامة للأمم المتحدة اضطرت إلى تعليق مهمتهم في 18 حزيران (يونيو) 2012م، بعدما تعرض العديد منهم لحوادث هددت سلامتهم، ولم يتم تقديم التسهيلات اللازمة لهم في الوقت المناسب للتحقق مما حصل (الشيخ، 2012: 81).

يمكن القول بأن مبادرة كوفي عنان لحل الأزمة أخذت بالحسبان توازن القوى الداخلي الذي يميل لصالح النظام السوري، وكذلك مراعاة الوضع الدولي الذي خلقته كل من روسيا والصين في مجلس الأمن، بالإضافة لعدم جدية القوى الدولية للمساعدة في تطبيق خطة عنان.

3.1.4.4 مؤتمر جنيف (1):

صدر بيان أو إعلان جنيف (1) (Geneva Communiqué)، في 30 حزيران (يونيو) 2012م، عقب اجتماع عُقد في مدينة جنيف السويسرية لدول مجموعة العمل الدولي حول سوريا*، ولم يحضره طرفا الصراع في سوريا: النظام السوري، والمعارضة، وأعلن البيان أن أي تسوية سياسية للأزمة السورية يجب أن تتضمن مرحلة انتقالية من خصائصها: توفير مستقبل يمكن أن يشارك فيه السوريون كافة، وتحديد خطوات واضحة وفق جدول زمني حاسم باتجاه تحقيق ذلك المستقبل، وأن تكون هذه التسوية قابلة للتحقق في مناخ من الأمن والهدوء والاستقرار للجميع، وأن يتم التوصل لهذه المرحلة الانتقالية بسرعة دون مزيد من إراقة الدماء والعنف (Gaub, 2013: 1). وحدد البيان الخطوات الرئيسة في المرحلة الانتقالية وأهمها (الشيخ، 2012: 81):

1. تأسيس هيئة حكم انتقالي بصلاحيات تنفيذية كاملة، تتضمن أعضاء من الحكومة السورية والمعارضة، ويتم تشكيلها على أساس القبول المتبادل من الطرفين.
2. مشاركة جميع عناصر وأطياف المجتمع السوري في عملية حوار وطني هادف، من الممكن البدء بمراجعة للدستور إضافة إلى إصلاحات قانونية، أما نتيجة المراجعة الدستورية فيجب أن تخضع لموافقة الشعب، وحالما يتم الانتهاء من المراجعة الدستورية

*تشكلت مجموعة العمل الدولية من أجل سوريا برئاسة المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية من أجل سوريا، وضمت الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، إضافة إلى تركيا بوصفها رئيسة منظمة التعاون الإسلامي، وقطر بوصفها رئيسة لجنة المتابعة العربية حول سوريا في الجامعة العربية، والكويت التي كانت تترأس مجلس وزراء الخارجية العرب وقتها، والعراق رئيس القمة العربية عام 2012م، ومفوضية الاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، بالإضافة للأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام للجامعة العربية.

يجب الإعداد لانتخابات حرة ومفتوحة أمام الأحزاب كافة.

3. يجب أن تحظى النساء بتمثيل كامل فى كل جوانب العملية الانتقالية.
4. يجب التمكن من إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق الأكثر تضرراً، وأن يتم إطلاق سراح المعتقلين.
5. يجب أن يتمكن ضحايا النزاع الدائر حالياً من الحصول على تعويضات أمام القضاء.

وقبل أن يباشر كوفي عنان خطواته في تطبيق بيان جنيف (1)، حتى تعارضت التفسيرات التي أعطيت لمضمونه، فالولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها أكدت أنه يعني تنحي الأسد، وروسيا نفت ذلك، وبالتالي تعثرت مهمة كوفي عنان، ومن ثم استقالته في 2 آب (أغسطس) 2012م، (Smith, 2012: 32) بعد أن أقرّ بفشله في تحقيق التسوية، وقد اشتكى عنان من "أنه لم يحصل على الدعم المطلوب من المجتمع الدولي، مشيراً أيضاً إلى أن عدم وجود التوافق بين أعضاء مجلس الأمن الدولي حال دون تنفيذ خطته للسلام". ولاستكمال مهمة أنان في التوصل إلى تسوية سياسية في سورية، جرى تكليف الأخضر الإبراهيمي كمبعوث دولي عربي إلى سوريا (بدرخان، 2013: 9).

ويرى الباحث أن قراءة النظام السوري للتوازنات الدولية كانت دقيقة، وتمثل ذلك في استفادته لمساحة الفرص المتاحة له، بين مواقف الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا لتوجيه الأزمة في الاتجاه الذي يريده، وقد ساعده في ذلك مواقف ودعم حلفائه بالإضافة إلى تشرذم صفوف المعارضة سياسياً وعسكرياً، لذلك كان تصرف النظام السوري حيال اتفاق جنيف (1) بدبلوماسية محترفة أي بالقول نعم أولاً، والتصرف على أساس لا لاحقاً لدى البحث في التفاصيل واعتماداً على ما يعرف بـ"شيطان التفاصيل".

ويمكن القول أيضاً بأن ذلك تجلى في عدم حسم بيان جنيف (1) بشكل قاطع لمصير الرئيس بشار الأسد، بل وحمل تفسيرات وتأويلات متضاربة من جانب كل طرف من أطراف الأزمة كل وفق رؤيته. بجانب عدم حضور إيران للمشاركة في الاجتماع، رغم أنها، تمثل عنصر أساسي في الحل، بالإضافة لوجود خلاف بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث أدى فشله إلى تحويل حالة الاستقطاب والخلاف الإقليمى والدولى فى سوريا نحو توجيه الجهود المختلفة نحو محاولة تغيير موازين القوى على الأرض، حتى يذعن أحد الطرفين لوجهة النظر الأخرى. كما يمكن الاستنتاج من عدم حضور طرفي الصراع: النظام السوري، والمعارضة لمحادثات جنيف، بأن هذه الأطراف تنفذ ما تمليه عليهم القوى الدولية الفاعلة في الأزمة.

4.1.4.4 مبادرة الأخضر الإبراهيمي:

تم إعطاء المبعوث الدولي العربي الضوء الأخضر ليتحرك إلى دمشق ويطرح سيناريو للبدء بتنفيذ اتفاق جنيف (1)، لكن هذا المسعى انهار أمام رفض الأسد نقل الصلاحيات إلى حكومة انتقالية (بدرخان، 2013، ص9)

في 24 كانون الأول (ديسمبر) 2012، قام المبعوث الأممي العربي الأخضر الإبراهيمي بزيارة إلى دمشق حاملاً خلالها خطة أمريكية روسية لإنهاء الأزمة في سوريا، وقدمها إلى الرئيس بشار الأسد، وتقضي الخطة، حسب الصحيفة، بإنشاء حكومة انتقالية مكونة من وزراء يكونون محل قبول من طرفي الصراع في سوريا، على أن يبقى الأسد في السلطة حتى عام 2014م، وهي السنة التي تنتهي فيها ولايته الانتخابية ولكن دون صلاحيات، كما ينبغي له، حسب الخطة، ألا يترشح للانتخابات الرئاسية، حيث قبل الرئيس بشار الأسد التنازل عن صلاحياته ولكنه متمسك بالترشح لانتخابات الرئاسة لعام 2014م.

يرى الباحث بأن موازين القوى العسكرية الداخلية والوضع على الأرض في مسرح العمليات العسكرية، بعد أن استعاد زمام المبادرة، بالإضافة لتوازنات القوى الإقليمية والدولية التي أصبحت تميل لصالحه، وأصبح سيناريو الحسم العسكري للأزمة السيناريو الأكثر واقعية أدت إلى عدم قبول الأسد لخطة الإبراهيمي وبالتالي فشلت جهوده لإيجاد حل للازمة.

5.1.4.4 مؤتمر جنيف (2):

تأتى أهمية عقد مؤتمر جنيف (2) من كونه جاء بعد تحولات دولية جديدة تمثلت في الاعتراف الدولي بالمشروع الإيراني في منطقة الشرق الأوسط بشقيه النووي والإقليمي، وبعد التوصل لاتفاق دولي للتخلص من ترسانة الأسلحة الكيماوية السورية، بناء على المبادرة الروسية في أيلول (سبتمبر) 2013م، الأمر الذي كانت له انعكاساته على التفاعل الدولي والإقليمي مع الأزمة السورية، عبر جنيف (2)، سواء من حيث طبيعة الحل السياسي المأمول، ومرجعيته التي تتمثل في مقررات جنيف (1)، أم من حيث السيناريوهات المتوقعة لمسار المفاوضات (Shabaneh, 2013: 2-6).

مارست روسيا ضغطاً كبيراً على الأسد ليُعلن موافقتهُ على المؤتمر، ومع استمرار الضغوط الأمريكية على الائتلاف الوطني، والضغوط السعودية التي توصي بالتمهل، أعلنت قيادة الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة بعد اجتماع عاصف عقد في إسطنبول في 11 تشرين الثاني (نوفمبر) 2013م، الاستعداد للمشاركة بصورة مشروطة، حيث دعا بيان الائتلاف إلى ضرورة

استبعاد إيران بصفتها شريكاً في الحرب، وفتح ممرات إغاثة إنسانية والإفراج عن المعتقلين، وتقديم الدعم للمعارضة المسلحة (الجزيرة للدراسات، 2013: 3-4).

ويرى الباحث بأن نجاح الضغوط الدولية على طرفي الأزمة في سوريا: النظام والمعارضة، يعود لرغبة تلك الأطراف لعقد تلك المحادثات، على الرغم من رفض المعارضة الجلوس مع ممثلي النظام السوري، وهو ما أشرنا إليه سابقاً بأن المعارضة لا تملك إلا تنفيذ ما يرسمه لها الآخرون.

1.5.1.4.4 مؤتمر جنيف (2) – الجولة الأولى:

أعلن الائتلاف شروطه لحضور المؤتمر والتفاوض مع حكومة الأسد، وهي أن يكون هدف الحل السياسي المأمول هو تشكيل حكومة انتقالية، الأسد ليس جزءاً منها، وأن تمنح كافة الصلاحيات التنفيذية بما فيها الصلاحيات الأمنية، أي الإشراف علي الجيش، والشرطة، وأجهزة الاستخبارات، وأن تكلف تلك الحكومة مهمة تنظيم انتخابات شفافة. كما أعلن ممثلو جماعات جند الشام، وجبهة ثوار سوريا، وجيش المجاهدين استعدادهم للمشاركة في وفد المعارضة السوري، إذا طلب منهم ذلك، بينما أعلنت الجبهة الإسلامية رفضها حضور المؤتمر (ACRPS, 2014: 5-7).

رفض النظام السوري شروط الائتلاف، فمن وجهة نظره أن المعارضة السياسية تبدو أكثر ضعفاً وتشرذماً عن الحالة التي كانت عليها في جنيف (1)، بل ويراهن على انهيارها، وتفكك الائتلاف خلال المرحلة القادمة. كما أن ذراعها العسكري "الجيش السوري الحر" الذي يقاتل الجماعات المتطرفة كتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، وجبهة النُصرة لم يعد قوة فاعلة، في الوقت الذي تتواصل فيه دمشق دولياً لتطبيق اتفاقها الكيماوي. وبالتالي، يرى النظام السوري أن المرحلة الانتقالية القادمة يجب أن يقودها بشار الأسد، كونه الرجل القوي القادر على مواجهة التطرف والإرهاب (أحمد، 2014).

في 22 كانون الثاني (يناير) 2014م، بدأت الجولة الأولى من مؤتمر جنيف (2)، بمدينة مونترو السويسرية بحضور طرفي الصراع، النظام السوري، والمعارضة السورية المتمثلة بالائتلاف السوري بعد أن حسم مشاركته بعد جدل كبير بين أعضائه* إلى جانب الفاعلين الدوليين المعنيين

*حسم الائتلاف السوري المعارض مشاركته في فعاليات مؤتمر جنيف (2) بعد أن أيد المشاركة (58) عضوا من أعضائه البالغ عددهم (120) عضوا، وعارض (14)، وامتنع (3)، بينما انسحب (44) عضوا من الائتلاف رداً على قرار المشاركة في المؤتمر، معتبرين أن الظروف التي يعقد فيها المؤتمر ليست في صالح المعارضة، كما عارضت هيئة التنسيق المشاركة في فعاليات المؤتمر لرغبتها في أن تكون ممثلة على قدم المساواة مع الائتلاف وليس ضمنه، الموقف نفسه اتخذه حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي الذي رأى أن تمثيل الأكراد في الائتلاف مقصور على أعضاء المجلس الوطني الكردي المدعومين من قبل زعيم إقليم كردستان العراق مسعود برازاني.

بالأزمة إقليمياً ودولياً باستثناء إيران، والتي كان مشاركتها إحدى إشكاليات انعقاده. فإيران، التي قدمت تنازلات من أجل اتفاقها النووي مع القوى الكبرى والأمم المتحدة، كانت تتوقع أن تتم دعوتها لحضور المؤتمر، وبالفعل دعت الأمم المتحدة الحكومة الإيرانية، باعتبارها الدولة الأكثر تأثيراً في الأزمة السورية، ولكن سرعان ما سحبت الدعوة تحت تهديد الائتلاف السوري بعدم الحضور، ورفض المملكة العربية السعودية لدعوة إيران للمشاركة في المؤتمر (أحمد، 2014).

استمرت الجولة الأولى من المفاوضات حتى مطلع شباط (فبراير)2014م، التقى فيها المبعوث الأممي، مع وفدي الحكومة برئاسة وزير الخارجية وليد المعلم، والمعارضة برئاسة أحمد الجربا، حول كيفية بناء الثقة بين الطرفين، حيث بدأت بتوافق الطرفين على توصيل المساعدات الإنسانية لمدينة حمص المحاصرة، تبع ذلك إعلان الأخضر الإبراهيمي في اليوم الثالث من المفاوضات أن الوفدين وافقا على الجلوس معاً وجهاً لوجه في غرفة واحدة في مقر الأمم المتحدة، على أساس مقررات جنيف (1)، ولكن هذا الإعلان سرعان ما ذهب أدراج الرياح، وفشل الاجتماع الثلاثي قبل أن يبدأ، وسط تبادل الاتهامات بالمسؤولية عن فشل عقد هذا الاجتماع (صافي، 2014).

برر وزير الخارجية السوري وليد المعلم عدم التوصل إلى نتائج خلال الحوار لسببين: "الأول عدم نضج وجدية الطرف الآخر وتهديده بنسف الاجتماع أكثر من مرة، والتعنت على موضوع واحد كما لو أننا قادمون لساعة واحدة نسلمهم فيها كل شيء ونذهب، والثاني، الجو المشحون والمتوتر الذي أرادت الولايات المتحدة الأمريكية أن تغلف به اجتماع جنيف وتدخلها السافر في شؤون الاجتماع وتحديداً بتسيير الطرف الآخر وصولا إلى قرار التسليح الذي اتخذه الكونغرس الأميركي". وعلى صعيد متصل أكد رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة أحمد الجربا حصول المعارضة على وسائل الدفاع على الأرض، مؤكداً أن التسليح سيزداد حتى التزام النظام السوري بتشكيل هيئة الحكم الانتقالي (أحمد، 2014).

لقد صاحب ذلك نجاح الجبهة الإسلامية في شن هجوم على تنظيم داعش، وإلحاق ضربات عسكرية مؤثرة فيه، مما يعني أن الدول المساندة للجبهة الإسلامية وتحديداً المملكة العربية السعودية تريد أن تجرد نظام الأسد من ورقة "محاربة الإرهاب" التي يتخذها ذريعة لتسويق نفسه في أية تسوية مستقبلية، وقررت استمرار الدفع بالمعارضة المسلحة لجبهتين: الأولى الاستمرار في محاربة الجيش النظامي، والأخرى محاربة التنظيمات المرتبطة بالقاعدة، حتى لا يكون للولايات المتحدة الأمريكية والغرب حجة في الإبقاء على الأسد بدعوى أهميته في مواجهة الإرهاب. فالموقف الأمريكي الأوروبي يرغب في تقويض قوى التطرف المرتبطة بتنظيم القاعدة كجبهة

النصرة، وتنظيم داعش (صافي، 2014).

فالتطورات التي تدفع بها المملكة العربية السعودية داخل الصراع السوري المسلح والتحول باتجاه محاربة تنظيم القاعدة، تريد من خلالها أن تضع الولايات المتحدة الأمريكية أمام خيارات جديدة، من بينها أن بقاء الأسد لمحاربة الإرهاب لم يعد أمراً جوهرياً، مما يفتح الباب أمام بروز معادلة جديدة قد يتوافق عليها الشريكان الأمريكي والروسي، تضمن الحفاظ علي النظام السوري، وحمايته من الانهيار، لاسيما مؤسساته الأمنية التي ستلعب دوراً إلى جانب الجيش السوري الحر، والجبهة الإسلامية في محاربة الإرهاب، الأمر الذي يحقق مصالح روسيا والولايات المتحدة الأمريكية معاً (أحمد، 2014).

وقد انتهت فعاليات الجولة الأولى من المؤتمر في الثاني من شباط (فبراير) 2014م، بعد الاتفاق على أجندة مفاوضات دبلوماسية تعيد الأطراف المتنازعة إلى طاولة المباحثات في العاشر من شهر شباط (فبراير) 2014م. وبعد انتهاء اللقاء عقد المبعوث الدولي إلى سوريا الأخضر الإبراهيمي مؤتمراً صحفياً أوضح فيه أسباب فشل الاجتماع حيث قال "وفد الحكومة يصر على مناقشة الإرهاب والائتلاف يصر على هيئة الحكم الانتقالي" (صافي، 2014).

هذا وقد ذهب النظام السوري إلى جنيف (2)، نتيجة الضغوط التي مارستها روسيا عليه، وحتى لايظهر بأنه يرفض الحل السلمي، وهو يرى أن الوضع الميداني على الأرض والوضع الإقليمي أصبح لصالحه، وكذلك استبعاد إيران من المحادثات بناء على طلب المعارضة السورية، كان سبباً آخر للفشل.

2.5.1.4.4 مؤتمر جنيف (2) – الجولة الثانية:

بدأت الجولة الثانية من مؤتمر جنيف (2) في 10 شباط (فبراير) 2014م، بين وفد النظام السوري يترأسه الممثل السوري لدى الأمم المتحدة في نيويورك بشار الجعفري، ووفد المعارضة ممثلاً بالائتلاف الوطني السوري، وكان الهدف الرئيس من بدء المباحثات إيجاد تسوية سياسية لهذه الأزمة ومحاولة أطراف الأزمة بمساعدة ودعم إقليمي ودولي ووضع حد لها (وحيد، 2014).

ذهب كل من الوفد الرسمي السوري، ووفد المعارضة إلى مقر الأمم المتحدة فى جنيف ولكل منهما أجندة مختلفة وترتيب مختلف في الأولويات (عربي اون لاين، 2014)، حيث أكد عضو الوفد المعارض أنس العبدة أن القضية الأساسية في هذه المرحلة يجب أن تكون دراسة كافة السبل والآليات لتشكيل هيئة انتقالية، وذلك بهدف التوصل إلى أرضية محايدة يمكن من خلالها تطبيق أي اتفاق يمكن أن يتم الوصول من خلاله إلى وقف إطلاق النار ووقف العنف والصراع الدائر

حالياً (وحيد، 2014). في حين أكد وفد الحكومة السورية أن أجندة التفاوض ستركز هذه المرة على عملية وقف العنف ومواجهة الإرهاب، وبعد ذلك التفكير فى تأسيس آلية الحكم الانتقالي وذلك اتساقاً مع بيان جنيف(1)، قبل البت في أي قضايا أخرى (عربي اون لاين، 2014).

امتد الخلاف كذلك إلى تفسير معنى الهيئة الانتقالية، حيث فسر وفد المعارضة بأن الهيئة الانتقالية هي التأكيد على مبدأ " آلية الحكم الانتقالي" أي ما يعني رحيل بشار الأسد، بينما يفسر الوفد السوري الحكومي عبارة الهيئة الانتقالية بأنها متعلقة بحكومة انتقالية، وهو ما فسر من قبل المحللين والمشاركين سواء من المعارضة أم الأطراف الدولية والإقليمية الأخرى في المؤتمر بإمكانية أن يرتبط تشكيل حكومة انتقالية من خلال إجراء تعديل وزاري يمكن خلاله إجراء تغيير سياسي دون المساس بشخصية ووضعية بشار الأسد، إضافة إلى رفض ممثل الحكومة السورية بشار الجعفري إجراء مفاوضات متوازية بين ملفي مكافحة الإرهاب وهيئة الحكم الانتقالي (وحيد، 2014).

امتد الخلاف ليشمل كذلك قائمة أعضاء وفد المعارضة المشاركين فى الجولة الثانية للمؤتمر، حيث أصدرت وزارة العدل السوري بإدراج حوالي (1500) معارض سوري على قائمة الإرهاب، وكان من بينهم بعض الأسماء المدرج مشاركتها في فعاليات المؤتمر، بالإضافة إلي تجميد أصول بعض المعارضين وذلك بموجب قانون مكافحة الإرهاب لعام 2012م، أن الرعاية الدولية نجحت في عقد المؤتمر ولكنها لم تصنع الأسباب الموضوعية التي تؤمن نجاحه وتحقيقه لنتائج حقيقية.

انتهت هذه الجولة من المباحثات في 15 شباط (فبراير) 2014م، دون تحديد موعد واضح أو مبدئي لجولة ثالثة من المفاوضات، وهو ما أكد عليه "لؤي الصافي" المتحدث باسم المعارضة السورية بأنه لا جولة ثالثة من دون الحديث عن انتقال سياسي، ولذلك قام المبعوث العربي والدولي الأخضر الإبراهيمي بتقديم اعتذار صريح إلى الشعب السوري لعدم إحراز أي تقدم على مسار التسوية السياسية المأمولة. وحملت المملكة العربية السعودية مسؤولية فشل جنيف(2) إلى النظام السوري لتعنته وعدم إبداء أي مرونة خلال المؤتمر (عربي اون لاين، 2014). وفي الثالث عشر من آيار (مايو) 2014م، قدم الأخضر الإبراهيمي استقالته من مهامة كمبعوث أممي في الأزمة السورية إلى الأمين العام للامم المتحدة (سانا، 2014).

ويمكن القول بأن جنيف (2) بكل تطوراتها وأبعادها عمقت الانقسام والتشرذم بين صفوف المعارضة السورية، كما يمكن القول إن الإنجاز الحقيقي في هذه الجولات من التفاوض هو اللقاء

المباشر بين الحكومة والمعارضة والذي تم للمرة الأولى منذ بدء الأزمة السورية. ويرى الباحث بأن فشل هذه الجولات، يعود لكون النظام السوري لا يزال يفضل الحسم العسكري دون تقديم أي تنازلات للمعارضة، ولاسيما أن الوضع على الأرض يسير لصالحه، مستنداً بدعم إقليمي ودولي قوي، وفي ظل ازدياد تشرذم المعارضة والاقتتال فيما بينهم، ووجود حركات إرهابية متطرفة من بين مكوناتها.

2.4.4 معوقات حل الأزمة السورية:

معوقات إيجاد تسوية للأزمة السورية كثيرة، فكل يوم تأخير في إيجاد الحل، يضيف تعقيداً جديداً ويمثل تحدياً إضافياً. ويمكن تلخيص أهم تلك المعوقات في الأتي:

1. الانقسام الواضح بين قوى المعارضة السورية، ورفض أغلبها، باستثناء المجلس الوطني السوري للتدخل الخارجي، كما أنهم مختلفون على كل شي إلا على إسقاط الأسد.
2. الصراع بين القوى الكبرى على النفوذ والمكانة في سياق التفاعلات الدولية بين الولايات المتحدة الأمريكية، وحلفائها من جانب، والصين وروسيا الاتحادية من جانب آخر، خاصة بعدما فعلته القوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا، حيث ترى روسيا والصين أن الغرب خدعهما وحقق مكاسب اقتصادية كبيرة، مستفيداً من الثروات الليبية، بالإضافة إلى ما يحمله المستقبل من تطورات محتملة تتمثل في سيطرة الإسلاميين على الحكم، وهذا أمر تتحفظ بشأنه الدولتان، فضلاً عما لحق بالمصالح الإستراتيجية الروسية والصينية من أضرار، ومن ثم اتسم موقفهما بالتشدد الواضح تجاه محاولات الولايات المتحدة الأمريكية، وحلفائها التعامل مع الملف السوري.
3. الأبعاد الإقليمية والدولية للأزمة السورية التي كانت السبب في تفاقم الأزمة، حيث أصبحت سوريا ساحة حرب بالوكالة لهذه القوة الإقليمية، وهذه القوى هي إيران وتركيا والمملكة العربية السعودية. فمحادثات السلام حول سوريا لن تؤتي ثمارها من دون التوصل إلى تسوية بين القوى الإقليمية والدولية التي تؤجج الصراع الدائر في سوريا.

المبحث الرابع

السيناريوهات المتوقعة للأزمة السورية وتداعياتها المحتملة

في إطار المحاولة لاستشراف مستقبل الأزمة السورية، وذلك ضمن المؤثرات الحالية وطبيعة العلاقات المتشابكة بين كافة أطراف الأزمة، فالأزمة السورية باتت تشكل مشكلة إقليمية تلقي بظلالها على النظام الإقليمي، حيث إن هذه الأزمة تجاوزت الحدود الجغرافية السورية، وتعددت أطرافها لتخرج عن نطاق الطرفين التقليديين (الحكومة والمعارضة)، وجسدت تصادم المصالح الإقليمية والدولية، فتداعيات الأزمة السورية ونتائجها ستترك تأثيراتها وبصماتها على دول الجوار، والتي –بطبيعة الحال– ترتبط بأجندات دول أخرى كبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين، وبالتالي تكون معنية بتحقيق مصالحها من خلال حلفائها في المنطقة، ومنح الفرصة لهؤلاء الحلفاء بتحقيق مصالحهم أيضاً، اعتماداً على أن أشكال توازنات القوى القادمة وتحالفاتها تخضع في الأساس للمصالح القومية لكل طرف في هذه التحالفات المشاركة والفاعلة في الأزمة.

هناك خطر وشيك وكبير يهدد سوريا، قد يكون أخطرها تقسيمها أو حتى اقتطاع مساحات من أراضيها وضمها إلى دول الجوار، وهذا ما سنحاول استشرافه من خلال هذا المبحث من خلال تناول أبعاد الخريطة الإقليمية، في ضوء ما هو متوقع من سيناريوهات ستؤول إليها الأزمة السورية، بحيث سيتم تصنيف هذه السيناريوهات اعتماداً على حالتين: الأولى تقول بعدم حدوث تدخل عسكري خارجي، والحالة الثانية تقول بحدوث تدخل عسكري خارجي.

1.5.4 في حالة عدم التدخل العسكري الخارجي:

عدم التدخل العسكري الخارجي وخصوصاً من – حلف الناتو كما كان الحال في ليبيا – سيترك المعركة لأطرافها الأصليين، كل طرف سيحاول قدر الإمكان الاعتماد على حلفائِه في زيادة قدرته على الصمود في أرض المعركة، هذا الصمود يتوقف على الدعم بكافة أشكاله السياسية والاقتصادية والعسكرية وخلافه، ولكن تظل هناك مسألة ألا وهي طبيعة التحالف نفسه، فالطرف الأقوى تحالفاً وأكثر ارتباطاً وتشابكاً للمصالح مع حلفائِه، سيظل هو الأكثر قدرة على التميز بسياسة النفس الطويل، وتوفر الإمكانيات التي تؤهله لتحقيق أهدافه.

1.1.5.4 السيناريو الأول: انتصار النظام السوري:

من خلال قراءة موضوعية لشكل تحالفات النظام السوري، نجد أنه يتميز بتحالفات قوية ومتينة وذات مصالح متشابكة ومترابطة، فالنظام السوري يتمتع بتحالف استراتيجي من عدة عقود مع النظام الإيراني، والذي بدوره يتمتع بعلاقات إستراتيجية مع كل من روسيا والصين – وخصوصاً فيما يتعلق بالنفط والاقتصاد– بثقلهما على الساحة الدولية وعضويتهما في مجلس الأمن، إضافة إلى تمتع النظام السوري نفسه بعلاقات متينة وراسخة مع كل من روسيا والصين، إضافة إلى أن النظام السوري يعتبر ممراً آمناً لإيران مع حلفائها في المنطقة العربية، كحزب الله والحركات الإسلامية في فلسطين، ناهيك عن التآلف والتوافق الفكري والمذهبي بين النظام السوري والإيراني، وما سبق يوضح الدوافع خلف قيام روسيا والصين بإحباط أكثر من قرار في مجلس الأمن للتدخل العسكري الدولي في الأزمة السورية.

وفي مقابل ذلك وفيما يتعلق بالمعارضة السورية، فإن تحالفاتهما أقل صلابة من تلك التي يتميز بها النظام السوري، فالمعارضة السورية تستمد قوتها السياسية من دول ما يسمى دول الاعتدال العربي وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما قد يأتي بنتائج عكسية على المستوى الشعبي العربي، نظراً للإدراك بالمطامع التركية في المنطقة العربية، إضافة إلى الصورة السلبية للولايات المتحدة الأمريكية في ظل دعمها المطلق لإسرائيل وغيرها من الممارسات، فتحالفات المعارضة السورية تعتمد في الأساس على ميزان المصالح، بعيداً عن التوافق الفكري والمذهبي، ورغم أهمية المصالح لكل الدول، إلا أن هناك عدة طرق لتحقيقها بمعنى أنه إذا كان من الممكن تحقيقها بعيداً عن استخدام القوة، يصبح هذا الخيار مفضلاً وله الأولية بحيث إن استخدام القوة قد يرهق الدول اقتصادياً وسياسياً وحتى على مستوى الوضع الداخلي، مما قد يهدد النظام السياسي نفسه لهذه الدول ويضعها في مهب التغيرات والاحتجاج والمعارضة.

مما سبق يستخلص الباحث أن من المتوقع وفقاً لهذا السيناريو أن يتمكن نظام الأسد من تجاوز أزمة الصراع الدائر في سوريا، وحسمه عسكرياً، وذلك بحكم أنه يملك التحالف الأقوى والأكثر استدامة، مما يمنحه الفرصة لاستنزاف وإنهاك قوى المعارضة لدرجة هزيمتها عسكرياً والقضاء عليها، مما يعني استمرار حكم نظام الأسد لسنوات طويلة، وفي هذه الحالة سيكون على الرئيس الأسد توظيف واستثمار كل جهوده وطاقاته في تقوية، وتوطيد أركان ودعائم حكمه ونظامه السياسي، والعمل على إحداث إصلاحات في طريق استعادة وتعزيز شرعيته في الساحة الدولية بشكل عام، بعيداً عن دخول مواجهة مسلحة أخرى مع جهات خارجية كتركيا وإسرائيل.

2.1.5.4 السيناريو الثاني: استمرار حالة الجمود في الوضع الراهن:

وهذا السيناريو يرتبط بالتوازن في حجم الدعم المقدم من حلفاء كل طرف، بمعنى تحقق مصلحة معينة للحلفاء الداعمين، أو عدم تقاطع أي مصالح للحلفاء الداعمين، أو بقاء مستوى المصالح عند درجة معينة لا تسمح بتهديدها أو انهيارها، بمعنى عدم دفع أحد الأطراف على اتخاذ خطوات متهورة، قد تشعل المنطقة بحروب مدمرة، وفي هذه الحالة يصبح طرفا الصراع لا يملكان القدرة على الحسم العسكري الشامل أو حتى السياسي، مع الإبقاء على معدل الصدامات والمواجهات دون مؤشر الكارثة ولكن هناك تخوف قد يدفع أحد الأطراف وتحت طائلة اليأس وعدم الحسم، على إشعال الصراع بشكل قد يهدد المنطقة بأكملها، من خلال وقوع الآلاف من الضحايا، نتيجة لاستخدام أسلحة غير تقليدية، قد يمتد تأثيرها إلى دول الجوار المتحفزة، والمتربصة للتدخل، مما قد يدفع إلى التدخل العسكري الخارجي، ويمنح المبرر لهذا التدخل.

3.1.5.4 السيناريو الثالث: سقوط النظام السوري:

وهذا السيناريو الأقل احتمالية لتحقيقه، فتحالفات النظام السوري قوية ومتشعبة، وتقف على أرض صلبة معتمدة على أسس سياسية واقتصادية وفكرية ومذهبية، إضافة إلى أن النظام السوري لا يزال متماسكاً، ومسيطراً على معظم الأراضي، ونظامه السياسي قوي بدرجة معقولة في ظل الأزمة، في مقابل المعارضة التي تتمتع بتحالفات أقل صلابة وتشابك، كما أن المعارضة باتت منقسمة على نفسها، وكل فصيل منها يتبع لأجندة خاصة، ومصلحة ترتبط بدرجة الدعم الذي يتلقاه من الدول الداعمة، وظهرت الاختلافات الفكرية والأيديولوجية بين قوى المعارضة وصلت لحد الاقتتال الداخلي، مما أدى إلى ضعفها نسبياً، وبالتالي ضعفت احتمالية انتصارها على النظام السوري.

ورغم أنه هذا السيناريو– وفقاً للمعطيات الحالية– مستبعداً، إلا أنه في حال وقوعه سيؤدي إلى انهيار الحكم المركزي السوري، وقيام دويلات صغيرة، وما تنظيم (داعش) إلا دليل على المآل الذي ستؤول إليه سوريا، وهو مؤشر على أن سوريا ستعيش فترة طويلة من انعدام الاستقرار والصراعات الداخلية، الأمر الذي من شأنه إضعاف الدولة أكثر، إضافة إلى تعزيز وتنامي القوى المتطرفة سواء تلك السنية أم الشيعية، واحتمالية زيادة نفوذ وتدخل دول الجوار في الشأن السوري بشكل فج وسافر.

هذا السيناريو في حال تحققه سيكون فرصة لتركيا للتدخل السافر في سوريا، وتنفيذ أطماعها في الأراضي السورية واقتطاع أجزاء منها، وفي اتجاه آخر فإنه مع انهيار النظام السوري

ستقوم إسرائيل بالضم الكامل لهضبة الجولان وعدم اعتبارها أراضٍ سورية، صحيح أنه مع وجود تنظيمات إسلامية في سوريا، سيؤدي إلى زيادة المناوشات الحدودية مع إسرائيل، إلا أنه ومع غياب النظام والاستقرار في سوريا قد يؤدي ذلك إلى منح إسرائيل المبرر لضم المزيد من الأراضي السورية، تحت دعاوي إنشاء مناطق عازلة وآمنة لها.

وسيشكل سقوط النظام السوري هزيمة دولية لروسيا والصين وإيران، فروسيا الباحثة عن العودة بقوة وزخم إلى المنطقة ستفقد أهم حلفائها، وبالتالي عرقلة أهدافها كتحقيق وجودها كموازٍ للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية، مما سينعكس سلباً على حجمها الدولي، ومكانتها في النظام الدولي الحالي، وكذلك الحال مع الصين وإن كان بدرجة أقل، وأما إيران فبسقوط النظام السوري ستفقد حليفها الإستراتيجي في المنطقة، وسينهار حلفاؤها في لبنان وفلسطين، نتيجة لقطع الجسر الواصل بينها وبينهم، مما قد يهدد مشروعها النووي ومشاريعها الأخرى، ويضعف مكانتها وقوة تأثيرها وقدرتها على المواجهة مع إسرائيل.

2.5.4 خيارات النظام في حالة التدخل العسكري الخارجي:

يخضع التدخل الخارجي في الأزمة السورية إلى اعتبارات تتعلق بالقوى الدولية، وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وهذا التدخل من عدمه يرتبط بمصالحهما، فإن بقاء مصالحهما ضمن الحدود المعقولة والمقبولة لكليهما، فإنه يصبح مستبعداً، ولكن إذا تهددت مصالح أحدهما وبشكل مباشر وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية تزداد احتمالية هذا التدخل، مع محاولة تحييد روسيا بخلق المبررات ومنح ضمانات لاستمرار المصالح الروسية وعدم المساس بها.

التدخل الخارجي سيكون له تداعيات كثيرة إن حدث، وأن احتمالية مثل هذا التدخل تبقى معقولة، وخاضعة للمستجدات على الساحة الداخلية والإقليمية والدولية، وبالتالي يمكن الحديث عن نوعين من التدخل العسكري الخارجي، وكل نوع له سيناريوهاته، وهما تدخل دولي على غرار ما حدث في ليبيا، وتدخل إقليمي.

1.2.5.4 السيناريو الأول: تدخل عسكري دولي:

وهذا النوع يندرج في إطاره احتمالان الأول: قيام الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في حلف الناتو بتوجيه ضربة عسكرية إلى النظام السوري، وذلك بشكل انفرادي بعيداً عن مجلس الأمن والإجماع الأممي، كنتيجة لتعذر الحصول على قرار أممي بسبب الفيتو الروسي والصيني، ونتيجة لوصول الأزمة في سوريا إلى درجة التهديد الجدي للمصالح الأمريكية والغربية في المنطقة، إضافة إلى لجوء الولايات المتحدة الأمريكية لمثل هذا الإجراء لتحافظ على مكانتها وهيبتها

وصورتها في العالم، إضافة إلى رد الصفعات التي وجهتا روسيا لها في سوريا وأوكرانيا، ولكن مثل هذا السيناريو بعيد نسبياً كون أن الولايات المتحدة الأمريكية غير معنية في الدخول بمواجهة مكشوفة وعلنية مع روسيا، في ظل وضع داخلي بأزمات اقتصادية تعصف بها، إضافة إلى التجارب القاسية التي مرت بها الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لتداخلها المباشر في العراق وأفغانستان، إضافة إلى تخوف الولايات المتحدة الأمريكية من تطور الأمور على حرب إقليمية قد تمتد لتكون دولية، ولكن لو حدث هذا التدخل بدون وقوع ما سبق، وتم إسقاط نظام الأسد، فسوف يؤدي ذلك إلى تكريس وتعزيز دور الولايات المتحدة الأمريكية في العالم، وامتلاكها لأقوى الإمكانيات والنفوذ في العالم، إضافة إلى تقوية وتعزيز حلفائا وبقائهم كلاعبين مؤثرين إقليمياً ودولياً تحت المظلة الأمريكية، مقابل ذلك هزيمة روسيا بشكل واضح وتراجع دورها، والقضاء على هدفها في العودة إلى المنطقة، وإعادة صياغة النظام الدولي إلى عالم ثنائي القطبية، أو متعدد الأقطاب.

أما الاحتمال الثاني: فيتمثل في نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في استصدار قرار أممي للتدخل العسكري في سوريا، وذلك بعد عقد صفقة مع روسيا والصين بضمان الحفاظ على مصالحهم في المنطقة، وعدم التدخل في بؤر الصراع التي تعنيهم، وفي هذه الحالة سيتم إسقاط النظام السوري، وستكون النتائج للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها تقريباً نفس نتائج الاحتمال الأول، ولكن مع روسيا الفارق يختلف حيث إن هذا الاحتمال سيحفظ ماء الوجه لروسيا والصين، وعليه سيتراجع دورها نسبياً، ولكن ليس بالشكل الخاص بالاحتمال الأول.

2.2.5.4 السيناريو الثاني تدخل عسكري إقليمي مباشر:

وهذا السيناريو على درجة معقولية من احتمالية الوقوع، حيث إنه في ظل النتائج المترتبة عن التدخل العسكري المباشر من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ومخاطر وقوع صدام مباشر بينها وروسيا، وفي حالة اقتراب المصالح الأمريكية في المنطقة من دائرة التهديد الحقيقي، يأتي خيار الحرب بالإنابة، وهنا قد تدفع الولايات المتحدة الأمريكية بأحد حلفائها في المنطقة بالدخول في مواجهة مباشرة مع النظام السوري، تحت أي مبرر كتهديد للأمن القومي أو استهداف مواطني أحد الحلفاء الواقعين على حدود التماس أو المناطق الحدودية، وغيرها من الأسباب التي سيتم تسويقها في إطار العدوان المباشر أو غير المباشر من قبل النظام السوري على أحد الحلفاء للولايات المتحدة الأمريكية، مما قد يمنح الغطاء القانوني والشرعي لمثل هذه المواجهة، ويدعم موقف الولايات المتحدة الأمريكية ويقطع الطريق على روسيا، ويجعلها تتخذ موقفاً جامداً أو

محايداً، وبالنظر إلى ما سبق تكون تركيا الأكثر ملاءمة للعب مثل هذا الدور، كونها دولة لها حدودها ونقاط تماس مشتركة مع سوريا.

تركيا لها مصالحها وأجندتها الخاصة والتي تتوقع حدوثها من نتائج الأزمة السورية، إضافة إلى أنها أحد حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية، وترتبط اقتصادياً وسياسياً بإسرائيل، وبالتالي هناك مصالح مشتركة ومتشابكة تجمع الثالوث (الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وإسرائيل) إضافة إلى أطماع تركيا في الأراضي الشمالية من سوريا، لتواجد أقليات ولاؤها لها، أيضاً أطماع تركيا المائية، وكون سوريا تشكل عائقاً أمام تحقيق هذه الأطماع، وهناك أيضاً المكانة الإقليمية في المنطقة العربية، والتي تسعى تركيا جاهدة لاستعادتها كلاعب مؤثر ويملك جزءاً من خيوط اللعبة، وبالتالي لابد من استغلال ذلك لتحقيق مكتسبات سواء بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، أم تعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وما ينعكس ذلك من تحقيق مكاسب هائلة لتركيا اقتصادياً وسياسياً.

وفي اتجاه آخر تتخوف تركيا من تعزيز قدرات المقاتلين الأكراد في حزب العمال الكردستاني المعارض للنظام التركي، وشن الهجمات على تركيا، كما أن تركيا تتخوف أيضاً من إمكانية أن يتمتع الأكراد في سوريا بالحكم الذاتي، كما هو الحال مع الأكراد في العراق بعد سقوط نظام صدام حسين، مما يعني تعزيز قدرات المعارضة للنظام التركي بشكل نوعي، قد يهدد الأمن القومي التركي وسلامة أراضيها، ومن هنا تحاول تركيا بكل السبل السيطرة على الأجزاء الشمالية من سوريا، ضماناً لعدم حدوث ذلك الأمر.

ولكي تتدخل عسكرياً لتحقيق أهدافها، فإنها وبالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية قد تستغل أي حادثة تربط بأمنها بشكل مباشر أو غير مباشر، كسقوط ضحايا من مواطنيها في المناطق التركية – السورية الحدودية، وتقوم بالتدخل المباشر كما حدث مع قيامها بإسقاطها طائرة سورية، أو إطلاق النار عبر الحدود التركية بهدف استفزاز النظام السوري وجره للمواجهة الواسعة والمباشرة، لتحقيق عدة أهداف تم ذكرها سابقاً، إضافة إلى تحقيق أهداف داخلية كالخروج من مأزق المشاكل الداخلية التي تواجهها حكومة أردوغان وتهددها، والهروب من قضايا الفساد التي ضربت أركان الحكومة التركية الحالية، حيث إن المواجهة الخارجية ستمنح غطاءً معقولاً للحكومة، وستدفع الجميع للالتفاف حول الحكومة، كون أن الخطر يتهدد الأمن القومي التركي، ولا مجال للخلافات الداخلية في هذه المواجهة.

وهذا السيناريو في حال تحققه قد يؤدي إلى اشتعال المنطقة، فحلفاء النظام السوري (حزب الله وإيران) لن يقفوا مكتوفي الأيدي، وسيحاولون ضرب المصالح التركية وتعطيلها، إضافة إلى

إمكانية جر إسرائيل إلى المواجهة، وبالتالي رفع الغطاء الإسلامي عن الدور التركي الحقيقي في المنطقة، وإظهارها كحليف إستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وبالتالي منح الفرصة للنظام السوري وإظهاره كرأس حربة للمواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، مما قد يدفع روسيا والحال كذلك إلى التدخل بما لهذا التدخل من نتائج كأسحة مدمرة على النظام الدولي والاستقرار الأممي.

5. النتائج والتوصيات

1.5 نتائج الدراسة

في ضوء استعراض الدراسة لفصولها، ومباحثها، تم اثبات صحة الفرضيات، والإجابة على التساؤلات وذلك على النحو الآتي:

- إن الفكرة الكامنة في جوهر توازن القوى في العلاقات الدولية هي أن الطابع المميز لهذه العلاقات هو الصراع، وهذا الصراع لا تمليه عوامل الاختلاف في المصالح القومية فقط، بينما ينبع في الجانب الأكبر منه محاولة كل دولة زيادة قوتها القومية على حساب غيرها من الدول. فالتغير في النظام حالة مألوفة، حيث تتغير التوازنات الدولية عندما تحصل دولة من دول العالم على قوة إستراتيجية جديدة يصاحبها حس قومي بهوية يرى أهلها أحقيتهم في أن تكون لدولتهم قوة فاعلة ونفوذ في السياسة الدولية، وعندما يجتمع ذلك مع رغبة سياسية في التأثير على الساحات الدولية، تحاول تلك الدولة أن تعيد تشكيل التوازنات الدولية من أجل أن تحصل على المساحة اللائقة بها، أو التي تطمح في الوصول إليها.
- يقوم النظام الدولي على اعتبارات القوة دون غيرها من اعتبارات (Might is right)، فالقوة أساس الحياة في النظام الدولي، ويتم ترتيب الدول حسب اعتبارات القوة وحدها، فإذا أرادت مجموعة من الدول تحسين وضعها ومكانتها الدولية، فعليها أن تزيد من مصادر قوتها القومية. وتقوم العلاقات بين الدول على أساس أولوية المصلحة القومية على ما عداها من اعتبارات، وذلك لأن صانع القرار في كل دولة مسؤل أولاً وأخيراً عما يحققه لشعبه، وليس عما يسهم به تجاه النظام الدولي.
- مثّل سقوط النظام الاشتراكي انتصاراً للنظام الرأسمالي الليبرالي، وأدى ذلك إلى ظهور ما يسمى بالنظام الدولي الجديد الذي يدعو إلى النظام الرأسمالي، وتبني أيديولوجيته تحت ستار العولمة التي استباحت فيه سيادة الدول، وهدفت إلى تحويل الدول على الساحة الدولية إلى دول مركز (Core States)، أو مسيطرة (Dominant States)، ودول تابعة أو هامشية (Peripheral States)، تعتمد على دول المركز وتكون تابعه لها.
- بعد إخفاق الولايات المتحدة الأميركية في العراق وأفغانستان، لجأت لإستراتيجيات أخرى غير القوة العسكرية المباشرة، لتكريس هيمنتها أحادية القطبية على العالم تمثلت في القنوات الخلفية المبنية على الفوضى الخلاقة، والتي تهدف إلى تفكيك أنظمة معادية لإعادة تقسيم المنطقة،

وقد تم إطلاق مصطلح "الفوضى الخلاقة" على هذه السياسة، وهو ما يفسر سلوك الولايات المتحدة الأمريكية في أحداث "الربيع العربي".

- إن النظام الدولي بدأ يتحول من نظام الهيمنة أحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية إلى نظام توازن القوى متعدد الأقطاب، بين محورين: الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وروسيا–الصين وحلفائهم.
- إن المشاريع السياسية، لاحتواء المنطقة وتقسيمها والسيطرة عليها، كمشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي طرحته الإدارة الأمريكية، فشلت بسبب بداية التحول إلى نظام توازن القوى، ورفض قوى دولية فاعلة ومؤثرة على الساحة الدولية للمشاريع والمخططات الأمريكية.
- كان لتوازن القوى الدولية دور كبير ومؤثر في إطالة أمد الأزمة السورية، في انتظار فرصة تحقق لكل طرف من الأطراف الفاعلة أكبر مصالحهم. فلقد أخفقت كل الجهود والمبادرات والمؤتمرات التي حاولت إيجاد مخرج للأزمة السورية، لأنها لم تراعِ جميع مصالح الأطراف الفاعلة في الأزمة الإقليمية منها والدولية، حيث لا يزال الصراع الدولي في سوريا لعبة غير صفرية على الرغم من أن طبيعة الصراع الدولي في سوريا ذات مجموع صفري أي أن كل طرف يريد تحقيق فوز كامل فيها.
- إن الثورة السورية انطلقت متأثرة بثورات "الربيع العربي" التي سبقتها في كل من تونس ومصر، وبسبب الإحباط الذي أصاب قطاعات واسعة من الشعب السوري التي كانت تتطلع إلى الحرية السياسية، وإصلاح نظام الحكم واحترام حقوق الإنسان، وتحسين الوضع المعيشي، لكن سرعان ما تحولت هذه الثورة إلى أزمة ممتدة ومعقدة بعد أن تحولت إلى مواجهات عسكرية عنيفة بين النظام السوري، ومعارضيه سقط فيها مئات الآلاف، وتشريد ملايين السوريين إلى دول الجوار، وقد لا تقف حدود هذه الأزمة عند هذا الرصد.
- تطورت الأزمة السورية وتشابكت أبعادها وتزايدت تعقيداً وخطورة، وتحولت سوريا خلالها إلى بؤرة جهادية جديدة استقطبت إليها الحركات الجهادية السلفية "المتطرفة" بكل تصنيفاتها وجنسياتها، فضلاً عن دخول قوى إقليمية ودولية على خط الأزمة عن طريق مساندة كل منها لطرف أو مكون من أطراف الأزمة بالدعم السياسي والمعنوي والمادي، غير أن النظام السوري لا يزال متماسكاً، ويمسك بزمام الأمور، ويحقق إنجازات عسكرية وتقدم على الأرض، ويسيطر على معظم مساحة سوريا، بعد أن استعاد زمام المبادرة وأعاد التوازن العسكري الداخلي لصالحه خاصة بعد معركة القصير التي تعتبر علامة فارقة في تحول ميزان القوى الداخلي

لصالح النظام، وأثبتت فشل عمليات التسليح والإمداد بالمقاتلين التي قامت بها الدول الداعمة للمعارضة.

- إن ما يحدث في سوريا هو أزمة ممتدة ومعقدة، وليست ثورة، فقد تحولت من ثورة سلمية لشعب يطالب بحقوقه إلى مواجهة عسكرية، اختفت فيها المظاهر الشعبية تماماً عن المشهد، وانحصر الصراع بين قوى عسكرية مختلفة مع النظام السوري معظمهم من الأجانب ولديهم أجندات خارجية لا علاقة لها بمطالب وتطلعات الشعب السوري.
- إن ما يحدث هو محاسبة لسوريا ورئيسها بشار الأسد على وجودهم في محور الممانعة الذي يشمل كلاً من إيران وسوريا وحزب الله ولدعمه فصائل المقاومة الفلسطينية.
- تحولت سوريا إلى ساحة تصفية حسابات إقليمية ودولية كبيرة، وساحة حرب بالوكالة بين قوى إقليمية وحلفائها من قوى دولية، تتصارع من أجل النفوذ والمصالح في المنطقة، والصراع بين هذه المحاور سيحدد شكل الشرق الأوسط القادم، وتوازن القوى الإقليمية الذي سينعكس على توازن القوى على المسرح الدولي، وسوريا في قلب هذا الصراع، ولهذا يحاول كل محور من تلك القوى تحقيق نصر فيها للحفاظ على مصالحه ومكانته الإقليمية والدولية.
- إن التدخلات الإقليمية، والدولية في الأزمة السورية ينبع من أهمية سوريا كدولة مؤثرة في المنطقة وتشكل مركزاً للتوازن في العلاقات الإقليمية والدولية، إضافة إلى إرتباطات النظام السوري مع جهات إقليمية لها أهداف متعددة.
- لعبت مكونات المجتمع السوري ذات التنوع الاجتماعي والطائفي الكبير دوراً مهماً في تغيير مجريات الأحداث على الساحة السورية لصالح النظام السوري بعد أن كانت في بداية الأزمة لصالح المعارضة، حيث تراجع معظم تلك المكونات عن تأييدهم للثورة وعادوا لتأييد النظام، نتيجة الخطاب الديني الطائفي الذي تبناه البعض من أبناء الطائفة السنية الذي صور وربط الثورة في الطائفة السنية وأنها ثورة ضد طائفة معينة.
- كان لبروز الطابع الإسلامي المتطرف وتصاعد دور الجهادية السلفية في الأزمة دور مهم في ابتعاد الطوائف الأخرى عن الثورة، والعودة لتأييد النظام، خشية سيطرة تلك الجماعات على سوريا حال سقوط النظام.
- لا يوجد مشروع حقيقي أو حتى تصور واضح للمعارضة السورية بكافة أطيافها لمستقبل سوريا فهم مختلفون على كل شيء إلا إجماع أغلبهم على إسقاط نظام الرئيس السوري بشار الأسد.

- إن البديل عن سقوط النظام السوري هو الفوضى التي سوف تخلق دولة فاشلة تؤدي في نهاية المطاف إلى تقسيم سوريا على أساس طائفي.
- اتخذ النظام السوري منذ بداية الأزمة إستراتيجية تفكيك الخصم مستفيداً من تنوع مكونات المجتمع السوري، ومن الخطابات الطائفية للمعارضة، حيث عمد إلى تخويف تلك المكونات لبعضها البعض، وتخويفها من سيطرة الجماعات السلفية الجهادية. في المقابل فقدت المعارضة السورية الكثير من التعاطف الذي حظيت به عند اندلاع الثورة السورية في آذار (مارس) 2011م، بسبب عدم وضوح الرؤيا، والاختلاف في الأهداف –فهم مختلفون على كل شي إلا على إسقاط نظام الرئيس بشار الأسد– وبسبب الخطاب الطائفي لرجال الدين في الطائفة السنية الذي أدى لعزوف الكثير من طوائف ومكونات المجتمع السوري عن المشاركة في الثورة والعودة لتأييد النظام خوفاً من الجماعات المسلحة الجهادية.
- إن الترويج لطائفة النظام السوري غير دقيقة، حيث توصلنا من خلال دراستنا للنظام السياسي، ولم نجد ما يشير إلى الطائفية، بل وجدنا نظاماً شمولياً فردياً تركزت فيه السلطة بيد مجموعة قليلة من عائلة الأسد، وكان يضع جميع الفرق والمذاهب والأيديولوجيات في نظم واحدة ويربطهم جميعاً بمصير واحد. ومازال الجيش متماسكاً والمؤسسة العسكرية أثبتت ولاءها للنظام بالرغم من تنوع واختلاف مرجعيات قادتها.

2.5 توصيات الدراسة

في ضوء النتائج السابقة، توصي الدراسة بما يلي:

- يجب حماية المنطقة العربية من الأطماع الغربية، فالتحولات التي تشهدها المنطقة العربية "الربيع العربي" ولاسيما الأزمة السورية، ستؤدي إلى تغيير موازين القوى الإقليمية والدولية السائدة في المنطقة، لذلك يجب حماية المنطقة العربية من الآثار السلبية لتغير تلك الموازين، وذلك عن طريق التعامل، والحديث مع الغرب بلغة المصلحة وإعطاء دور حقيقي وفعال للتكتلات العربية في المنطقة مثل جامعة الدول العربية.
- إعادة بناء شرق أوسط جديد يخدم أهداف وتطلعات دول المنطقة، وتطوير الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية والسياسية فيها، ووفقاً لرؤية ومصالح تلك الدول، وليس كما يريده الآخرون ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، يقوم بناء الشرق الأوسط الجديد على أساس الإرادة "أي إرادة العيش معاً في تلك المنطقة والاستفادة من مواردها وخيراتها"، وذلك عن طريق نشر ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان، والعمل المؤسسي، والتعاون، والإصلاح والشفافية.

- المساعدة في إيجاد توازن حقيقي للقوى، ما بين القوى الصاعدة دولياً كروسيا والصين والهند مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولاسيما في منطقة الشرق الأوسط، وذلك بعد أن اتضحت الصورة الحقيقية للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة، بحيث تشكل هذه القوى توازن قوى حقيقي فعال ومؤثر مقابل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وذلك بتوطيد العلاقات السياسية والاقتصادية مع تلك الدول وإعطائها دوراً حقيقياً ومؤثراً في حل الأزمات والمشاكل التي تواجهه المنطقة.
- البحث في مقاربة إقليمية دولية حيال تسوية الأزمة السورية تحظي بإجماع إقليمي ودولي يكون من شأنها التوجه نحو حل جذري وحقيقي للأزمة السورية، حل يحفظ وحدة سوريا وسلامة أراضيها. وتقوم هذه المقاربة على أساس المطالبة بوقف إطلاق النار من طرفي الصراع السوريين، المتمثلين في النظام السوري والمعارضة السورية، وفتح حوار دون شروط مسبقة، ودون استبعاد أو إقصاء لأي مكون من مكونات المجتمع السوري، أو ممن يرغب بالمشاركة من السوريين إلا إذا كان متورطاً بأعمال قتل وجرائم.
- يجب على النظام السوري العمل على تفادي الضربة العسكرية الأمريكية، من خلال سحب الذرائع المتمثلة بالالتزام بتنفيذ بنود المبادرة الروسية الخاصة بتدمير الأسلحة الكيماوية عبر مراحلها المنصوص والمتفق عليها.
- على مصر إعادة العلاقات السياسة مع سوريا، ويجب أن تستعيد دورها المؤثر في المنطقة، حيث يمكن أن تكون الأزمة السورية بوابة مصر لعودة نفوذها القوي لمحيطها العربي والإقليمي.
- على الدول العربية، وحتى مع استمرار علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، التوجه إلى موسكو وبكين والانفتاح عليهما وتكوين العلاقات معهما، وعلى كل المستويات الاقتصادية والسياسية، والعسكرية، وذلك حتى تكون في موقع أفضل تستطيع من خلالها تحقيق مصالحها القومية بدرجة أكبر من الفاعلية والكفاءة.

المصادر والمراجع

1.6 المراجع العربية:

1.1.6 الكتب

1. أبو عامر، علاء. (2004). **العلاقات الدولية (الظاهرة والعلم – الدبلوماسية والاستراتيجية)**. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
2. أبوخزام، إبراهيم. (1999). **الحروب وتوازن القوى: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام**. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.
3. أبوعامود، محمد. (2008). **العلاقات الدولية المعاصرة**. (الطبعة الأولى). الأسكندرية: دار الفكر الجامعي.
4. أبوفارة، أحمد. (2009). **إدارة الازمات: مدخل متكامل**. عمان: الاردن.
5. أحمد وآخرون. (2012). **حال الأمة العربية 2011–2012: معضلات التغيير وافاقه** (الطبعة الأولى). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
6. برقاوي، أحمد. (2014). **عنف البنية المتحضرة. استراتيجية سلطة الاستبداد في مواجهة الثورة السورية**. (الكتاب الأول) (الطبعة الأولى). تحرير يوسف فخر الدين. مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية بدعم من شبكة حنطة للدراسات والنشر.
7. بشور، أمل. (2001). **دراسة في تاريخ سوريا السياسي المعاصر**. (الطبعة الأولى). بيروت: جروس برس.
8. بكري، مصطفى. (2005). **الفوضى الخلاقة ... أم المدمرة: مصر في مرمى الهدف الأمريكي**. (الطبعة الأولى). القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.
9. بللوفي، حسين. (2008). **الشرق الأوسط الكبير: حروب أم سلام؟ مرافعة من أجل ثورة عربية جديدة**. (الطبعة الأولى). بيروت: دار الفارابي.
10. توفيق، سعد. (2000). **مباديء العلاقات الدولية**. عمان: دار وائل للطباعة والنشر.
11. توفيق، سعد. (2002). **النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة**. (الطبعة الأولى). عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.
12. الجبيصي، عبدالحليم. (2010). **أمريكا إلى زوال**. (الطبعة الأولى). القاهرة: شركة فجر الإسلام.

13. حبيب، إبراهيم. (2010). **أصول دراسات الأمن القومي: أصول إدارة الدولة**. غزة: مركز التخطيط والدراسات الأستراتيجية بوزارة الداخلية والأمن الوطني.

14. حسين، خليل. (2011). **العلاقات الدولية: النظرية والواقع – الأشخاص والقضايا**. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

15. حسين، عدنان. (2003). **نظرية العلاقات الدولية**. (الطبعة الأولى). بيروت: دار أمواج للنشر والتوزيع.

16. حمد، محمد حمد. (1990). **تاريخ ونظريات العلاقات الدولية**. (الطبعة الأولى). غزة: الجامعة الإسلامية.

17. الحملاوي، محمد رشاد. (1993). **إدارة الأزمات تجارب محلية وعالمية**. القاهرة: دار أبومجد.

18. الخزرجي، تامر كامل. (2009). **العلاقات الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**. (الطبعة الأولى). عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

19. خفاجي، باسم. (2008). **روسيا ومواجهة الغرب: أزمة القوقاز وأثرها على العالم العربي والمسلم**. (الطبعة الأولى). القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية.

20. خلف، محمود. (1996). **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**. (الطبعة الثالثة).عمان: دار زهران.

21. ريان، محمد. (2006). **الأحزاب السياسية في سوريا 1920–1939 ودورها في الحركة الوطنية**. اربد: دار الكندي للنشر والتوزيع.

22. زين، زين. (1977). **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان**. (الطبعة الثانية). بيروت: دار النهار للنشر والتوزيع.

23. السيد، حازم. (2014). **الانتفاضة السورية خارج السياق داخل التاريخ. استراتيجية سلطة الاستبداد في مواجهة الثورة السورية**. (الكتاب الأول) (الطبعة الأولى). تحرير يوسف فخر الدين. مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية بدعم من شبكة حنطة للدراسات والنشر.

24. شلبي، السيد أمين. (2008). **نظرات في العلاقات الدولية**. (الطبعة الأولى). القاهرة: عالم الكتب.

25. صالح، سليمان. (2003). **الإعلام الدولي**. (الطبعة الأولى). الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

26. صبرا، حسن. (2013). **سورية: سقوط العائلة .. عودة الوطن**. (الطبعة الأولى). بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

27. صدقي، بكر. (2014). **استراتيجية النظام تجاه الكرد في الثورة السورية وغيابها لدى المعارضة**. استراتيجية سلطة الاستبداد في مواجهة الثورة السورية (الكتاب الأول) (الطبعة الأولى). تحرير يوسف فخر الدين. مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية بدعم من شبكة حنطة للدراسات والنشر.

28. عبدالغفار، القصبي. (2007). **مناهج البحث في علم السياسة**. (الكتاب الأول)، القاهرة: جامعة القاهرة.

29. عبدالكريم، إبراهيم وآخرون. (2012). **تقدير موقف الثورات العربية**. (الطبعة الأولى). عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

30. العبدالله، اياد. 2014. **سورية: من الحرية إلى أرض للرباط. استراتيجية سلطة الاستبداد في مواجهة الثورة السورية**. (الكتاب الأول) (الطبعة الأولى). تحرير يوسف فخر الدين. مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية بدعم من شبكة حنطة للدراسات والنشر.

31. عبدالله، دارا. (2014). **الأكراد في سوريا حيرة وطنية سورية وقومية كردية. استراتيجية سلطة الاستبداد في مواجهة الثورة السورية**. (الكتاب الأول) (الطبعة الأولى). تحرير يوسف فخر الدين. مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية بدعم من شبكة حنطة للدراسات والنشر.

32. عسكر، سامح. (2012). **الأزمة السورية محاولة للفهم**.

33. غنيم، أحمد. (2011). **المفهوم المكون للثورات العربية: الواقع والتحديات**. (الطبعة الأولى). القدس.

34. فخر الدين، يوسف. (2014). **سوريا ثورة مستمرة. استراتيجية سلطة الاستبداد في مواجهة الثورة السورية**. (الكتاب الأول) (الطبعة الأولى). تحرير يوسف فخر الدين. مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية بدعم من شبكة حنطة للدراسات والنشر.

35. فهمي، عبدالقادر. (1997). **النظام السياسي الدولي: دراسة في الاصول النظرية والخصائص المعاصرة**. (الطبعة الأولى). عمان: دار وائل للطباعة والنشر.

36. فهمي، عبدالقادر. (2010). **النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية**. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

37. كنعان، يوسف. (2014). **علويو سوريا من العزلة إلى لعنة السلطة. استراتيجية سلطة الاستبداد في مواجهة الثورة السورية**. (الكتاب الأول) (الطبعة الأولى). تحرير يوسف فخر الدين. مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية بدعم من شبكة حنطة للدراسات والنشر.

38. اللاوندوى، سعيد. (2004). **وفاة الأمم المتحدة: أزمة المنظمات الدولية في زمن الهيمنة الأمريكية**. القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

39. المدهون، نافذ. (2011). **الوجيز في القانون الدولي والدبلوماسي**. (الطبعة الأولي). غزة: أكاديمة الإدارة والسياسة للدراسات العليا.

40. المصطفى، حمزة. (2012). **المجال العام الافتراضي في الثورة السورية: الخصائص – الاتجاهات – اليات صنع الرأي العام**. (الطبعة الأولى). قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

41. المعلم، وليد. (1985). **سوريا 1918–1958 "التحدي والمواجهة"**. (الطبعة الأولى). دمشق: مطبعة عكرمة دمشق.

42. مقلد، أسماعيل صبري. (2010) **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**. (الطبعة الرابعة). القاهرة: المكتبة الأكاديمية.

43. منذر، محمد. (2002). **مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة**. (الطبعة الأولى). بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

44. نصور، أديب. (1991). **ميزان الدول: دراسة العلاقات الدولية على ضوء توازن القوى**. بنغازي: منشورات جامعة قاريونس.

45. هريدي، صلاح. (2003). **تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة**. (الطبعة الأولى). الأسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

46. يونس، منصور. (1991). **مقدمة لدراسة العلاقات الدولية**. جامعة ناصر.

2.1.6 الكتب المترجمة:

1. غريفيثس، مارتن وأوكالاهان، تيري. (2002). **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدوليه.** (الطبعة الأولى). (ترجمة مركز الخليج للأبحاث). دبي: مركز الخليج للأبحاث.

3.1.6 الرسائل العلمية:

1. أبوصلاح، أحمد. (2011). **موقف كل من تركيا وإيران من حركات التغيير والثورات الشعبية في الوطن العربي.** جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

2. عبدو، حسن. (2010). **النظام العالمي ومستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط.** غزة: جامعة الأزهر.

3. القدرة، محمود. (2013). **تطور العلاقات السياسية التركية – السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية: 2007–2012.** رسالة غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

4. الميمي، نردين. (2011). **الإستراتيجية الروسية في ظل نظام أحادي القطبية.** رسالة غير منشورة، جامعة بيرزيت، بيرزيت، فلسطين.

4.1.6 البحوث والدراسات:

1. بشارة، عزمي. (2011). **في الثورة والقابلية للثورة.** الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

2. الجزيرة للدراسات (أ). 2012. **الثورة السورية بعد عام: نحو المقاومة المسلحة وتأجيج الصراع الدولي.** الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

3. الجزيرة للدراسات (ب). (2012). **الائتلاف الوطني: الامساك بزمام سوريا من الداخل.** الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

4. الجزيرة للدراسات. (2013). **المعارضة السورية: مخاطر التشتت وضرورات التوافق.** الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

5. الجزيرة للدراسات. (2014). **توافق المكرهين: استراتيجيات تجنب الفشل في سوريا.** الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

6. الحسن، عمر. (2012). **دول الخليج والازمة السورية: مستويات التحرك وحصيلة المواقف**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

7. عبدالحي، وليد. (2012). **محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

8. قبلان، مروان. (2014). **الحوار السياسي في سوريا: جهود للوصول إلى السلام المفقود**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

9. كدر، جورج. (2012). **سوريا وديمغرافية ما بعد الثورة**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

10. كوش، عمر. (2011). **أحزاب وتكوينات المعارضة السورية: ورقة خلفية**. عمان: مركز القدس للدراسات السياسية.

11. محفوظ، عقيل. (2012). **سوريا وتركيا: "نقطة تحول" أم "رهان تاريخي"؟**. الدوحة: المعهد العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

12. مرزوق، نبيل. (2011). **العقوبات الاقتصادية: خنق بطي للنظام السوري**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

5.1.6 المجلات والدوريات:

1. أبوطالب، حسن. (2012). فاعلية مفقودة: تعقيدات الإدارة العربية للأزمة السورية. مجلة السياسة الدولية. **العدد190**، ص72-77.

2. بدرخان، عبدالوهاب. (2013). رهانات متداخله: السياسة الخارجية السورية وإدارة الأزمة. مجلة السياسة الدولية. **العدد193**، ص7-10.

3. بكر، علي. (2012). بؤرة جهادية جديدة: دور التنظيمات المسلحة في أزمة سوريا. مجلة السياسة الدولية. **العدد190**، ص68-71.

4. حافظ، طالب حسين. (2011). الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة. مجلة الدراسات الدولية. **العدد46**، ص135-150.

5. شكري، محمود. (2012). خطر الانهيار: الأزمة السورية ومصير المشرق العربي. مجلة السياسة الدولية. **العدد190**، ص64-67.

6. الشيخ، نورهان. (2012). الخوف من التغيير: محددات سلوك القوى الداعمة للنظام السوري. مجلة السياسة الدولية. **العدد190**، ص78-81.

7. علام، رابحة. (2011). الفوضى الشاملة في سوريا. مجلة السياسة الدولية. العدد185، ص13-16.

8. علوي، مصطفى. (2013). مباراة لا صفرية: الصراع الدولي وحدود تراجع النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط. **العدد 194**، ص23-28.

9. غالي، ابراهيم. (2013). الحسم الوشيك: مؤشرات رحيل بشار الأسد. مجلة السياسة الدولية. **العدد191**، ص104-107.

10. قنديل، أحمد. (2012). مستويات متعددة: التأثيرات المحتملة للأزمة السورية. مجلة السياسة الدولية. **العدد190**، ص60-63.

11. نصار، فاتن. (2006). أزمة العلاقات السورية الأمريكية. مجلة شئون الشرق الأوسط. **العدد17**، ص74-88.

12. ياسين، عبير. (2006). الضغوط الأمريكية على سوريا بين النموذجين الليبي والعراقي. مجلة السياسة الدولية. **العدد163**، ص156-159.

6.1.6 المحاضرات:

1. الحلاق، أكرم حسن. (2011). محاضرات في الدراسات الإقليمية.

2.6 المراجع باللغة الانجليزية

1. ACRPS. (2014). **Geneva Conference II: Challenges Faced in Syria and the Region**. Arab Center Research and Studies. Doha.
2. Allison, Roy. (2013). **Russia and Syria: explaninig alignment with a regime in crisis**. The Royal institute of international Affaires. Oxford.
3. Blanchard, Ch., Humud, C. and Nikitin, M. (2014). A**rmed Conflict in Syria: Overview and U.S. Response**. European parliament.
4. Calabrese, John. (2012). **The Regional Implication of the Syria crisis**.
5. Demir, Sertif (2013). **The impact of the Syria crisis on the Global and regional political Dynamics**.
6. Deutsch, W. K. (1989). **The Analysis of International relations**. (3rd. Ed.). Prentice-Hall, Englewood cliffs, N.J., U.S.A.
7. EUROsimA. (2014). **Geneva II Peace Conference on Syria**. Metu foreign policy and International relation club.
8. Gaub, Florence. (2013). **The Syria conference: last exit peace?**. European Union Insttitute for security studies.

9. Heyemann, Steven. (2013). **Syria's Uprising: Sectariaqnism, Regionalisation, and State order in the Levant**. FRIDE and HIVOS, USA.
10. Lebow, Richard Ned. (2008). **The Tragic Vision of Politics. Cambridge**. Cambridge University Shevtsova,
11. Malhotra, V. M. (1998). **International relations**. J. L. kumar for Anmol Publications Pvt. Ltd. New Delhi.
12. Menkiszak, Marek. (2013). **Responsibility to protect … it self?**. Russia's strategy towards the crisis in Syria. The Finnish institute of international affaires.
13. Mingst, A. K. (2001). **Essentials of International relations**. (2nd. Ed.) W.W. Norton & Company, London.
14. Morgenthau, Hans J. (1978). **Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace**. Fifth Edition, New York: Alfred A. Knopf.
15. O'Bagy, Elizabeth. (2012). **Syria's political opposition. Institute for the study of war**.
16. Shabaneh, Ghassan. (2013). **Geneva II Middle East Peace Conference**. Al Jazeera Center for Studies.
17. Smith, Ben. (2012). **Syria: no end in sight**. House of Commons library.
18. Stepanova, Ekaterina. (2012). **The Syria Crisis and the Making of Russia's Foreign Policy.**
19. Viotti, P., & Kauppi, M. (1993). **International relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism**. (2nd. Ed.). Allyan and Bacon A Viacom Company, London.
20. Wong, Benjamin. (2002). **"Hans Morgenthau's Anti-Machiavellian Machiavellianism"**. Millennium: Journal of International Studies 29, no2: 389-409.

3.6 المواقع الالكترونية

1. أبراش، إبراهيم. (2005). **النظام الدولي والتباس مفهوم الشرعية الدولية**. موقع دنيا الوطن. استرجعت بتاريخ 25-10-2013 على الرابط http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2005/08/16/26945.html
2. أبو الحصين، نجلاء. (2012). **الحالة السورية نموذج للعلاقة بين النظام الإقليمي والنظام الدولي**. موقع دنيا الوطن. استرجعت بتاريخ 26-03-2014، على الرابط: http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/276705.html
3. أبو الفتوح، حذيفة. (2014). **داعش: لا صوت يعلو فوق صوت التطرف**. موقع نون بوست. استرجعت بتاريخ 21-03-2014، على الرابط: http://www.noonpost.net/content/1779

4. أبو القاسم/ محمود. (2013). **التوافق الروسي الأمريكي حول نزع الكيماوي السوري. هل تراجعت احتمالات العمل العسكري؟**. موقع الأهرام الرقمي. استرجعت بتاريخ 01-01-2014 على الرابط: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1469325&eid=1875

5. أبو شهبة، علياء. (2013). **العلاقات المصرية السورية .. (محطات)**. موقع مصراوي. استرجعت بتاريخ 26-03-2014 على الرابط: http://www.masrawy.com/News/reports/2013/september/12/5716001.aspx

6. الأحمد، خالد (2005). **ماذا تعرف عن حافظ الأسد**. رابطة ادباء الشام. استرجعت بتاريخ 26-01-2014 على الرابط: http://www.odabasham.net/show.php?sid=5089

7. أحمد، صافيناز. (2014). **تقييم الجولة الأولى لمفاوضات جنيف 2 – حول الصراع السوري**. موقع مجلة السياسة الدولية. استرجعت بتاريخ 17-03-2014 على الرابط: http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3543.aspx

8. الأخبار. (2012). "القيصر" يعيد أمجاد "الدب الروسي" العسكرية. موقع الاخبار. استرجعت بتاريخ 18-03-2014، على الرابط: http://www.al-akhbar.com/node/170215

9. اقبال، خالد. (2013). **ارتفاع ميزانية الدفاع الهندية للعام 2013/2012**. موقع أسيا نيوز. استرجعت بتاريخ 18-03-2014، على الرابط: http://asyanews.blogspot.com/2013/07/20122013.html

10. ألماسيان، كيفورك. (2013). **الصراع على سوريا: روسيا في مواجهة الولايات المتحدة؟**. موقع خارج السرب. استرجعت بتاريخ: 26-02-2014 على الرابط: http://www.kharejalserb.com/?p=23505

11. أمين، أمل خيري. (2010). **بحث عن خصائص النظام الدولي الجديد**. الموقع الشخصي للكاتبة الصحفية المصرية أمل خيري. استرجعت بتاريخ 18-10-2013 على الرابط http://alafnan.arabblogs.com/archive/2010/6/1059493.html

12. البحيري، أحمد. (2012). **"الثورة الممتدة": الخريطة السياسية للقوى الفاعلة على الساحة السورية**. موقع مجلة السياسة الدولية. استرجعت بتاريخ 01-02-2014 على الرابط: http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2157.aspx

13. بورشفسكايا، انا.(2013). **مصالح روسيا الكثيرة في سوريا**. موقع معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى. استرجعت بتاريخ 18-07-2013، على الرابط: http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/russias-many-interests-in-syria

14. البياتي، وليد .(2008). **نظرية البوابات الخلفية: دراسة تنظيرية في الاستعمار الجديد**. موقع شبكة النبأ المعلوماتية. استرجعت بتاريخ 18-09-2013، على الرابط: http://www.annabaa.org/nbanews/70/478.htm

15. بيومي، محمود. (2012). **أكراد سوريا والثورة: بين تعقيدات الداخل وقيود الخارج**. مجلة الأهرام الرقمي. استرجعت بتاريخ 18-09-2014، على الرابط: http://digital.ahram.org.eg/Community.aspx?Serial=1090062

16. تركماني، عبدالله. (2005). **سورية أمام تحديات واستحقاقات التغيرات الجيو-أستراتيجية**. موقع مقاربات. استرجعت بتاريخ 25-03-2014 على الرابط: http://www.mokarabat.com/s610.htm

17. جابو، عارف. (2010). **العلاقات السورية الأمريكية ... دبلوماسية المصالح ومعادلة الثوابت**. موقع Dw Deutsche Well. استرجعت بتاريخ: 26-03-2014 على الرابط: http://dw.de/p/MBJW

18. الحرة. (2014). **هل يحقق أكراد سورية حلمهم بإقامة إقليم فدرالي في سورية؟**. موقع الحرة. استرجعت بتاريخ 18-03-2014، على الرابط: http://www.alhurra.com/content/kurds-power-in-syria-after-assad/217593.html

19. الخطيب، معتز. (2003). **سوريا .. في مواجهة الاعصار الأمريكي**. موقع أون إسلام. استرجعت بتاريخ 26-03-2014 على الرابط: http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/arab-region/85403-2003-04-18%2000-00-00.html

20. دحمان، غازي. (2005). **السياسة الخارجية السورية ... أوان التكيّف وتغيير الأنماط**. موقع شبكة فولتير. استرجعت بتاريخ 18-03-2014 على الرابط: http://www.voltairenet.org/article130780.html

21. الدويري، فايز. (2014). **الثورة السورية وإمكانية الحسم العسكري**. موقع الجزيرة نت. استرجعت بتاريخ 2014-05/01، على الرابط: http://www.aljazeera.net/home/print/6c87b8ad-70ec-47d5-b7c4-3aa56fb899e2/8426c114-1f2f-49d1-b6dc-15ec3da7c49d

22. الزريعي، سليم. (2008). **روسيا والناتو: وسياسة عض الأصابع**. موقع مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية. استرجعت بتاريخ 14-12-2013، على الرابط: http://www.mokarabat.com/s3472.htm

23. الزغبي، خيام محمد. (2009). **الثابت والمتغير في السياسة الخارجية السورية**. الموقع الرئيسي لمؤسسة الحوار المتمدن. استرجعت بتاريخ 18-01-2014، على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=196083

24. الزغبي، خيام محمد. (2013). **من الصراع إلى التهدئة: سيناريوهات مستقبل العلاقات السورية المصرية**. موقع سوريا نيوز. استرجعت بتاريخ 28-03-2014، على الرابط: http://www.syria-news.com/dayin/mosah/readnews.php?id=9826

25. الزيات، محمد مجاهد. (2014). **خريطة الجماعات المسلحة في سوريا**. موقع المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية - القاهرة. استرجعت بتاريخ 2014-03/21، على الرابط: http://www.rcssmideast.org/Article/1654/

26. زيلن، هارون. (2013). **"الجبهة الإسلامية السورية": قوة متطرفة جديدة**. موقع معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى. استرجعت بتاريخ 18-01-2014 على الرابط: http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-syrian-islamic-front-a-new-extremist-force

27. سانا. (2014). **استقالة الأخضر الإبراهيمي من منصبه كمبعوث أممي إلى سورية**. موقع الوكالة الغربية للأنباء "سانا". استرجعت بتاريخ 29-04-2014، على الرابط: http://sana.sy/ara/2/2014/05/06/ara/3/2014/05/13/544260.htm

28. شبكة فولتير (2012). **تقرير رئيس بعثة مراقبي جامعة الدول العربية إلى سورية**. موقع شبكة فولتير. استرجعت بتاريخ 26-02-2014، على الرابط: http://www.voltairenet.org/article172598.html

29. شربل، بشارة. (2007). **هكذا انهارت العلاقات السعودية العربية**. مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. استرجعت بتاريخ 25-03-2014 على الرابط: http://www.ecssr.com/ECSSR/print/ft.jsp?lang=ar&ftId=/FeatureTopic/Bishara_Nassar_Sharbal/FeatureTopic_0269.xml

30. صافي، لؤي. (2014). **الجولة الثانية من جنيف وآفاق الحل السياسي**. موقع ميدل ايست أونلاين. استرجعت بتاريخ 17-03-2014 على الرابط: http://middle-east-online.com/?id=170798

31. الصايغ، يزيد.(2012). **موقف الصين حيال سوريا**. موقع مركز كارنيغي للشرق الأوسط. استرجعت بتاريخ 02-08-2013، على الرابط: http://carnegie-mec.org/publications/?fa=47151

32. عباس، أشواق. (2005). **قراءة في قانون محاسبة سوريا**. الموقع الرئيسي لمؤسسة الحوار المتمدن. استرجعت بتاريخ 18-01-2014 على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=30486

33. عباس، حسان. (2012). **إدارة التنوع في سوريا**. موقع معابر. استرجعت بتاريخ 26-01-2014 على الرابط: http://www.maaber.org/issue_july12/spotlights1.htm

34. عبدالجواد، جمال. (2005) **المأزق السوري بعد الانسحاب من لبنان**. موقع مركز الأهرام للدراسات السياسية والأستراتيجية. استرجعت بتاريخ 26-03-2014 على الرابط: http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/SBOK47.HTM

35. عبدالجواد، محمد السيد. (2014). **سوريا وقطر .. صداقة التهمتها نيران الثورة**. موقع المصري اليوم. استرجعت بتاريخ 26-03-2014 على الرابط: http://www.almasryalyoum.com/news/details/386534

36. عبدالحليم، محمد بسيوني. (2013). **خريطة معلوماتية: الجيش السوري الحر .. النشأة والهيكل وأماكن الأنتشار**. موقع حوارات حرة. استرجعت بتاريخ 18-01-2014 على الرابط: http://www.hiwarat-hurra.com/node/677

37. عبدالقادر، نزار. (2013). **روسيا والأزمة السورية: مصالح جيو-أستراتيجية وتعقيدات مع الغرب**. موقع مجلة الدفاع الوطني. استرجعت بتاريخ 26-12-2013 على الرابط: http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?34961

38. عربي اون لاين. (2014). **انتهاء الجلسة الاخيرة من الجولة الثانية للمحادثات بين وفد الحكومة السورية ووفد الائتلاف دون الاتفاق على جدول اعمال**. موقع عربي أون لاين. استرجعت بتاريخ 10-04-2014، على الرابط: http://3arabionline.com/?page=article&id=11644

39. عزالدين، نادر. (2011). **الأبعاد الجيو-سياسية للأزمة السورية**. موقع الحدث نيوز. استرجعت بتاريخ 18-03-2014 على الرابط: http://www.alhadathnews.net/archives/265

40. علي، فلاح. (2011). **روسيا تعمل على عودة التعددية القطبية في العلاقات الدولية**. موقع الناس. استرجعت بتاريخ 14-12-2013، على الرابط: http://al-nnas.com/ARTICLE/FAli/2d10.htm

41. قاياتي، محمد. (2013). **العلاقات السورية التركية بين التوافق والتوتر**. موقع شبكة الاخبار العربية. استرجعت بتاريخ: 12-03-2014، على الرابط: http://anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=48228

42. قناة العالم. (2012). **ارتفاع ميزانية الدفاع في الصين بنسبة 11.2% في 2012**. موقع قناة العالم، استرجعت بتاريخ 18-03-2014، على الرابط: http://www.alalam.ir/news/1012944

43. كونا. (2012). **أهم الأحداث العربية لعام 2012**. موقع وكالة الانباء الكويتية (كونا). استرجعت بتاريخ 12-03-2014، على الرابط: http://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2283904&language=ar

44. كيوان، مأمون. (2011). **العلاقات الأوربية-السورية على شفير الانهيار**. موقع منبر الحرية. استرجعت بتاريخ 01-02-2014 على الرابط: http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/5826

45. ماجد، أماني. (2012). **هل سقطت المبادر الرباعية المصرية في رمال "سوريا" المتحركة**. موقع الأهرام الرقمي. استرجعت بتاريخ 26-03-2014 على الرابط: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1076068&eid=1734

46. المالكي، حميد.(2012). **روسيا والصين والهند نحو توازن قوى عالمي جديد**. الموقع الرئيسي لمؤسسة الحوار المتمدن. استرجعت بتاريخ 26-11-2013، على الرابط: http://m.ahewar.org/s.asp?aid=321281&r=0&cid=0&u=&i=0&q

47. المشاط، عبدالمنعم.(2009). **النظام الدولي والتحول إلى التوافقية الدولية**. موقع مجلة الاهرام الرقمي. استرجعت بتاريخ 12-10-2013، على الرابط: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=96004&eid=3761

48. مقبل، ريهام .(2012). **مركب القوة: عناصر وأشكال القوة في العلاقات الدولية**. موقع مجلة الأهرام الرقمي. استرجعت بتاريخ 26-10-2013، على الرابط: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=887254&eid=7805

49. موسى، حسين. (2014). **الأزمة السورية من رؤية: نظريات العلاقات الدولية**. موقع كلنا شركاء. استرجعت بتاريخ 26-08-2014 على الرابط: http://all4syria.info/Archive/144526

50. ميدل ايست اونلاين. (2011). **المبادرة العربية لحل الأزمة السورية تقترح انتخابات رئاسية**. موقع ميدل ايست أونلاين. استرجعت بتاريخ 26-02-2014، على الرابط: http://www.middle-east-online.com/?id=116976

51. ناجي، محمد. (2012). **الأزمة السورية والترويكا الرباعية**. موقع الجزيرة نت. استرجعت بتاريخ 26-07-2013، على الرابط http://www.aljazeera.net/home/print/6c87b8ad-70ec-47d5-b7c4-3aa56fb899e2/58a347b5-fddc-4731-95cc-9dc6b6595d64

52. نجات، سيد علي. (2013). **العلاقات التركية-السورية، في الحقبة المعاصرة**. موقع مركز الابحاث العلمية والدراسات الاستراتيجية للشرق الاوسط. استرجعت بتاريخ: 12-03-2014، على الرابط:http://ar.cmess.ir/default.aspx?tabid=100&ArticleId=110

53. النعماني، محمد. (2013). **الأزمة السورية وجهات نظر**. الموقع الرئيسي لمؤسسة الحوار المتمدن. استرجعت بتاريخ 26-03-2014، على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=340909

54. نعناع، عبدالقادر. (2013). **العلاقات الإيرانية-السورية: (1) الفترة 1979-2010**. موقع مركز المزماة للدراسات والبحوث. استرجعت بتاريخ 26-02-2014، على الرابط: http://www.almezmaah.com/ar/news-print-3736.html

55. نهار نت. (2011). **تأجيل زيارة الأمين العام للجامعة العربية الذي كان يحمل مبادرة لتسوية الأزمة إلى سوريا**. موقع نهار نت. استرجعت بتاريخ 2014-02/26، على الرابط: http://www.naharnet.com/stories/ar/14440

56. وايت، جيفري. (2014). **"حزب الله" يخوض حرباً في سوريا: القوات والعمليات والآثار والتداعيات**. مركز صقر للدراسات الاستراتيجية. استرجعت بتاريخ 26-02-2014 على الرابط: http://www.saqrcenter.net/?page=3779

57. وحيد، مروة. (2014). **ما بعد جنيف 2: أستعصاء الحل للأزمة السورية**. موقع العربية للدراسات. استرجعت بتاريخ 10-04-2014 على الرابط: http:// http://studies.alarabiya.net/

58. ياسين، أمال. (2012). **المواقف الإقليمية والدولية وأثرها في الأزمة السورية**. موقع الرأي. استرجعت بتاريخ 26-01-2014 على الرابط: http://www.alrai.com/article/515433.html

الملاحق

ملحق رقم (1)

خريطة دولة سوريا

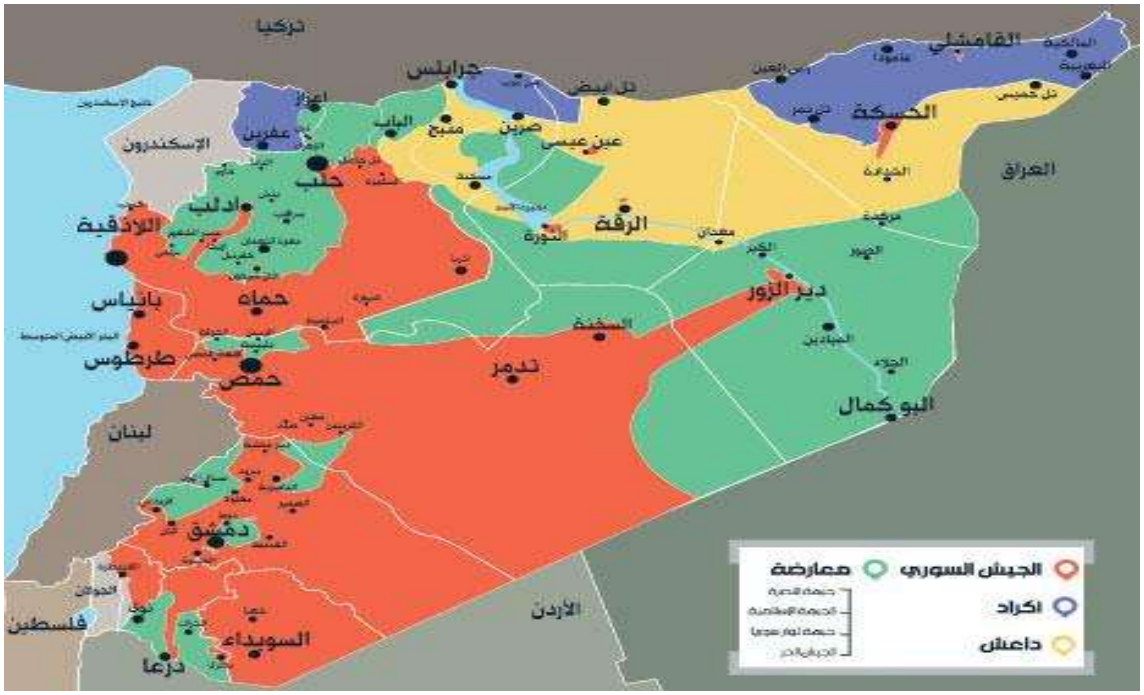

ملحق رقم (2)

الأمم المتحدة

A/66/865–S/2012/522

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
6 July 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السادسة والستون
البند ٣٤ من جدول الأعمال
منع نشوب النزاعات المسلحة

مجلس الأمن
السنة السابعة والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٥ تموز/ يوليه ٢٠١٢ وموجهتان من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة وإلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أرفق طيه البيان الختامي الصادر عن اجتماع مجموعة العمل من أجل سوريا الذي عقده المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لسوريا في جنيف في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٢ (انظر المرفق).

(توقيع) بان كي - مون

090712 090712 12-40785 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

A/66/865
S/2012/522

المرفق

البيان الختامي الصادر عن مجموعة العمل من أجل سوريا

٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢

١ - استضاف مكتب الأمم المتحدة في جنيف، في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، اجتماعاً ضمّ كلاً من الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية ووزراء خارجية الاتحاد الروسي وتركيا والصين والعراق (رئيس مؤتمر قمة جامعة الدول العربية) وفرنسا وقطر (رئيسة لجنة جامعة الدول العربية لمتابعة الوضع في سوريا) والكويت (رئيسة مجلس وزراء الخارجية التابع لجامعة الدول العربية) والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية وممثلة الاتحاد الأوروبي السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، بوصفهم مجموعة العمل من أجل سوريا، برئاسة المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لسورية.

٢ - وقد اجتمع أعضاء مجموعة العمل من منطلق جزعهم البالغ إزاء خطورة الحالة في الجمهورية العربية السورية. ويُدين أعضاء المجموعة بشدة تواصل وتصعيد أعمال القتل والتدمير وانتهاكات حقوق الإنسان. ويساورهم بالغ القلق إزاء عدم حماية المدنيين واشتداد العنف وإمكانية استمرار تفاقم حدة النزاع في البلد، وإزاء الأبعاد الإقليمية للمشكلة. فطبيعة الأزمة وحجمها غير المقبولين يتطلبان موقفاً موحداً وعملاً دولياً مشتركاً.

٣ - ويلتزم أعضاء مجموعة العمل بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها الوطنية وسلامة أراضيها. وهم عازمون على العمل على نحو مستعجل ومكثّف من أجل وضع حد للعنف ولانتهاكات حقوق الإنسان وتيسير بدء عملية سياسية بقيادة سوريا تفضي إلى عملية انتقالية تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري وتمكّنه من أن يحدّد مستقبله بصورة مستقلة وديمقراطية.

٤ - وتحقيقاً لهذه الأهداف المشتركة، (أ) حدّد أعضاء مجموعة العمل خطوات وتدابير تتخذها الأطراف لتأمين التنفيذ الكامل لخطة النقاط الست وقراري مجلس الأمن ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢)، بما يشمل وقفاً فورياً للعنف بكافة أشكاله؛ (ب) اتفقوا على مبادئ وخطوط توجيهية للقيام بعملية انتقالية سياسية تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري؛ (ج) اتفقوا على الإجراءات التي يمكنهم اتخاذها لتنفيذ ما تقدّم دعماً لجهود المبعوث الخاص المشترك من أجل تيسير القيام بعملية سياسية بقيادة سورية. وهم مقتنعون

بأن ذلك يمكن أن يشجّع ويدعم إحراز تقدم في الميدان وسيساعد على تيسير ودعم القيام بعملية انتقالية بقيادة سورية.

الخطوات والتدابير التي حددتها الأطراف لتأمين التنفيذ الكامل لخطة النقاط الست وقراري مجلس الأمن ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢)، بما يشمل الوقف الفوري للعنف بكافة أشكاله

٥ - يجب على الأطراف أن تنفذ خطة النقاط الست وقراري مجلس الأمن ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢) تنفيذاً كاملاً. وتحقيقاً لهذه الغاية:

(أ) يجب على جميع الأطراف أن تلتزم مجدداً بوقف دائم للعنف المسلّح بكافة أشكاله وبتنفيذ خطة النقاط الست فوراً وبدون انتظار إجراءات من الأطراف الأخرى. ويجب على الحكومة ومجموعات المعارضة المسلحة أن تتعاون مع بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية بهدف المضي قُدماً بتنفيذ الخطة وفقاً لولاية البعثة؛

(ب) يجب أن يُعزَّز وقف العنف المسلح بإجراءات فورية وذات مصداقية وبادية للعيان تتخذها حكومة الجمهورية العربية السورية لتنفيذ البنود الأخرى من خطة النقاط الست، بما يشمل:

'١' تكثيف وتيرة الإفراج عن الأشخاص المحتجزين تعسفاً وتوسيع نطاقه، بما يشمل على وجه الخصوص الفئات الضعيفة، والأشخاص الذين شاركوا في أنشطة سياسية سلمية؛ ووضع قائمة بجميع الأماكن التي يُحتجز فيها هؤلاء الأشخاص وتقديمها دون تأخير عن طريق القنوات المناسبة؛ والعمل فوراً على تنظيم الوصول إلى هذه المواقع؛ والرد بسرعة عن طريق القنوات المناسبة على جميع الطلبات المكتوبة المتعلقة بالحصول على معلومات بشأن هؤلاء الأشخاص أو بالوصول إليهم أو الإفراج عنهم؛

'٢' كفالة حرية التنقل في جميع أرجاء البلد للصحفيين وكفالة منحهم تأشيرات وفق سياسة غير تمييزية؛

'٣' احترام حرية تشكيل الجمعيات وحق التظاهر السلمي على النحو الذي يكفله القانون.

(ج) يجب على جميع الأطراف، في جميع الظروف، أن تبدي الاحترام الكامل لسلامة وأمن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية وأن تتعاون مع البعثة وتسهل مهمتها بصورة كاملة في جميع المجالات؛

(د) يجب على الحكومة، في جميع الظروف، أن تتيح لجميع المنظمات الإنسانية فوراً وبصورة كاملة الوصول لدواع إنسانية إلى جميع المناطق المتأثرة بالقتال. ويجب على الحكومة وجميع الأطراف أن تتيح إجلاء الجرحى، وأن تتيح مغادرة جميع المدنيين الذين يودّون ذلك. ويجب على جميع الأطراف أن تتقيّد بالكامل بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما يشمل التزاماتها المتعلقة بحماية المدنيين.

المبادئ والخطوط التوجيهية المتفق عليها للقيام بعملية انتقالية بقيادة سورية

٦ - اتفق أعضاء فريق العمل على "المبادئ والخطوط التوجيهية للقيام بعملية انتقالية بقيادة سورية"، على النحو الوارد أدناه:

٧ - أي تسوية سياسية يجب أن تقدّم لشعب الجمهورية العربية السورية عملية انتقاليةً:

(أ) تتيح منظوراً مستقبلياً يمكن أن يتشاطره الجميع في الجمهورية العربية السورية؛

(ب) تُحدِّد خطوات واضحة وفق جدول زمني مؤكد نحو تحقيق ذلك المنظور؛

(ج) يمكن أن تنفَّذ في جو يكفل السلامة للجميع ويتسم بالاستقرار والهدوء؛

(د) يمكن بلوغها بسرعة، دون مزيد من إراقة الدماء، وتكون ذا مصداقية.

٨ - **منظور للمستقبل** - أعربت الشريحة العريضة من السوريين الذين استُشيروا عن تطلعات واضحة لشعب الجمهورية العربية السورية. وثمة رغبة جامحة في إقامة دولة:

(أ) تكون ديمقراطية وتعددية بحق، وتتيح حيزاً للجهات الفاعلة السياسية القائمة وتلك التي نشأت منذ عهد قريب لتتنافس بصورة نزيهة ومتساوية في الانتخابات. ويعني هذا أيضاً أن الالتزام بديمقراطية متعددة الأحزاب يجب أن يكون التزاماً دائماً يتجاوز مرحلة جولة أولى من الانتخابات؛

(ب) تمتثل للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، واستقلال القضاء، ومساءلة الحاكمين، وسيادة القانون. وليس كافياً أن يقتصر الأمر على مجرد صياغة

التزام من هذا القبيل. فمن اللازم إتاحة آليات للشعب لكفالة وفاء الحاكمين بتلك الالتزامات؛

(ج) تتيح فرصاً وحظوظاً متساوية للجميع. فلا مجال للطائفية أو التمييز على أساس عرقي أو ديني أو لغوي أو غير ذلك. ويجب أن تتأكد الطوائف الأقل عدداً بأن حقوقها ستحترم.

٩ - **خطوات واضحة في العملية الانتقالية** - لن ينتهي النزاع في الجمهورية العربية السورية حتى تتأكد كل الأطراف من وجود سبيل سلمي نحو مستقبل مشترك للجميع في البلد. ومن ثمّ، فمن الجوهري أن تتضمن أية تسوية خطوات واضحة لا رجعة فيها تتّبعها العملية الانتقالية وفق جدول زمني محدد. وتشمل الخطوات الرئيسية لأية عملية انتقالية ما يلي:

(أ) إقامة هيئة حكم انتقالية باستطاعتها أن تُهيّئ بيئة محايدة تتحرك في ظلها العملية الانتقالية. وأن تمارس هيئة الحكم الانتقالية كامل السلطات التنفيذية. ويمكن أن تضم أعضاء من الحكومة الحالية والمعارضة ومن المجموعات الأخرى، ويجب أن تُشكّل على أساس الموافقة المتبادلة؛

(ب) الشعب السوري هو من يقرر مستقبل البلد. ولا بد من تمكين جميع فئات المجتمع ومكوناته في الجمهورية العربية السورية من المشاركة في عملية الحوار الوطني. ويجب ألا تكون هذه العملية شاملة للجميع فحسب، بل يجب أيضاً أن تكون مجدية - أي أن من الواجب تنفيذ نتائجها الرئيسية؛

(ج) على هذا الأساس، يمكن أن يعاد النظر في النظام الدستوري والمنظومة القانونية. وأن تُعرض نتائج الصياغة الدستورية على الاستفتاء العام؛

(د) بعد إقامة النظام الدستوري الجديد، من الضروري الإعداد لانتخابات حرة ونزيهة وتعددية وإجراؤها لشغل المؤسسات والهيئات الجديدة المنشأة؛

(هـ) من الواجب أن تُمثّل المرأة تمثيلاً كاملاً في جميع جوانب العملية الانتقالية.

١٠ - **السلامة والاستقرار والهدوء** - ما من عملية انتقالية إلا وتنطوي على تغيير. بيد أن من الجوهري الحرص على تنفيذ العملية الانتقالية على نحو يكفل سلامة الجميع في جو من الاستقرار والهدوء. ويتطلب ذلك:

(أ) توطيد الهدوء والاستقرار الكاملين. فيجب على جميع الأطراف أن تتعاون مع هيئة الحكم الانتقالية لكفالة وقف أعمال العنف بصورة دائمة. ويشمل

ذلك إكمال عمليات الانسحاب وتناول مسألة نزع سلاح المجموعات المسلحة وتسريح أفرادها وإعادة إدماجهم؛

(ب) اتخاذ خطوات فعلية لكفالة حماية الفئات الضعيفة واتخاذ إجراءات فورية لمعالجة المسائل الإنسانية في المناطق المحتاجة. ومن الضروري أيضاً كفالة التعجيل بإكمال عملية الإفراج عن المحتجزين؛

(ج) استمرار المؤسسات الحكومية والموظفين من ذوي الكفاءات. فمن الواجب الحفاظ على الخدمات العامة أو استعادة سير عملها. ويشمل ذلك فيما يشمل قوات الجيش ودوائر الأمن. ومع ذلك، يتعيّن على جميع المؤسسات الحكومية، بما فيها دوائر الاستخبارات، أن تتصرف بما يتماشى مع معايير حقوق الإنسان والمعايير المهنية، وأن تعمل تحت قيادة عليا تكون محل ثقة الجمهور، وتخضع لسلطة هيئة الحكم الانتقالية؛

(د) الالتزام بالمساءلة والمصالحة الوطنية. ويجب النظر في الجوانب المتعلقة بالمساءلة عن الأفعال المرتكبة خلال هذا النزاع. ومن اللازم أيضاً إعداد مجموعة شاملة من أدوات العدالة الانتقالية، تشمل تعويض ضحايا هذا النزاع أو ردّ الاعتبار إليهم، واتخاذ خطوات من أجل المصالحة الوطنية والعفو.

١١- **خطوات سريعة للتوصل إلى اتفاق سياسي ذي مصداقية** - إن شعب الجمهورية العربية السورية هو من يتعيّن عليه التوصل إلى اتفاق سياسي، لكن الوقت بدأ ينفد. ومن الواضح:

(أ) أن سيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها يجب أن تحترم؛

(ب) أن النزاع يجب أن يُحلّ بالحوار السلمي وعن طريق التفاوض حصراً. ومن الواجب الآن تهيئة الظروف المفضية إلى تسوية سلمية؛

(ج) أن إراقة الدماء يجب أن تتوقف. ويجب على جميع الأطراف أن تعيد تأكيد التزامها على نحو ذي مصداقية بخطة النقاط الست. ويجب أن يشمل ذلك وقف العنف المسلح بكافة أشكاله، واتخاذ إجراءات فورية ذات مصداقية وبادية للعيان لتنفيذ البنود من ٢ إلى ٦ من خطة النقاط الست؛

(د) أن من واجب جميع الأطراف أن تتعامل الآن بصدق مع المبعوث الخاص المشترك. ويجب على الأطراف أن تكون جاهزة لتقديم مُحاورين فعليين للتعجيل بالعمل نحو التوصل إلى تسوية بقيادة سورية تلبي التطلعات المشروعة للشعب. ومن الواجب أن تكون العملية شاملة للجميع كيما يتسنى إسماع آراء جميع مكونات المجتمع السوري فيما يتعلق بصوغ التسوية السياسية المُمهدة للعملية الانتقالية.

(هـ) والمجتمع الدولي المنظَّم، بما فيه أعضاء مجموعة العمل، على أهبة الاستعداد لتقديم دعم كبير لتنفيذ الاتفاق الذي تتوصل إليه الأطراف. ويمكن أن يشمل ذلك الدعم وجود مساعدة دولية بموجب ولاية من الأمم المتحدة إن طُلب ذلك. وسيُتاح قدر كبير من الأموال لدعم الإعمار وإعادة التأهيل.

الإجراءات المتفق عليها

١٢ - الإجراءات المتفق أن يتخذها أعضاء مجموعة العمل لتنفيذ ما تقدم، دعماً لجهود المبعوث الخاص المشترك لتيسير القيام بعملية سياسية بقيادة سورية:

(أ) سيتحرك أعضاء مجموعة العمل، حسب الاقتضاء، ويمارسون ضغوطاً منسقة ومطردة على الأطراف في الجمهورية العربية السورية لاتخاذ الخطوات والتدابير المبيّنة في الفقرة ٥ أعلاه؛

(ب) يعارض أعضاء مجموعة العمل أي زيادة في عسكرة النزاع؛

(ج) يؤكد أعضاء مجموعة العمل لحكومة الجمهورية العربية السورية أهمية تعيين مُحاور فعلي مُفوّض، عندما يُطلب إليها المبعوث الخاص المشترك ذلك، للعمل على أساس خطة النقاط الست وهذا البيان معاً؛

(د) يحث أعضاء مجموعة العمل المعارضة على تحقيق مزيد من الاتساق وعلى أن تكون جاهزة للخروج بمحاورين فعليين لهم تمثيل وازن للعمل على أساس خطة النقاط الست وهذا البيان معاً؛

(هـ) سيقدم أعضاء مجموعة العمل الدعم الكامل للمبعوث الخاص المشترك وفريقه في سياق تحركهما على نحو فوري لإشراك الحكومة والمعارضة والتشاور على نطاق واسع مع المجتمع السوري، فضلاً عن سائر الجهات الدولية الفاعلة، من أجل مواصلة تمهيد الطريق نحو الأمام؛

(و) يرحب أعضاء مجموعة العمل بأية دعوة من المبعوث الخاص المشترك إلى عقد اجتماع آخر لمجموعة العمل عندما يرى ذلك ضرورياً لاستعراض التقدم الفعلي المُحرز بشأن جميع البنود المتفق عليها في هذا البيان، وتحديد ما يقتضيه التصدي للأزمة من خطوات وإجراءات أخرى إضافية تتخذها مجموعة العمل. وسيتولى المبعوث الخاص المشترك أيضاً إطلاع الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية على ما يُستجد.